الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي و البحـث العلمي

جامعة بومرداس

كليــة العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير

Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique

Université de Boumerdes
Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de

رقم المذكرة:SGMF58

مذكرة التخرج تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص:

ادارة مالية

الموضوع

دور التحليل المالي للقوائم المالية في اتخاذ قرارات منح القروض في البنك الوطني الجزائري BNA

من إعداد الطلبة :

✓ **قدور عديلة**

✓ **بوراس سهام**

الاستاذ المشرف(ة):

✓ **الدكتور خنفري خيضر**

دفعة: جوان

السنة الجامعية: 2022_2023

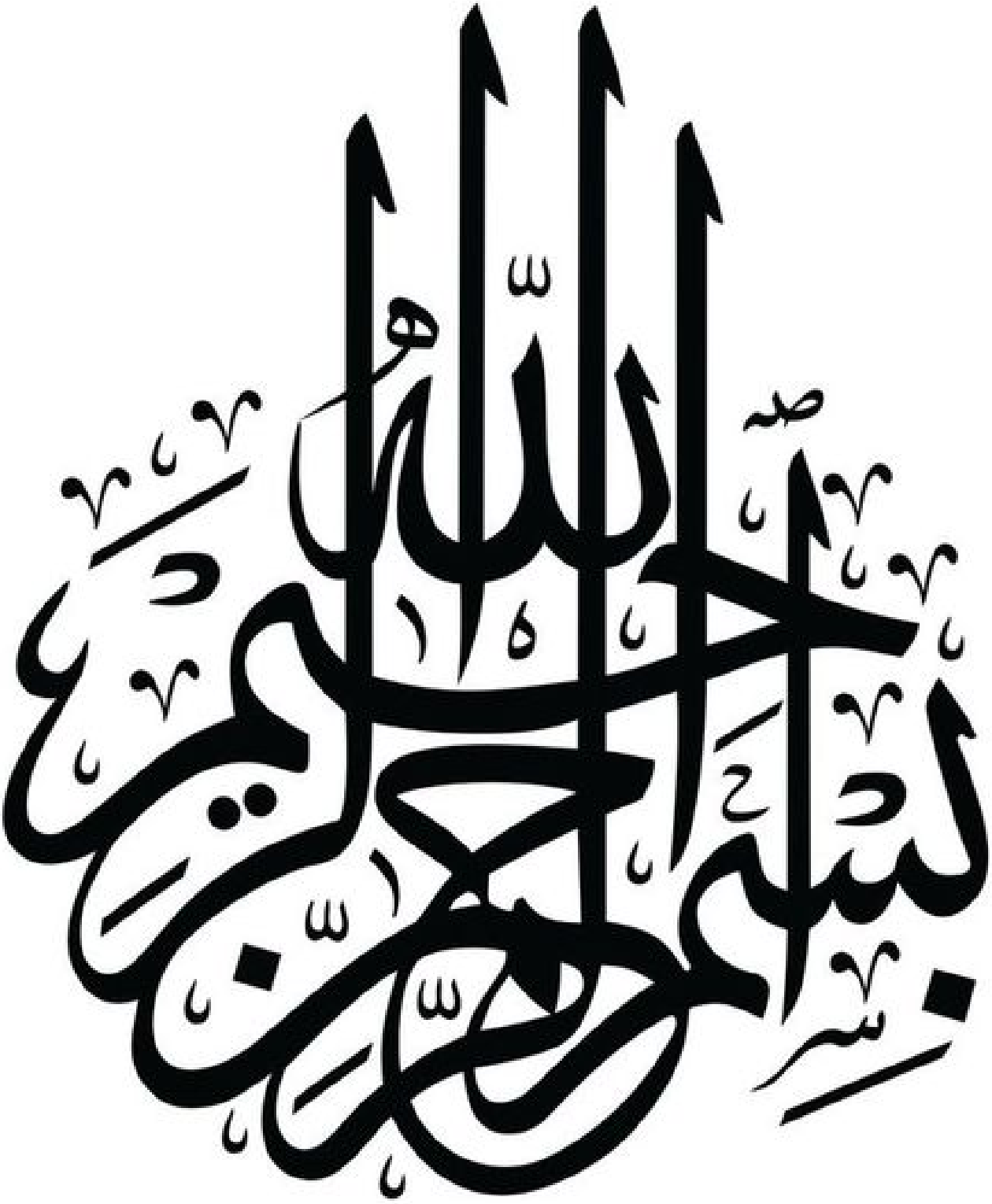
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد الله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، والشكر له على توفيقه وامتنانه، والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم القائل: " من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

لا يسعنا وقد أنهينا إعداد هذه المذكرة المتواضعة أن نعترف بالفضل فإننا نتوجه بالشكر والعرفان وبأسمى عبارات الاحترام والشكر والتقدير إلى أستاذنا الفاضل وقدوتنا البروفيسور **خنفري خيضر** الذي تكرم بالإشراف علينا لإنجاز هذا العمل المتواضع وتقديم النصائح، وصبره وتفهمه لنا حيث كان له الأثر البليغ في إعداد هذه المذكرة، جزاه الله عنا كل خير وداما ذخرا للوطن والعلم.

كما نتوجه بالشكر أيضا إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة.

وفي الأخير نشكر جزيل الشكر كل من مد لنا يد العون في انجاز هذه المذكرة المتواضعة.

الاهداء

إلى من كلله الله بالهيبة و الوقار ....إلى من أحمل اسمه بكل افتخار.

إلى من علمتني من غير قلم ..إلى من كان دعاؤها سر نجاحي.

إلى أبي و أمي الغاليين على قلبي رحمهما الله برحمته الواسعة.

إلى إخوتي ياسين, محمد, نسيمة حفظهم الله و إلى أزواجهم و أولادهم.

إلى أولادي خليل, أسامة, نسيم, ريان, رفيق الذين أتمنى لهم الصلاح و النجاح في الدنيا و الأخرة.

إلى زوجي سندي و الذي كان عونا لي.

إلى طاطا مريم التي كانت إلى جانبي طيلة مشوار دراستي.

و إلى كل صديقة كانت عونا لي و ساندتني.

إلى كل طالب للعلم و المعرفة أهدي هذا العمل.

قدور عديلة

الاهداء

بداية الغيث قطرة، وبداية الأميال خطوة، وبداية بدايتي هذا العمل.

اهديه إلى

من علمتني معنى العفة والعطاء، إلى من استمد من عيونها قوتي ومن لمستها استرجع طفولتي.

إلى العيون التي لطالما سهرت لراحتي إلى "أمي الغالية".

إلى من وعاني وأحاطني بحنانه، إلى القلب الرحيم الذي ذلل لي الصعاب ومهد لي السبل ولطالما تمنى نجاحي إلى "روح أبي الغالي" رحمة الله عليه.

إلى من كان دائما سندي زوجي العزيز شمون سليمان.

إلى شموع حياتي، إلى أغلى ما أهدتني الحياة، أولادي مرام و أنس.

بوراس سهام

خلاصة:

تهدف الدراسة الى التعرف على كيفية مساهمة التحليل المالي للقوائم المالية و الدور الذي تلعبه في اتخاذ قرارات منح القروض في البنوك التجارية, حيث ان هذه القوائم تعتبر العنصر الأساسي الذي يتم من خلاله التحليل المالي للمؤسسة طالبة القرض.

و لتحقيق أهداف الدراسة و للإجابة على الإشكالية الرئيسية و التساؤلات المطروحة, قمنا بدراسة نظرية تم فيها تقديم مفاهيم شاملة عن القوائم المالية و القروض البنكية و كذا دور استخدام التحليل المالي للقوائم المالية في اتخاذ قرارات منح القروض, أما الجزء التطبيقي فقد قمنا بإسقاط ما تم تناوله في الجزء النظري على إحدى المؤسسات الاقتصادية في البنك الوطني الجزائري.

حيث اختبرنا الفرضيات التي قمنا بطرحها وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- القوائم المالية مصـــدر للمعلومات المالية التي يحتاجها المســتثمرون وأطراف أخرى من داخل وخارج المؤسسة
- القرض البنكي هو الثقة التي يوليها البنك لعميله في إتاحة مبلغ من المال لاستخدامه في غرض محدد ويتم سداده بشروط معينة.
- يعتمد البنك الوطني الجزائري على القوائم المالية بدرجة كبيرة لدراسة طلبات القرض.
- التحليل المالي للقوائم المالية له تأثير كبير على قرارات منح القروض في البنك الوطني الجزائري وذلك باعتماده على النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي.

الكلمات المفتاحية: القروض البنكية, منح القروض, القوائم المالية, التحليل المالي للقوائم المالية, اتخاذ القرارات.

Résumé :

L’objectif de l’étude est de comprendre comment l’analyse financière des états financiers contribue à la prise de décisions en matière d'octroi de crédit dans les banques commerciales. En effet, ces états financiers sont considérés comme l'élément essentiel permettant l'analyse financière de l'entreprise qui demande un crédit. Pour atteindre les objectifs de l'étude et répondre à la problématique principale et aux questions posées, nous avons effectué une étude théorique dans laquelle nous avons présenté des concepts complets sur les états financiers, les prêts bancaires, ainsi que le rôle de l'analyse financière des états financiers dans la prise de décisions d'octroi de crédit. En ce qui concerne la partie pratique, nous avons appliqué les éléments abordés dans la partie théorique à l'une des institutions économiques de la Banque nationale algérienne. Nous avons testé les hypothèses que nous avons formulées et l'étude a abouti à un ensemble de résultats, parmi lesquels :

- Les états financiers sont une source d’informations financières nécessaires aux investisseurs et à d’autres parties prenantes internes et externes de l’entreprise.
- Le crédit bancaire est la confiance accordée par la banque à son client pour mettre à sa disposition une somme d’argent à utiliser à des fins spécifiques, remboursable selon certaines conditions.
- La banque nationale algérienne s’appuie largement sur les états financiers pour examiner les demandes de crédit.
- L'analyse financière des états financiers a une grande influence sur les décisions d'octroi de crédit à la Banque nationale algérienne, en se basant sur les ratios financiers et les indicateurs d’équilibre financier.

Mots-clés : crédit bancaires, octroi de crédit, états financiers, analyse financière des états financiers, prise de décisions.

فهرس المحتويات:

شكر وتقدير .....

الاهداء.....

خلاصة: .....

فهرس المحتويات: .....

فهرس الجداول : .....

مقدمة .....أ

الفصل الأول: عموميات حول القوائم المالية والقروض البنكية **Erreur ! Signet non défini.**

تمهيد 2

المبحث الأول: ماهية القوائم المالية وكيفية إعدادها 3

المطلب الأول: تعريف القوائم المالية وخصائصها 3

المطلب الثاني: أهداف وأهمية القوائم المالية 7

المطلب الثالث: مكونات وقواعد إعداد القوائم المالية 9

المبحث الثاني: ماهية القروض البنكية 27

المطلب الأول: تعريف القروض البنكية وخصائصها 27

المطلب الثاني: أنواع القروض البنكية ومعايير تصنيفها 32

المطلب الثالث: إجراءات منح القروض البنكية 37

الخلاصة..... 42

الفصل الثاني: استخدام التحليل المالي للقوائم المالية في اتخاذ قرار منح القروض **Erreur ! Signet non défini.**.....

تمهيد: 44

المبحث الأول: التحليل المالي للقوائم المالية 45
المطلب الأول: تعريف وأهمية وأغراض التحليل المالي للقوائم المالية..... 45
المطلب الثاني: أنواع التحليل المالي للقوائم المالية 50
المطلب الثالث: الأطراف المستخدمة للتحليل المالي للقوائم المالية 52
المبحث الثاني: التحليل المالي واتخاذ قرار منح القروض 54
المطلب الأول: مفهوم وخصائص عملية اتخاذ القرار 54
المطلب الثاني: دور مؤشرات التوازن المالي في اتخاذ القرار 60
المطلب الثالث: دور النسب المالية في اتخاذ القرار 64
الخلاصة..... 69
الفصل الثالث: دراسة حالة في البنك الوطني الجزائري..**Erreur ! Signet non défini.**
تمهيد: 71
المطلب الأول: تعريف البنك الوطني الجزائري (BNA) 72
المطلب الثاني: أهداف البنك الوطني الجزائري (BNA) و مهامه 74
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي البنك الوطني الجزائري (BNA) 75
المبحث الثاني: دراسة حالة منح قرض للاستغلال..... 78
المطلب الأول: الدراسة الأولية لطلب القرض 78
المطلب الثاني: الدراسة المالية لملف القرض..... 81
المطلب الثالث: اتخاذ القرار 91
الخلاصة :..... 94
خاتمة..... 96
قائمة المراجع.....101

فهرس الاشكال:

الشكل1 :الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري.....75

فهرس الجداول :

الجدول1 : الميزانية الوظيفية المختصرة 13
الجدول 2 : جدول حساب النتائج (حسب الطبيعة)..... 15
الجدول3 : جدول حساب النتائج (حسب الوظيفة)..... 17
الجدول 4 : جدول تدفقات الخزينة (الطريقة المباشرة) 20
الجدول 5: جدول تدفقات الخزينة (الطريقة غير المباشرة) 21
الجدول 6 : جدول تغيرات الأموال الخاصة..... 22
الجدول 7 : ميزانية الأصول 81
الجدول 8 ميزانية الخصوم 82
الجدول 9 : الميزانية المالية المختصرة 83
الجدول 10 : حساب رأس المال العامل(FR) للمؤسسة 84
الجدول 11 :حساب احتياجات رأس المال العامل للمؤسسة..... 85
الجدول 12 :حساب الخزينة الصافية للمؤسسة..... 86
الجدول 13 : حساب نسبة التمويل الدائم للمؤسسة..... 87
الجدول 14 : حساب نسبة التمويل الذاتي للمؤسسة 88
الجدول 15 :حساب نسبة الاستقلالية المالية للمؤسسة..... 88
الجدول 16 :حساب نسبة الأموال الخاصة للمؤسسة 89
الجدول 17 :حساب نسبة سيولة الخصوم 90
الجدول 18 حساب نسبة سيولة الخزينة..... 90

فهرس الجداول

مقدمة

مقدمة

تلعب البنوك دورا حيويا في الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية في العديد من الدول فهي توفر القروض لمختلف فئات المجتمع، وتعتبر قروضها المحرك الرئيسي وراء تطور الاقتصاديات الحديثة في العالم، بالإضافة إلى ذلك تقدم البنوك أيضا تمويلا للاستثمارات الكبيرة، حيث توفر تمويلا وافرا لمشاريع الصناعة والبنية التحتية والخدمات، وتوفر البنوك أيضا تمويلا للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، سواء لإنشاء مؤسسات جديدة أو توسيع المؤسسات القائمة.

إن القروض التي تقدمها البنوك يعتبر أحد الأدوات المصرفية الفعالة لتحقيق التنمية الوطنية، ومع ذلك يتم منح هذا القرض وفقا لمنهجيات البنوك وشروطها، حيث يتم اتخاذ قرارات منح القرض بناءا على نظام محدد وتنطوي هذه العملية على شروط ومراحل يجب إتباعها، بدءا من تقييم أو دراسة الوضعية المالية للمؤسسة المقترضة وذلك من خلال دراسة تحليلية دقيقة للجوانب المالية وغير مالية للمؤسسة.

مع ذلك تظل المخاطرة قائمة نظرا لعدم الثقة في قدرة المقترض على سداد الديون في الوقت المناسب، سواء بسبب التوقعات المحتملة للإفلاس أو عدم الالتزام بالمواعيد المحددة للسداد، وهذا يؤثر على مصير البنك، حيث يتعرض لأزمة مالية قد تؤدي للإفلاس وفقدان الثقة من قبل العملاء، ولذلك يولي البنك اهتماما كبيرا لضمان أن يكون تقديره لصاحب القرض شاملا من جميع الجوانب الداخلية للمؤسسة وذلك لتحقيق العائد والربحية المطلوبة.

فالتحليل المالي للقوائم المالية يعد من الأدوات الرئيسية التي يعتمدها البنك في عملية اتخاذ القرارات المالية، تعكس القوائم المالية السجل المالي للمؤسسة في نقطة زمنية محددة، بالإضافة إلى نتائج أعمالها خلال فترة زمنية سابقة.

وتوفر القوائم المالية معلومات هامة حول طالبي القروض، وتسمح للبنك بتقديم مستقبل المؤسسة فيما يتعلق بالعائد على الاستثمارات والتوزيعات وكذا المخاطر المتعلقة بالتدفقات النقدية لهذا تهتم البنوك بالتحليل المالي للقوائم المالية التاريخية والمستقبلية

والميزانيات النقدية التقديرية فهي أداة تتوقع المستقبل حيث تمثل نقطة بدء لتخطيط الأعمال التي تؤثر على الأحداث المستقبلية.

إشكالية البحث:

التحليل المالي للقوائم المالية هو المرآة العاكسة للوضعية المالية للعميل أو المؤسسة طالبة القرض، كما يبين قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته اتجاه البنك المقرض، وتماشيا مع كل ما ذكر يمكننا طرح الإشكالية الرئيسية لدراستنا هذه كالآتي:

– كيف يساهم التحليل المالي للقوائم المالية في اتخاذ القرار لمنح القروض من طرف البنوك التجارية ؟

ومن خلال الإشكالية يمكن طرح جملة من الأسئلة الفرعية التي تدور وتتمحور حول مضمون البحث كالتالي:

– ما هي القوائم المالية ومن هم مستخدموها؟

– ما هي القروض المصرفية وكيف يتم منحها؟

– هل يستخدم البنك الوطني الجزائري القوائم المالية في عملية منح القروض؟ وهل يقوم بالتحليل لها معتمدا على النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي؟

– هل يؤثر التحليل المالي للقوائم المالية على قرارات منح القروض في البنك الوطني الجزائري (BNA)؟

فرضيات البحث:

الفرضية الأولى: القوائم المالية مصدر للمعلومات المالية التي يحتاجها المستثمرون وأطراف أخرى من داخل وخارج المؤسسة

الفرضية الثانية: القرض البنكي هو الثقة التي يوليها البنك لعميله في إتاحة مبلغ من المال لاستخدامه في غرض محدد ويتم سداده بشروط معينة.

الفرضية الثالثة: يعتمد البنك الوطني الجزائري على القوائم المالية بدرجة كبيرة لدراسة طلبات القرض.

الفرضـــية الرابعة: التحليل المالي للقوائم المالية له تأثير كبير على قرارات منح القروض في البنك الوطني الجزائري وذلك باعتماده على النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي.

أهداف الدراسة:

– معرفة كيفية تأثير ودور التحليل المالي للقوائم المالية من اجل اتخاذ قرار منح القروض من طرف البنوك التجارية.

– إبراز أهمية التحليل المالي للقوائم المالية كأداة لاتخاذ القرارات.

أسباب اختيار الموضوع:

من أسباب اختيارنا لهذا الموضوع:

– معرفة كيفية التحليل المالي للقوائم المالية في الدراسة وإظهار وضعية المؤسسة من خلال النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي.

– الرغبة في دراسة هذا الموضوع نظرا للأهمية التي يحض بها.

– الصلة المباشرة لهذا الموضوع والتخصص الذي ندرسه.

صعوبات الدراسة:

– صعوبة الحصول على المعلومات خصوصا من الجنب التطبيقي.

– نقص بعض المراجع خاصة فيما يتعلق باتخاذ القرار.

حدود الدراسة:

أ– **الحدود المكانية:** تمت الدراسة على مستوى وكالة البنك الوطني الجزائري ببومرداس وتم حصر الدراسة حول تحليل القوائم المالية للعميل(المؤسسة) كأداة لاتخاذ قرار منح القروض.

ب- الحدود الزمنية: يقتصر على دراسة الوضعية المالية لمؤسسة اقتصادية طالبة القرض من البنك الوطني الجزائري من خلال التحليل المالي لقوائمها المالية خلال الفترة (2019،2020،2021).

منهج الدراسة:

وللإجابة على الإشكالية المطروحة واختيار صحة الفرضيات المتبناة اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي الذي يمكننا من وصف تحليل الجوانب النظرية للموضوع، بالإضافة إلى أسلوب دراسة حالة الذي يمكننا من التعمق في الموضوع من خلال الزيارة الميدانية لوكالة البنك الوطني الجزائري ببومرداس

والتحليل المالي للقوائم المالية لمؤسسة اقتصادية طالبة القرض.

الدراسات السابقة:

1- لزعر محمد سامي «التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي " دراسة حالة – مؤسسة صيدال الأم، رسالة ماجستير في العلوم التسيير تخصص إدارة مالية، جامعة منثوري قسنطينة.

حيث تمحورت إشكالية البحث حول: هل النظام المحاسبي المالي أثار على مجالات وأبعاد التحليل المالي للقوائم المالية في المؤسسة، وقد أسقط دراسته على مؤسسة صيدال الأم وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها أن القوائم المالية التي يتم إعدادها وفق النظام المحاسبي المالي تخدم التحليل المالي للقوائم المالية، إذ تهدف هذه إلى تقديم معلومات حول الوضعية المالية، الأداء وتغيرات الوضعية المالية.

هناك اختلاف بين هذه الدراسة ودراستنا الحالية حيث في دراسة الطالب لزعر سامي تم تحليل جميع القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، أما الدراسة الحالية فتناولت ثلاث قوائم أساسية هي الميزانية، جدول حسابات النتائج وجدول سيولة الخزينة اعتمادا على التحليل المالي بالمؤشرات والنسب المالية وذلك لإبراز أهمية وكيفية استخدام التحليل المالي

للقوائم المالية في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة بغية اتخاذ قرارات منح القروض من طرف البنوك التجارية.

2- **بن يوسف مريم** "التحليل المالي ودوره في اتخاذ القرارات المالية «، دراسة حالة تطبيقية للتحليل المالي على مؤسسة جزائرية2014، رسالة ماجستير في محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة02.

حيث تمحورت إشكالية البحث حول: «ما هو دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية؟".

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- الأصول الثابتة للمؤسسة في انخفاض وعدم تجديد المعدات وهذه الحالة لن تجلب منافع اقتصادية للمؤسسة.

- للمؤسسة تسيير سيء فهي لا تحقق التوازن المالي المطلوب يعكسه انخفاض في مخزوناتها.

- وضعية المؤسسة المالية ضعيفة وهشة وهي لا تحترم مبدأ التوازن المالي.

- الاستثمار البشري له دور كبير في توليد القيمة المضافة في المؤسسة.

كذلك هناك اختلاف بين هذه الدراسة ودراستنا الحالية حيث في دراسة الطالبة بن يوسف مريم تم الاعتماد في اتخاذ القرارات المالية على التحليل المالي بصفة عامة ولم يتم الاعتماد على القوائم المالية وتحليلها أما في دراستنا الحالية فقد اعتمدنا على التحليل المالي للقوائم المالية من اجل اتخاذ القرارات.

ايمان انيجرو، "التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي "بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري "، مقال علمي، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد (28)، العدد (03) سنة (2006).

حيث تكمن مشـكلة البحث في أن التحليل الائتماني لا يحضـا بالاهتمام الكافي حتى الآن، حيث أن الإجراءات والدراسـات التي تجريها المصـارف المحلية والتي تسـبق عملية منح القروض غير كافية، ولابد من التعرف على أوجه القصـور التي تؤدي إلى ظهور مشـكلة الديون والتسهيلات الائتمانية المتعثرة وتقديم بعض المقترحات.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

– المصرف الصناعي يركز على الضمانات إلا أن الضمانات لا تصلح أساسا كافيا لمنح القرض من عدمه، فالضمان يأتي بمثابة تعزيز القرار الائتماني.

– عدم طلب المصـرف الصـناعي من مقدمي طلبات الاقتراض إرفاقها بقوائم مالية (ميزانية عمومية، قائمة الدخل، قائمة التدفق النقدي).

تختلف هذه الدراسـة عن دراسـاتنا الحالية حيث هذا البنك موجود بدولة سـوريا وحسـب هذه الدراسـة، البنك لا يقوم بالتحليل المالي للقوائم المالية من أجل اتخاذ قرارات منح القروض، إنما يعتمد على الضمانات المقدمة من طرف العميل (المؤسسة)، أما في الدراسة التي قمنا بها في البنك الوطني الجزائري فإننا توصـلنا إلى أن البنك يعتمد على التحليل المالي للقوائم المالية من أجل اتخاذ قرار منح القروض وذلك يعطي صـورة واضـحة للبنك عن الوضـعية المالية للمؤسسة وقدرتها على سداد القروض وبالتالي لا يتعرض البنك إلى مخاطرة.

4– محمد البشـير مركان، فوزي الحاج أحمد، عيسـى دراجي "التحليل المالي للقوائم المالية للمؤسـسـات" دراسـة حالة مؤسـسـة بريد الجزائر، مديرية تيسـمسـيلت، المركز الجامعي تيسمسيلت.

مقال علمي، مجلة العلوم الإدارية والمالية – المجلد (04)، العدد (03) سنة (2020).

تكمن مشكلة البحث في طرح الإشكالية التالية:

ما مدى مسـاهمة الأدوات والأسـاليب المالية المسـتعملة في التحليل المالي للقوائم المالية للمؤسسة في تشخيص وضعيتها المالية؟

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

– إن التحليل المالي للقوائم المالية هو أحد الأدوات المهمة التي يمكن استخدامها بواسطة الإدارة والأطراف الخارجية لغرض الحصول على معلومات ومؤشرات إضافية تساعد في عملية ترشيد القرارات.

– إن القوائم المالية التي يتم إعدادها تخدم التحليل المالي وتسهل من تطبيق تقنيات التحليل المالي، حيث تهدف إلى تقديم معلومات حول الوضعية المالية.

ومن خلال إسقاط الدراسة على مؤسسة بريد الجزائر توصل الباحث إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها:

– قيام المؤسسة بإعداد الميزانية وحساب النتائج، وعدم إعدادها للقوائم المالية الأخرى كجدول تدفقات الخزينة وجدول حركة رؤوس الأموال الخاصة والملاحق وبالتالي نقص فعالية التحليل المالي التي تساهم في بناء واتخاذ القرارات الإستراتيجية الهامة.

هيكل الدراسة:

انطلاقا من الأهداف المرجوة من الموضوع ولمعالجة الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية ولاختبار الفرضيات تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث فصول:

الفصل الأول: "**عموميات حول القوائم المالية والقروض البنكية**" حيث سنتناول في هذا الفصل مفهوم القوائم المالية، أهدافها وأهميتها، مكونات وقواعد إعدادها بالإضافة إلى تعريف القروض وخصائصها، أنواعها وإجراءات منحها.

أما **الفصل الثاني** فكان بعنوان "**استخدام التحليل المالي للقوائم المالية في اتخاذ قرار منح القروض**"، **خصص** هذا الفصل للتطرق إلى مفهوم عملية اتخاذ القرار وكذا مدى استخدام التحليل المالي للقوائم المالية في اتخاذ القرارات لمنح القروض لمؤسسة اقتصادية من طرف البنوك وذلك اعتمادا على مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية "**دراسة حالة منح قرض للاستغلال**" لمؤسسة اقتصادية من طرف البنك الوطني الجزائري، سيخصص هذا الفصل للدراسة الميدانية على مستوى وكالة بومرداس البنك الوطني الجزائري من خلال تقديم عام للوكالة وهيكلها التنظيمي والتطرق إلى استعمال أدوات التحليل المالي للقوائم المالية في اتخاذ القرارات.

خاتمة تضمنت إجابة عن الإشكالية واختبار الفرضيات لنصل لعرض اهم النتائج والتوصيات.

الفصل الأول : عموميات حول القوائم المالية والقروض البنكية

تمهيد:

يحظى التمويل في العصر الحديث بأهمية بالغة لأنه أصبح يمثل العملية الأساسية في إدارة المالية لأي مؤسسة، وكذا لدى المجتمع ككل لما يلعبه من دور فعال في دفع عجلة التنمية الاقتصـــادية، خلال عقدين الأخيرين، انتقل الأفراد إلى تحديات متزايدة مما أدى بهم للبحث عن أســاليب لتمويل ومن بين أســاليب التمويل نجد القروض البنكية التي تعتبر أكثر الأساليب شيوعا.

ويعتبر التحليل المالي الأساسي من اهم المواضيع الإدارية والمالية المختلفة للمؤسسة التي تهدف للوصـول إلى تشـخيص صـحيح لوضـعيتها المالية مع إجراء فحص للسـياسـات المتبعة من طرفها في دورات متعددة من نشـــاطاتها، من اجل العمل على تحســينها وجعلها أكثر قوة والكشف عن نقاط الضعف والعمل على صحيحها والتخلص منها، ويمكن اعتبارها نقطة بداية لأي سياسة مستقبلية وهذا من خلال دراسة وتقييم نشاط المؤسسة.

المبحث الأول: ماهية القوائم المالية وكيفية إعدادها

من أحد مزايا التي جاء بها النظام المحاســبي المالي الجديد هو تطوير طريقة إعداد وعرض القوائم المالية وفقا لمعايير محاســبية دولية، وتمثل القوائم المالية من الوســائل الأساسية في الاتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة المؤسسة.

المطلب الأول: تعريف القوائم المالية وخصائصها

ســنســلط الضــوء في هذا المطلب على تعريف القوائم المالية في ظل تعددت التعاريف واختلافها بالإضافة إلى خصائصها.

1. **تعريف القوائم المالية:** تعددت التعاريف المتعلقة بالقوائم المالية ومن بينها نجد:

تعرف على أنها الوسيلة الرئيسية أمام المحاسبة في توصيل المعلومات إلى من هم خارج المؤسسة، وهي بمثابة المنتوج الرئيسي للمحاسبة، وتتركز المعلومات التي تحتوي عليها حول رأس المال والنتيجة اللذان يرتبطان بوحدة محاسبية قد تكون في شكل مؤسسة فردية أو شركة تضامن أو مساهمة أو ذات مسؤولية محدودة سواء في القطاع التجاري أو الصناعي أو الخدمي، بغرض تحقيق الربح أو عدم تحقيقه.[1]

وتعرف أيضا على أنها " عبارة عن الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي داخل المؤسسة والتي يمكن من خلالها التعرف على التغيرات في المركز المالي وحقوق الملكية بحيث أنها نتاج النشاط في المؤسسة خلال فترة زمنية معينة.[2]

---

[1] بن قطيب علي، حطاب دلال، " **أهمية إعداد وعرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية دراسة مقارنة بين المعيار المحاسبي رقم 01 والنظام المحاسبي المالي**"، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، جمعة المسيلة، المجلد 4، العدد 01، 2019، ص 9

[2] زوينة مخلخل، يحاوي مفيدة، " **دور القوائم المالية في اتخاذ القرار التمويلي بشركات المساهمة الجزائرية دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة**"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة، المجلد 14، العدد 03، 2020، ص 264

وتعرف أيضا على أنها: " مجموعة من الوثائق المحاسبية التي تسمح بإعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة في تاريخ غلق الحسابات وذلك من خلال الميزانية، جدول حسابات النتائج، وتحديد تغيرات وضعية الخزينة من جدول تغيرات الخزينة، وذلك من اجل تلبية احتياجات كل المستعملين لهذه المعلومات عند اتخاذهم للقرارات الاقتصادية".[1]

ومنه يمكننا إعطاء تعريف شامل للقوائم لمالية على أنها تلك القوائم التي تسمح بعرض الوضعية المالية للمؤسسة وكذا المركز المالي لها والتي تفيد مختلف المتعاملين معها سواء الداخليين أو الخارجيين، وهذا من اجل اتخاذ مختلف القرارات التي تفيد المؤسسة والمتعاملين في نفس الوقت.

2. **خصائص القوائم المالية:** تتميز القوائم المالية بجملة من الخصائص النوعية والأساسية تتمثل في:

أ. **القابلية للفهم:** يقصد بها إمكانية مستخدمي القوائم المالية من فهمها بشكل مباشر ويتوقف مستوى الفهم بالطبع على قابلية المعلومات نفسها للفهم وأيضا على مستوى معرفة وخبرات مستخدمي القوائم المالية فيما يتعلق بالأعمال والأنشطة الاقتصادية والمحاسبة. ويجب عدم استبعاد المعلومات حول المسائل المعقدة التي يجب إدخالها في القوائم المالية بحجة انه من الصعب فهمها من قبل المستخدمين.

ب. **الملائمة:** يقصد بها أن تكون المعلومات المحاسبية مرتبطة بالقرار المتخذ، أي أنها تؤثر على القرار المتخذ من جانب مستخدم المعلومات، وتكون المعلومات ملائمة عندما تفيد في اتخاذ القرارات لدى قارئ القوائم المالية ومساعدتهم في تقييم الأحداث المتعلقة بالمؤسسة وبالتالي فقد جاءت المعلومات في القوائم المالية ملائمة لحاجات صناع القرار، فالمعلومات غير المؤثرة تمثل حشوا لا طائل منه وينبغي استبعادها.

[1] عقاري مصطفى، "**المعيار المحاسبي الدولي رقم 01: عرض القوائم المالية**"، مجلة ابحاث الاقتصادية والإدارية، كلية العلوم الاقتصادية، وعلوم التسيير، بسكرة، العدد الأول، 2007، ص 13

ت. **القابلية للمقارنة:** يقصد بها أن تكون بالإمكان إجراء مقارنات المؤسسات المماثلة في نفس الصناعة، فذلك يزيد من الفائدة فمستخدمي القوائم المالية يعتمدون على هذه المقارنات في الحكم على عدة أمور خاصة بالمركز المالي للمؤسسة. تتطلب قابلية المقارنة السليمة استخدام طرائق محاسبية متماثلة لدى المؤسسات المختلفة في معالجة نفس العمليات أو الأحداث.

ث. **المصـــداقية:** حتى تكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون موثوقة ويعتمد عليها وتمتلك المعلومات خاصـــية المصـــداقية إذا كانت خالية من الأخطاء والتحيز، وتوفير إمكانية الاعتماد عليها كمعلومات صـــادقة وعدم حذف أي معلومة تؤثر على القرارات الاقتصادية لقارئها، أي أنها تجعل متخذ القرارات يثق بها.[1]

وتتضمن صفة المصداقية الصفات الفرعية التالية:

- **الجوهر فوق الشـكل:** فيجب أن يتم الاهتمام بجوهرها وحقيقتها وليس الاكتفاء بشـــكلها القانوني، فلا توجد فائدة من معلومات يتطابق شـــكلها القانوني مع نماذج العرض القانونية ولكنها في ذات الوقت غير ممثلة للواقع بعيدة عن الحقيقة؛
- **الحياد:** وتعني البعد عن التحيز الشـخصـي وتكون المعلومات التي تتضـمنها القوائم المالية معدة للاستخدام العام وليس بغرض تحقيق اهتمامات جهة معينة من المستخدمين؛
- **الحذر والحيطة:** تعني هذه الخاصية وجود درجة من الحذر في اتخاذ الأحكام الضـــرورية لإجراء التقديرات المطلوبة في ظل حالات عدم التأكد، إلا أن ممارســـة الحذر يجب أن تكون بقدرة معقول ودون مبالغة، بحيث لا يســـمح بتكوين احتياطات سرية أو مخصـصـات مبالغ فيها، حيث تؤدي المبالغة في

[1] لزهر خالدي وشيخ عبد القادر، " **تأثير أساليب المحاسبة الإبداعية على مصداقية القوائم المالية – دراسة مجموعة من المؤسسات**–"، مجلة المحاسبة التدقيق والمالية، جامعة خميس مليانة، عين الدفلى، الجزائر، المجلد 3، العدد 01، 2021، ص 53

الحذر والتحفظ إلى جعل القوائم المالية غير محايدة وبالتالي عدم خاصـــية المصداقية.

- **الاكتمال:** وتعني أن المعلومات المعروضة للقوائم المالية يجب أن تكون كاملة غير منقوصـــة، بعدم حذف أو إلغاء أي جزء منها ســواء كان ذلك من خلال القوائم المالية أو من خلال التقارير المالية الأخرى.[1]

بالإضافة إلى خصائص المعلومات ولضمان مصداقية وملائمة المعلومة ينبغي احترام القيود التالية:

- **التوقيت الملائم:** يقصد به تقديم معلومات صادقة في الوقت المناسب وهذا لضمان الموازنة بين ميزة تقديم القوائم المالية في الوقت المناسب مع توفير المعلومة الصادقة.
- **الموازنة بين المنفعة والتكلفة:** أي أن المنافع المشــتقة من المعلومات يجب أن تفوق التكاليف المتكبدة في توفير هذه المعلومة.
- **الموازنة بين الخصائص النوعية:** إن لموازنة بين الخصائص النوعية امر أساسي إلا أن تطبيق الأهمية النســبية لهذه الخصـــائص في عدة حالات امر يرجع إلى التقدير المهني.[2]

[1] الياس بدوي، "**دور تطبيق النظام المحاسبي المالي وفق المعايير الدولية في معالجة أثر التضخم من القوائم المالية**"، رسالة ماجيستر، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2009-2010، ص ص 39-40

[2] كومني نور الدين، بلقاضي بلقاسم، "**مدى توافق القوائم المالية حسب معايير المحاسبة الإسلامية مع معايير المحاسبة الدولية**"، مجلة المنهل الاقتصادي، جامعة الشهيد لخضر حمة، الوادي، المجلد 5، أكتوبر 2022، ص 121

المطلب الثاني: أهداف وأهمية القوائم المالية

1. **أهداف القوائم المالية:** تنحصر اهم أهداف القوائم المالية فيما يلي:

- الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمنشأة والتي تساعد الفئات المختلفة في اتخاذ القرارات الرشيدة التي تحقق أهدافها؛
- تمكين مستخدمي القوائم المالية من التنبؤ بالنسبة للتطورات والأوضاع الاقتصادية المستقبلية للمنشأة وقدرتها على تحقيق التدفقات النقدية وسداد التزاماتها وتوزيع الأرباح على المساهمين؛
- تقييم قدرة المنشأة على استخدام أموالها وتحقيق أهدافها وتقييم كفاءة الإدارة بالقيام بالمسؤوليات الموكلة اليها، الأمر الذي يعتبر مؤشرا على قدرة المنشأة على مواجهة منافسيها والحفاظ على بقاءها واستمراريتها؛
- تهدف القوائم المالية إلى توفير معلومات عن المركز المالي وأداء المنشأة والتغيرات في المركز المالي لمساعدة مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات الاقتصادية؛
- توفير الحاجات العامة لمعظم مستخدمي القوائم المالية ومع ذلك فهي لا توفر كافة المعلومات التي يحتاجها المستخدمين لصنع القرارات الاقتصادية، لأن القوائم تعكس فقط والى حد كبير الأثار المالية للأحداث والعمليات السابقة؛[1]

أما مجلس معايير المحاسبة المالية فقد حدد مجموعة من الأهداف التي تسعى القوائم المالية إلى تحقيقها والتي تتمثل في:

- تزويد المستخدمين الحاليين والمحتملين، الدائنين والأطراف الأخرى المستفيدة من القوائم المالية بالمعلومات اللازمة لمساعدتهم على اتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية وغيرها من القرارات الاقتصادية؛

[1] فوزي الحاج احمد، رحيمة العيفة، سارة بوضياف، " **المنظور الأخلاقي للمحاسبة الإبداعية وأثره على القوائم المالية**"، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، المجلد 6، العدد 1، 2021، ص 45

- توفير معلومات تفيد المستثمرين والدائنين وغيرهم في تقدير التدفقات المستقبلية من استثماراتهم في المؤسسة وتوقيت تلك التدفقات ودرجة المخاطرة المحيطة بها؛
- توفير معلومات عن الموارد الاقتصادية للمؤسسة والالتزامات المرتبطة بهذه الموارد، والتغيرات التي طرأت على هذه الموارد والالتزامات؛
- تزويد مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات المفيدة لأغراض التنبؤ، والمقارنة، وتقييم القوة الإرادية للمؤسسة.[1]

2. أهمية القوائم المالية: تبرز أهمية القوائم المالية والغرض من إعدادها في ثلاثة نقاط يمكن تلخيصها كما يلي:

- القوائم المالية تعتبر أداة لإيصال رسالة واضحة ومفهومة لمستعمل المعلومات المحاسبية عن نشاط المؤسسة والمستثمرين فيها وسيلة لربط علاقات بين المؤسسة والموردين، العملاء، البنوك...كذلك وسيلة لتوفير المعلومات لمختلف الأقسام المكونة للمؤسسة؛
- تساعد على تقييم أداء الإدارة والحكم على كفاءتها واستعمال الموارد الموضوعية تحت تصرفها، فتستعمل في الحكم على المركز المالي للمؤسسة ومدى التقدم في تحقيق أهداف المؤسسة وكذا كيفية استخدام موارد المؤسسة؛
- وسيلة لاتخاذ القرارات حيث تساعد الإدارة ومختلف الأطراف المتعاملين مع المؤسسة في اتخاذ القرارات اللازمة، كالقرارات المتعلقة بكيفية صرف الموارد

[1] علي سايح جبور، "**التدقيق الخارجي كآلية لحوكمة الشركات وتحسين جودة القوائم المالية دراسة استطلاعية لآراء عينة من محافظي الحسابات**"، مجلة المنهل الاقتصادي، جامعة الشهيد لخضر حمه، الوادي، المجلد 5، العدد 01، ماي 2022، ص 56

في المستقبل ومساعدة الأطراف الأخرى التي تربطها علاقة مباشرة بالمؤسسة مثل الموردين والعملاء والبنوك في توجيه العلاقات المستقبلية.[1]

المطلب الثالث: مكونات وقواعد إعداد القوائم المالية

تختلف أشـــكال القوائم المالية وتتنوع بحيث نجد خمس قوائم مالية وفقا النظام المحاســـبي المالي والتي سنتناولها في هذا المطلب بالإضافة إلى قواعد إعدادها.

1. **مكونات القوائم المالية:** سنقوم في هذا المطلب بعرض القوائم المالية

أولا: الميزانية المالية

هي عبارة عن جدول يتضمن جانبين، جانب الأصول وجانب الخصوم، حيث ترتب الأصول حسب درجة السيولة وترتب الخصوم حسب تاريخ الاستحقاق، أما الجانبين فيشتركان في نفس المبدأ وهو مبدأ السيولة.

إن الميزانية المالية تأخذ بمبدأ السنوية، بمعنى الأصل الذي يبقى لفترة تفوق السنة ويصنف ضمن الأصول الثابتة حتى ولو كان عنصرا من عناصر المخزونات أو الحقوق، يعتبر كل عنصر من عناصر الأصول الذي يبقى أقل من سنة أصلا متداولا.

في المقابل نجد لعناصر الخصوم نفس المبدأ، إذ يعتبر مالا دائما إذا كانت مدة استحقاقه أكثر من سنة ولو كان من الموردين وغيرهم، ويعد مالا من عناصر الخصوم لأقل من سنة دينا قصير الأجل.

وعلى هذا الأساس فإن الميزانية المالية لها مبادئ وهي:

- مبدأ السيولة بالنسبة للأصول.

[1] قصابي الياس، "**تحليل القوائم المالية كأداة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة، المؤتمر الوطني حول التشخيص المالي في المؤسسات الاقتصادية**"، على الموقع الإلكتروني https://revue.umc.edu.dz تم الاطلاع عليه يوم 2023/02/15 على الساعة 15:30

- مبدأ تاريخ الاستحقاق بالنسبة للخصوم.
- مبدأ السنوية للجانبين (الأصول والخصوم).
- مبدأ توازن الميزانية.
- مبدأ إعادة التقييم لعناصر الأصول وفق القيم السوقية.
- مبدأ المقارنة بين القيم الدفترية والمتوقعة. فالميزانية المالية تقدم المعلومات المتعلقة بالوضع المالي وتتضمن ما يلي:

في الأصـول: هي موارد تراقبها المؤسـسـة نتيجة أحداث سـابقة والتي من المتوقع أن تأتي بمنافع اقتصادية مستقبلية على المؤسسة.

وتتمثل عناصر الأصول في قسمين هما:

1. الأصول الغير متداولة: هي أصول مخصصة للاستعمال بصورة مستمرة، أي كل ما يتم حيازته لغرض التوظيف على المدى البعيد وتتمثل في:

والتثبيتات العينية: وهي الممتلكات أو موجودات المؤسسة استحدثت أو تطورت

للاسـتخدام المسـتقبلي مثل الآلات، التجهيزات إلى غير ذلك...والتثبيتات المعنوية: هي مختلف القيم الثابتة الغير ملموسة مثل براءات الاختراع.... والتثبيتات المالية: هي أصول تم حيازتها لغاية التوظيف على المدى البعيد مثل سندات

المساهمة....

2. **الأصـول المتداولة:** هي أصـول تترقب المؤسـسـة إمكانية إنجازها أو بيعها أو اسـتهلاكها في إطار دائرة الاستغلال العادي وتتمثل في:

– **المخزونات:** تعتبر المخزونات من ضمن الأصول المتداولة وتشمل المواد الأولية واللوازم والبضائع والمنتجات بمختلف أنواعها القابلة للتخزين.

– **الحقوق:** تتمثل في مجموع الحقوق التي اكتسبتها المؤسسة نتيجة علاقاتها التجارية والمالية بالغير، فهي إذا أموال المؤسسة لدى الغير. والمتاحات: وتتمثل في الصندوق، البنك، الحساب الجاري البريدي.

في الخصوم: هي التزامات حالية للمؤسسة مترتبة عن أحداث سابقة من المتوقع أن تؤدي تسويتها إلى خروج موارد تتجسد في المنافع الاقتصادية المستقبلية.

– رؤوس الأموال قبل عمليات التوزيع المقررة والمقترحة عقب تاريخ الإقفال، مع تمييز رأس المال الصادر (في حالات الشركات والاحتياطات والنتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر الأخرى).

– الخصوم الغير متداولة التي تتضمن الفائدة. والموردون والدائنون الآخرون.

– خصوم الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة).

– المدينون الآخرون للأعباء وللخصوم المماثلة (حواصل مثبتة سلفا).

يبرز عرض الأصول والخصوم في الميزانية التغير بين العناصر المتداولة والعناصر الغير متداولة وهناك معلومات أخرى تظهر في الميزانية بوصف طبيعتها والحصة لأكثر من سنة للحسابات الدائنة والمدينة. [1]

– **أشكال الميزانية المالية:** إن شكل الميزانية المالية يختلف حسب معيار السيولة للأصول والاستحقاقية للخصوم، وبهذا نجد شكلين:

– الميزانية المالية المفصلة.

– الميزانية المختصرة.

[1] الجريدة الرسمية، القانون 07– 11، المتضمن النظام المحاسبي المالي، المؤرخ في 15 ذي القعدة 1428 هـ الموافق ل 25 نوفمبر 2007، المادة 25، العدد 74، ص 23–24.

1. الميزانية المالية المفصلة: هي الميزانية التي توفر معلومات عن طبيعة ومقدار الاستثمارات في أصول المؤسسة والتزامات المؤسسة للغير، كما أنها مساهمة في التقارير المالية للمدقق وبالتالي توفير المعلومات الهيكلية عن المؤسسة.

2. الميزانية الوظيفية المختصرة: هي أداة للتحليل المالي تقيم فيها الموارد (عناصر الخصوم)، والاستخدامات الثابتة (عناصر الأصول)، بالقيمة الأصلية، وترتب فيها الموارد والاستخدامات حسب دورتي التمويل والاستثمار أو الاستغلال.

تتكون الميزانية الوظيفية المختصرة من أربعة كتل اثنان منها تخص الدورة الطويلة وهما الموارد الثابتة والاستخدامات الثابتة وتكون في أعلى الميزانية، والاثنان الأخريان تخصان دورة الاستغلال وهما الخصوم الموارد المتداولة) والأصول (الاستخدامات المتداولة) وتكون في أسفل الميزانية.

حيث تشمل على كتلتين هما:

* **كتلة الأصول:** تتكون من:

– الاستخدامات الثابتة وتتضمن كل من التثبيتات التي تمتلكها المؤسسة معنوية، عينية، مالية.

– الأصول المتداولة وتتمثل في: الاستخدامات المتداولة وهي الأصول الغير جارية من مخزونات وحسابات الغير المدينة والحسابات المالية المدينة، حيث تقيم كل الأصول بالقيمة الأصلية (القيمة الإجمالية).

* **كتلة الخصوم:** تتكون من:

– الموارد الثابتة وتتضمن كل من رؤوس الأموال الخاصة مضاف لها الإهتلاكات وخسائر القيمة والديون المالية طويلة الأجل (الاقتراضات لدى مؤسسات القرض).

– الخصوم المتداولة وتتمثل في الخصوم الغير جارية وهي الديون المالية من موردين وديون أخرى بالإضافة إلى خزينة الخصوم.

الجدول1 : يمثل كتل الميزانية الوظيفية المختصرة

الاستخدامات الثابتة	الموارد الثابتة
الأصول المتداولة	الخصوم المتداولة

المصدر: مريدي عبد الوهاب، " **القياس المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية**"، مذكرة ماجيستر في المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، 2009-2010

ثانيا: جدول حسابات النتائج

حسب النظام المحاسبي المالي الجديد فإن حساب النتائج هو بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية ولا يأخذ في الحسابات تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب ويبرز النتيجة الصافية للسنة المالية (ربح أو خسارة)، كما أن حساب النتائج يجمع مختلف عناصر الأعباء والمنتوجات التي من شأنها أن تساهم في تحقيق نتيجة المؤسسة الناتجة عن نشاطها في دورة معينة، ويعتبر وثيقة محاسبية ذات أهمية بالغة في عملية تسيير المؤسسة وفي نفس الوقت الأداة المفيدة لتحديد المجاميع الاقتصادية على مستوى المحاسبة الوطنية.

*** محتوى جدول حساب النتائج:**

أعباء الدورة: وهي ناتجة عن مزاولة المؤسسة لنشاطها منها ما يعرف بأعباء الاستغلال

وتتمثل فيما يلي:

- ح/600 البضائع المستهلكة: وتتمثل في تكلفة شراء البضاعة المباعة.

- ح/601 المواد واللوازم المستهلكة: وتتمثل في تكلفة شراء المواد واللوازم المستعملة في العملية الإنتاجية.

- ح/61 الخدمات: وهي التي تحتاج إليها المؤسسة لمزاولة نشاطها مثل النقل، البريد.

- ح/62 الخدمات الخارجية الأخرى: وتتمثل في الخدمات البنكية والإشهار ونقل العمال.

- ح/63 أعباء المستخدمين: وتتمثل في أجور ورواتب المستخدمين ومختلف الأعباء التي تتحملها المؤسسة خلال ممارستهم لنشاطهم.

- ح/64 الضرائب والرسوم: وتتمثل في نفقات التزامات المؤسسة اتجاه الدولة ماعدا الضرائب على الأرباح الصناعية.

- ح/65 الأعباء العملياتية الأخرى: وتتمثل في الفوائد على القروض والخصوم الممنوحة.

- ح/66 الأعباء المالية: وتتحملها المؤسسة في مختلف العمليات ذات الطابع المالي.

- ح/67 العناصر غير العادية: (الأعباء).

- ح/68 المخصصات للإهتلاكات والتموينات وخسائر القيمة.

إيرادات الدورة: تتمثل في مدخلات المؤسسة الناجمة عن ممارسة نشاطها التجاري أو الإنتاجي أو تلك الناجمة عن النشاطات الاستثنائية تدعى بإيرادات الاستغلال، وتتمثل فيما يلي:

- ح/700 مبيعات البضائع: ويسجل التدفقات الناتجة عن بيع البضاعة.

- ح/701 الإنتاج المباع: يسجل هذا الحساب المبالغ الناتجة عن بيع المنتجات التي تتم صنعها بالمؤسسة.

- ح/72 الإنتاج المخزون: وهي جميع المنتجات التامة الصنع الداخلية والخارجية من المخازن معبرا عنها بتكلفة المصنع.

- ح/73 الإنتاج المثبت: أي إنتاج المؤسسة لحاجتها الخاصة والمتمثلة في التجهيزات أو اللوازم أو المباني التي أنتجتها المؤسسة لنفسها.

- ح/74 إعانات الاستغلال: وهي الخدمات المقدمة للغير.

- ح/75 المنتوجات العملياتية الأخرى.

- ح/76 المنتوجات المالية.

- ح/77 العناصر الغير العادية.

- ح/78 الإسترجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات. [1]

* **أهمية جدول حسـاب النتائج:** يعتبر حسـاب النتائج من أهم القوائم المالية وتتمثل أهميته في:

- يساعد بالتنبؤ بشكل دقيق لدخل المؤسسة في المستقبل.

- يساعد على التقويم الأفضل.

- يساعد في التأكد من أن المصادر الاقتصادية قد تم استخدامها على أفضل وجه.

- **أنواع جدول حساب النتائج:**

الجدول 2 : محتوى جدول حساب النتائج (حسب الطبيعة)

البيان	السنة
المبيعات والمنتوجات الملحقة الإنتاج المخزن أو المنتقص من المخزون الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال	
إنتاج السنة المالية	
المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية والإستهلاكات الأخرى	
2-استهلاك السنة المالية	
3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2)	

[1] مريدي عبد الوهاب، " **القياس المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية**"، مذكرة ماجيستر في المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، 2009-2010

أعباء المستخدمين الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة	
4- إجمالي فائض الاستغلال	
المنتوجات العملياتية الأخرى الأعباء العملياتية الأخرى المخصصات للإهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة استرجاع على خسائر القيمة	
5-النتيجة العملياتية	
المنتوجات المالية الأعباء المالية	
6- النتيجة المالية	
7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)	
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية	
مجموع منتوجات الأنشطة العادية	
مجموع الأعباء الأنشطة العادية	
8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية	
عناصر غير عادية-منتوجات عناصر غير عادية-أعباء	
9- النتيجة غير العادية	
10-صافي نتيجة السنة المالية	

المصـــدر: محمد بوتين، **المحاســبة العامة للمؤســســة**، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 20

الجدول3 : محتوى جدول حساب النتائج (حسب الوظيفة)

البيان	السنة N	لسنة N-1	ملاحظة
رقم الأعمال			
كلفة المبيعات			
1- هامش الربح الإجمالي			
المنتوجات العملياتية الأخرى التكاليف التجارية الأعباء الإدارية الأعباء العملياتية الأخرى الاسترجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات			
2- النتيجة العملياتية			
المنتوجات المالية الأعباء المالية			
3- النتيجة المالية			
4- النتيجة المالية قبل الضريبة			
الضرائب الواجب دفعها على النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات على النتائج العادية)			
5- النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
عناصر غير عادية منتوجات			
عناصر غير عادية أعباء			
6- النتيجة غير العادية			
7- صافي نتيجة السنة المالية			

المصدر: محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، مرجع سابق، ص21

ثالثا: جدول تدفقات الخزينة[1]

هو عبارة عن جدول يعرض بهدف إعطاء مستخدمي الكشوف المالية معلومات حول قدرة المؤسسة على توليد السيولة المالية وكذلك حول طرق استعمالها، حيث يضم مجموع مداخل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة خلال دورة مالية حسب مصدرها.

* مكونات جدول تدفقات الخزينة:

* تدفقات نشاطات العمليات:

– مدخلات الخزينة الآتية من بيع المنتجات والخدمات.

– مدخلات الخزينة الآتية من العقود، الأتعاب، العمولات وإيرادات أخرى.

– مخرجات الخزينة اتجاه موردي السلع والخدمات.

– مخرجات الخزينة اتجاه الموظفين والعمال أو حساباتهم.

– مخرجات الخزينة للتخلص من الضرائب على الأرباح، إلا إذا كانت هذه الضرائب أو جزء منها متعلقة بنشاطات الاستثمار وعمليات التمويل.

* **تدفقات نشاطات الاستثمار:** تتضمن تقديم القرض للغير وتحصيلها، شراء الاستثمارات وكذلك شراء الأصول الثابتة والتخلص منها.

– الإيرادات الاستثمارية وتشمل:

* الإيرادات المتأتية من بيع الأصول الثابتة.

* الإيرادات المتأتية من بيع الأوراق التجارية.

* استيراد أصل المبالغ المقرضة.

[1] بودية خالد، "**أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري على مكونات القوائم المالية المحاسبية والمالية للمؤسسات الاقتصادية**"، مذكرة ماجيستر تخصص محاسبة، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2006–2007، ص 102

– المصروفات الاستثمارية وتشمل

* ومصاريف شراء الأصول الثابتة.

* مصاريف شراء الأوراق التجارية.

* المبالغ المقرضة للغير.

*** تدفقات عمليات التمويل:**

– أنشطة التمويل تتمثل في الأنشطة التي تسمح بالتغير في تركيبة الأموال الخاصة وديون المؤسسة. فيمكن إدراج الأمثلة التالية حول ذلك:

* مدخلات الخزينة عن عمليات إصدار الأسهم.

* مخرجات الخزينة إلى المساهمين في المؤسسة من أجل إنقاذ أسهم المؤسسة.

* تدفقات الخزينة عن تسديد إصدار قروض سندية أو قروض عادية أو سندات الخزينة ومختلف القروض الطويلة أو القصيرة الأجل. وتصميم جدول تدفقات الخزينة:

يوجد نوعين من الطرائق صمم من خلالها جدول تدفقات الخزينة وهما:

* **الطريقة المباشرة:** ويقصد بالأسلوب المباشر في إعداد قائمة التدفقات النقدية ذلك الأسلوب الذي يقوم على احتساب المحصلات والمدفوعات النقدية للأنشطة الثلاثة بالطريقة المباشرة.

الطريقة غير المباشرة: يتميز الأسلوب الغير مباشر في إعداد قائمة التدفق النقدي بكونه يجعل القائمة سهلة الفهم، لذا عادة ما يوصى مجلس معايير المحاسبة المالية باستخدامه لسهولته والاختلاف بينه وبين الطريقة المباشرة يكمن في كيفية التعامل مع التدفقات العملياتية فقط.

جدول 4: يوضح قائمة جدول تدفقات الخزينة (حسب طريقة النسب)

البيان	ملاحظة	السنة المالية ن	السنة المالية ن-1
تدفقات الخزينة من أنشطة العمليات تحصيل من الزبائن المبالغ المسددة للموردين المستخدمين. فوائد ومصاريف مالية أخرى مدفوعة ضرائب مدفوعة على النتيجة تدفقات الخزينة قبل العناصر الاستثنائية تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية			
تدفقات الخزينة الصافية من نشاطات العمليات (أ)			
تدفقات الخزينة من أنشطة الاستثمار المدفوعات الخاصة باقتناء القيم الثابتة التحصيل الخاص بالتنازل عن القيم الثابتة المدفوعات الخاصة باقتناء القيم المالية فوائد محصلة من التوظيفات المالية حصص وأقساط مقبوضة من النتائج			
تدفقات الخزينة الصافية من أنشطة الاستثمار (ب)			
تدفقات الخزينة من أنشطة التمويل التحصيل الناتج من إصدار الأسهم حصص وتوزيعات أخرى تحصيل القروض تسديدات الديون والقروض الأخرى			
تدفقات الخزينة الصافية من أنشطة التمويل (ج)			
تغير الخزينة في الفترة (أ + ب + ج)			
أموال الخزينة عند الافتتاح			
أموال الخزينة عند الإقفال			
تغير أموال الخزينة			

المصدر: فاتح السردوك، عابي خليدة، **جدول سيولة الخزينة في ظل النظام المحاسبي المالي**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص محاسبة، الجزائر، 2012، ص 75

الجدول 5 يبين مكونات جدول تدفقات الخزينة (الطريقة غير المباشرة)

البيان	ملاحظة	السنة المالية ن	السنة المالية ن-1
تدفقات الخزينة من نشاطات العمليات النتيجة الصافية خلال الدورة المحاسبية تعديلات وتصحيحات حول الاهتلاكات والمؤونات التغير في الضرائب المؤجلة التغير في المخزون التغير في حساب الزبائن وحقوق أخرى التغير في حساب الموردين وديون أخرى زائد أو ناقص قيمة التنازل، ضريبة صافية			
تدفقات الخزينة الصافية من نشاطات العمليات (أ)			
تدفقات الخزينة من أنشطة الاستثمار المدفوعات الخاصة باقتناء القيم الثابتة التحصيل الخاص بالتنازل عن القيم الثابتة			
تدفقات الخزينة الصافية من أنشطة الاستثمار (ب)			
تدفقات الخزينة من أنشطة التمويل حصص مدفوعة للمساهمين زيادة أو ارتفاع رأس المال إصدار القروض تسديد القروض			
تدفقات الخزينة الصافية من أنشطة التمويل (ج)			
تغيرات أموال الخزينة في الفترة (أ + ب + ج)			
أموال الخزينة عند الافتتاح أموال الخزينة عند الإقفال			
تغير أموال الخزينة			

المصـــدر: فاتح الســردوك، عابي خليدة، **جدول ســيولة الخزينة في ظل النظام المحاســبي المالي**، مرجع سبق ذكره، ص 76.

رابعا: جدول تغيرات الأموال الخاصة وملحق القوائم المالية

1. جدول تغيرات الأموال الخاصــة: يشــكل هذا الجدول وثيقة مهمة لدراســة الحركات التي حصــلت في مختلف عناصــر الأموال الخاصــة خلال الدورة. فالمعايير الدولية تحدد الأدنى من المعلومات الواجب عرضها في هذا الجدول المتمثلة في التغيرات حول:

- النتيجة الصافية للدورة.
- تغير الطرق المحاسبية أو تصحيح الأخطاء التي تأثر مباشرة على الأموال الخاصة.
- الإيرادات والمصاريف الأخرى المسجلة مباشرة ضمن الأموال الخاصة.
- العمليات المتعلقة برأس المال من زيادة أو تخفيض...
- توزيع النتيجة أو التخصيصات المقررة خلال الدورة.

الجدول 6 : جدول تغيرات الأموال الخاصة[1]

التعيين	ملاحظة	رأســمال الشركة	عـــــلاوة الإصدار	فارق التقييم	فرق إعــادة التقييم	الاحتياطات والنتيجة
الرصيد في N-2/12/31						
تغير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخســـائر غير مدرجة في الحســـابات (في حساب النتائج) الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						

[1] بودية خالد، مرجع سابق، ص 104

الرصيد في N-1/12/31						
تغير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير مدرجة في الحسابات (في حساب النتائج) الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في N/12/31						

المصدر: سناي عبد الكريم، **تكيف القائمة المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص محاسبة، الجزائر، 2013، ص8.

2. ملحق القوائم المالية: ملحق القوائم المالية يتضمن معلومات وشروحات وتفسيرات لتسهيل فهم وقراءة القوائم المالية الأساسية المعروضة والتي تم ذكرها سابقا حول الطرق المحاسبية المستعملة لإعداد وعرض تلك القوائم، فهو له دور مهم وجوهري لأنه يتوفر على بعض المعلومات الغير متضمنة في أي من القوائم المالية سابقة الذكر التي قد تكون لها طابع نثري أكثر منه رقمي.

يتوفر الملحق بشكل أساسي على النقاط التالية:

- الطرق المحاسبية المعتمدة لإعداد وعرض القوائم المالية.
- الإشارة إلى المعلومات المفروض عرضها من طرف المعايير والغير واردة في القوائم المالية الرئيسية.
- معلومات متعلقة بالمؤسسات الفرعية أو المؤسسة الأم وطبيعة العمليات بينهما.
- التوافق وعد التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية وكل اختلاف مع المعايير الدولية لابد من شرحه وتفسيره.
- معلومات متعلقة بالمستقبل القريب للمؤسسة فلا يقصد بها القوائم التنبئية وإنما معلومات

غير متأكدة منها يمكن أن تؤثر على المؤسسة.

– تقديم معلومات إضافية ومكملة للقوائم المالية.

ففي حالة تغيير طرق عرض أو تصنيف عناصر القوائم المالية أو تصحيح الأخطاء فإنه لابد من شرح وتفسير ذلك كله في الملحق إذا كان لتلك المعلومة أهمية.

بالإضافة إلى توفير معلومات حول الأحداث اللاحقة لتاريخ إقفال الحسابات ففي حالة ما إذا كان لها تأثير قوي على فهم وقراءة القوائم المالية من خلال تحديد طبيعة الحدث ودرجة تأثيره على الوضع المالي وعلى قرارات المستعملين. فكل الأحداث ما بعد إقفال الحسابات حتى ولو لم يتم تسجيلها وإدراجها ضمن القوائم المالية لابد من إدراجها في ملحق القوائم المالية، وذلك لتوفير معلومات خاصة وضرورية للمتعامل الفهم أشمل وأوفي لوضعية المؤسسة والتقييم بشكل أفضل وأكثر شفافية وواقعية للمردودية والمخاطر التي تواجهها. [1]

2. **شروط إعداد القوائم المالية:** تضمن لنظام المحاسبي الملية عدة ترتيبات وإجراءات تخص القوائم المالية والتي جسدها القانون 07-11 في المواد 25 إلى 30 وكذا القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 والذي يحدد محتوى الكشوف المالية وعرضها في الباب الثاني منه بحيث يجب توافر مجموعة من الشروط وهي:

– يجب أن تعرض الكشوف المالية بصفة وفية الوضعية المالية للكيان ونجاعته وكل تغيير يطرأ على حالته المالية، كما يجب أن يراعى عند إعدادها وتقديمها الإطار التصوري لنظام المحاسبة؛

– التوازن بين المنفعة والتكلفة مع مراعاة مبدأ الأهمية النسبية أي التوازن بين المنافع الموفرة لمستخدمي القوائم المالية من خلال الإفصاح المفصل والتكاليف المحتملة في إعداد القوائم ونشرها؛

[1] فاتح سردوك، "**جدول سيولة الخزينة في ظل النظام المحاسبي المالي**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في عوم التسيير تخصص محاسبة، الجزائر، 2012، ص108

- يجب أن يحدد بوضـــوح كل مكون من مكونات الكشـــوف المالية ويتم تبيان المعلومات الأتية بطريقة دقيقة (تسـمية لشـركة، الاسـم التجاري، رقم السـجل التجاري، طبيعة لكشوف (حسابات فردية أو مجمعة أو مركبة)، تاريخ الإقفال، العملة، عنوان مقر الشـركة، الشـكل القانوني، مكان النشـاط، البلد، الأنشـطة الرئيسية، متوسط عدد العمال خلال الفترة)؛
- يجب أن تعكس هذه الكشوف مجمل العمليات والأحداث الناجمة عن معاملات الكيان وأثار الأحداث المتعلقة بنشاطه؛
- تضـبط الكشـوف المالية تحت مسـؤولية المسـيرين وتعد في اجل أقصـاه (4) أربعة أشهر من تاريخ قفل السنة المالية المحاسبية كما يتم إصدارها خلال مدة أقصـاها سـتة (6) أشـهر التي تلي تاريخ إقفال السـنة المالية. ويجب أن تكون متميزة عن المعلومات الأخرى التي قد ينشرها الكيان؛
- تعرض الكشـــوف المالية لزوما بالعملة الوطنية (دينار جزائري) ويمكن القيام بجبر المبالغ إلى ألف وحدة كيلو دينار؛
- يجب أن توفر الكشــوف المالية معلومات تســمح بإجراء مقارنات مع الســنة المالية السابقة؛
- يجب أن يتضمن الملحق معلومات ذات صبغة مقارنة تأخذ شكل سرد وصفي وعددي؛
- عندما يصـبح من غير الممكن مقارنة أحد الأقسـام العددية من أحد الكشـوف المالية مع المركز العددي من الكشـف المالي للسـنة المالية السـابقة، بسـبب تغيير طرق التقييم أو العرض، يكون من الضروري تكييف مبالغ السنة المالية السابقة لجعل المقارنة ممكنة؛
- إذا كان من غير الممكن إجراء مقارنة بســبب اختلاف مدة الســنة المالية أو لأي سبب أخر، فإن إعادة الترتيب أو التعديلات التي أدخلت على المعلومات

العددية للسنة المالية السابقة تكون محل تفسير في الملحق حتى تصبح قابلة للمقارنة؛

- مدة السنة المالية المحاسبية اثنا عشر (12) شهرا تغطي السنة المدنية. غير انه يمكن السماح ليكان معين قفل السنة المالية في أخر غير 31 ديسمبر في حالة ارتباط نشاطه بدورة استغلال لا تتماشى مع السنة المدنية. وفي الحالات الاستثنائية التي تكون فيها مدة السنة المالية اقل أو أكثر من 12 شهر، لاسيما في حالة إنشاء أو وقف الكيان أو في حالة تغيير تاريخ القفل، يجب تحديد المدة المقررة وتبريرها؛
- يجب أن تعد الكيانات التي تدخل ضمن مجال تطبيق القوانين سالفة الذكر، الكشوف المالية سنويا على الأقل، كما يجب أن تتضمن الكشوف المالية الخاصة بالكيانات عدا الصغيرة: الميزانية، حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة؛ والملاحق.

أما فيما يخص شكل القوائم المالية فقد تضمن النظام المحاسبي المالي في القانون الصادر بالجريدة الرسمية العدد 19 وفي الفصل السابع نماذج للكشوف المالية واعتبرها نماذج قاعدية يجب تكييفها مع كل كيان قصد توفير معلومات مالية تستجيب لمقتضيات التنظيم.[1]

[1] رقيق بن عيسى، " **محاضرات في مقياس النظام المحاسبي المالي**"، على الموقع الإلكتروني https://elearning.univ-djelfa.dz، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/02/19 على الساعة 16:30، 2019-2020، ص ص 3-4

المبحث الثاني: ماهية القروض البنكية

تكمن أهمية القروض في ربط المؤسسة بالبنك، فحاجة المؤسسة إلى موارد إضافية زيادة على مواردها الخاصة التي تكون محدودة، الأمر الذي يجعلها تلجأ إلى البنك لتغطية عجزها المادي إذا ما فاقت احتياجاتها الموارد المتوفر لديها، وليس المؤسسة لوحدها من تلجأ إلى البنك بل نجد حتى العملاء لديه، ويدعى هذا اللجوء بالقروض البنكية وهذا ما سنتناوله في هذا المبحث.

المطلب الأول: تعريف القروض البنكية وخصائصها

يختلف مفهوم القروض البنكية من باحث إلى أخر وكذلك بالنسبة لخصائصه وعناصره.

1. **تعريف القروض البنكية:** تعددت التعاريف المتعلقة بالقروض البنكية ومن بينها نجد:

عرف القرض البنكي على انه: " تلك الخدمات المقدمة للعملاء ولتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة".[1]

ويعرفه الدكتور عبد المعطي رضا* على انه " مقياس لقابلية الشخص المعنوي الاعتباري للحصول على القيم الحالية (النقود) مقابل تأجيل الدفع إلى وقت معين في المستقبل أي تعهدا بالدفع بعد انقضاء وقت الاستدانة أو القرض".

من هذا التعريف يتضح أن القرض يتشكل من طرفين هما المقرض وهو الذي يمنح القرض، والمقترض وهو المدين الذي يعهد بتسديد القرض.[2]

---

[1] مهند حنا نقولا عيسى، "**إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية**"، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 43

*عبد المعطي رضا ارشيد كاتب عراقي من مواليد 1957 له العديد من المؤلفات في مختلف المجالات تقلد العديد من المناصب في الدولة العراقية واخرها منصب رئيس الرقابة المالية بمصر 2022،

[2] لوراتي إبراهيم، " **القروض البنكية وإجراءات منحها**"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، دراسات اقتصادية، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، المجلد 10، العدد 01، 2016، ص 200.

ويعرف أيضا على انه الثقة التي يمنحها البنك لعميله، بحيث يضع تحت تصرفه مبلغ المال لاستخدامه في غرض محدد خلال فترة محددة مقابل حصول المصارف على عائد مادي متفق عليه، مع تقديم العميل عن السداد".[1]

ومن يمكن إعطاء تعريف شامل للقرض البنكي على انه عملية منح مبلغ من المال من قبل البنك إلى عميله (زبونه) مقابل تسديد هذا المبلغ في اجل محدد ومتفق عليه بينهما ووفق رزنامة معينة مع تسديد الفوائد المترتبة عن ذلك المبلغ.

2. **عناصر القرض البنكي:** مما سبق من التعاريف يمكننا أن نستنتج العناصر المكونة للقرض وهي:

أ. **الوقت:** يعد الوقت من اهم العناصر الأساسية في عملية القرض لأنه لا يمكن تصور عقد قرض بدون وجود فترة زمنية تفصل بين التزامات أطراف العقد فيكون الالتزام الأول فوري من جانب المقرض (البنك)، حيث يثوم هذا الأخير بوضع مبلغ من المال تحت تصرف الزبون أو التعهد له بذلك أما الالتزام الثاني يكون مؤجلا لزمن معين من جانب المقترض وهو الزبون (المدين)، الذي يقوم بدوره بوعد المقرض برد القرض وفوائده، إلا أن هذه الفترة الزمنية تختلف وتتغير بحسب طبيعة القرض المقدم فيمكن أن يكون القرض قصيرا أو متوسط أو طويل الأجل.[2]

ب. **الثقة:** يعد القرض فعل من أفعال الثقة بين الأفراد حيث تتجسد هذه الثقة في العملية التبادلية التي تتم بين الطرفين لمتمثلة في قيام الطرف الأول المتمثل في الدائن (البنك) بمنح أموال منقولة أو غير منقولة إلى شخص أخر وهو المدين مقابل قيام هذا الأخير بوعد المقرض بتسديد الدين الذي منح له حيث تدل هذه الثقة على امرين أولهما رغبة المقترض في الوفاء بالتزامه في تاريخ الاستحقاق، وثانيهما قدرته على الوفاء وهذا يتوقف على مركزه المالي، لأن العميل في حالة

[1] محمد محمود عبد ربه، "**محاسبة التكاليف**"، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 40.

[2] شيخ عبد الحق، "**الرقابة على البنوك التجارية**"، رسالة ماجيستر في القانون، تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2009، ص 47.

لم يتمتع بثقة البنك لا يمكنه الحصـــول على القرض حتى لو كان مركزه المالي قويا، لذلك تعد الثقة أساس منح كل قرض.[1]

ت. **المخاطرة:** تتجســـد المخاطرة في التعامل المصـــرفي في مجازفة البنك بأموال الأخرين أي أموال المودعين التي يمنحها في شكل قروض حيث يكون بذلك البنك أمام خوف من عدم اســـترجاع تلك الأموال التي منحها للمدين في الأجل المتفق عليه، لذلك يقوم البنك قبل منحه القرض بتقييمك إمكانية المقترض ومدى قدرته على اســـترجاع وســـداد القرض الممنوح له متخذ بذلك عوامل تتعلق بالعميل المقترض التي تساعدها على اتخاذ قرار منح القرض والمتمثل في:

- السمعة الاجتماعية والمهنية؛
- رأسمال المقترض؛
- قدرته على إدارة القروض؛
- حجم القرض؛
- القدرة على السداد والرغبة فيه؛
- الضمانات المقدمة؛
- الغاية من الاقتراض.[2]

3. **أهمية القروض البنكية:** إن القروض البنكية تلعب دورا هاما في الاقتصـــاد إذ أنها تقوم بدور فعال في زيادة الطاقة الإنتاجية وبالتالي زيادة الإنتاج والعمالة عن طريق الاستثمار في مشاريع إنتاجية ذات عوائد على الاقتصاد الوطني، وسنوضح أهمية القروض البنكية في النقاط التالية:

[1] ايت وازو زاينة، " **مسؤولية البنك المركزي في مواجهة الأخطار المصرفية**"، رسالة دكتوراه في العلوم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو ،الجزائر2012، ص 102.

[2] شيخ عبد الحق، مرجع سبق ذكره، ص 49.

أ. تعتبر القروض البنكية وسيلة لتحويل رأسمال من شخص لأخر، إذ أن هذا التوجيه الجيد للقرض يلعب دورا حاسما في الازدهار الاقتصادي للبلاد باعتباره من اهم مصادر الموارد للبنوك في الوقت المعاصر؛

ب. تسهيل المعاملات التي أصبحت تقوم على أساس العقود والوعد بالوفاء؛

ت. المساهمة في النمو والازدهار الاقتصادي للبلاد، من خلال الاستفادة من السيولة الزائدة المحصل عليها من القروض في تمويل الصناعة والزراعة والنشاطات الحرفية واستغلال الأموال في الإنتاج والتوزيع الذي يؤدي بالزيادة في إنتاجية رأس المال؛

ث. المحافظة على قيمة رأسمال المقرض بالنسبة للبنك؛

ج. القضاء على التضخم وذلك من خلال امتصاص الزيادة في القدرة الشرائية المختصة للاستهلاك؛

ح. يمثل البنك إثر تحويل السيولة للزبائن (الأطراف التي تطلب القرض) مقابل إيداع ضمانات في ميعاد استحقاق محددة؛

خ. منع الادخار إذ أن الادخار يعني موارد مالية غير مستغلة، فمن خلال القروض تتحول المبالغ المدخرة إلى ادخارات تساهم في عرض رأسمال وبالتالي فتح أبواب الاقتراض وإفادة كل المجموعات الاقتصادية.

وتلعب القروض البنكية دورا كبيرا في اقتصاديات لدول المتقدمة وتلعب دورا هاما في تنمية الدول المتخلفة والنامية، كما تساهم القروض في القضاء على البطالة لأنها تتيح فرص العمل وتزود مداخيل الأفراد مما ينتج زيادة في الاستهلاك وبالتالي زيادة في الإنتاج، فإن مساهمة القروض في تنمية اقتصاديات الدول المتخلفة والنامية لهو دليل على انه سياسة

اقتصادية سليمة تؤدي إلى زيادة الاستثمار والتوظيف، الشيء الذي تعجز ميزانية الدولة عن القيام به، إذن القروض تعتبر اهم وأكبر مصدر لتمويل المشروعات.[1]

4. **خصائص القروض البنكية:** للقروض البنكية العديد من الخصائص من بينها:

أ. **عقد القرض المصرفي عقد رضائي:** يتميز عقد القرض بانه عقد رضائي ينعقد بمجرد تلاقي الإيجابي مع القبول بين طرفي التعاقد (المقرض والمقترض).

ب. **عقد القرض البنكي من عقود المعاوضة:** القرض من عقود المعاوضة التي يتلقى فيها كل من طرفيه عوض لما يمنحه للأخر، إذ أن التزام البنك بنقل ملكية مبلغ النقود أو أي شـــيء مثلي أخر يقابله التزام المقترض برد هذا القرض عند انتهاء الآجال المتفق عليها نظيره في النوع والقدر والصـــفة، فالبنك يأخذ الفوائد مقابل تقديم مبلغ القرض للعميل، ومن جهة أخرى يتلقى العميل مبلغ القرض مقابل تقديم الفوائد للبنك بانتهاء الأجل المحدد في العقد، وهذا ما نص عليه المشـــرع الجزائري بصريح العبارة في نص المادة 68 من قانون النقد والقرض 03-11..

ت. **عقد القرض البنكي تجاري:** بالرجوع إلى ما سبق يتضح أن عقد القرض يتم بين طرفين أحدهما البنك والثاني المقترض الذي قد يكون شخصا معنويا أو طبيعيا، إذ أن البنك يختص بالقيام بالعديد من العمليات المصرفية التي ينبغي بها تحقيق الربح لعمله بدليل الفوائد التي يتحصل عليها كمقابل للعمليات التي يقوم بها إذ أن البنك في منحه القروض لزبائنه يفرض عليهم عمولة معينة تدخل ضـــمن الفوائد التي يتقاضها ويلتزم العميل بردها في الآجال.[2]

---

[1] عيساوي نصر الدين، قاسي ياسمينة، " **آلية تسيير مخاطر القروض البنكية وطرق الوقاية منها دراسة حالة بنك الوطني الجزائري لولاية تيبازة**"، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، الجزائر، مجلد 6، العدد 01، افريل 2022، ص 232

[2] بن دريس حليمة، " **محاضرات في مقياس الأعمال البنكية**"، موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة جيلالي ليابس، جامعة 19 مارس 1962، سيدي بلعباس،الجزائر 2021-2022، ص 90 , ص91

المطلب الثاني: أنواع القروض البنكية ومعايير تصنيفها

تختلف القروض حسب تصنيفات ومعايير مختلفة وكل معيار ينقسم إلى العديد من الأنواع في هذا المطلب سنتناول اهم المعايير التي قسمت القروض البنكية.

1. **تصنيف القروض البنكية حسب أجلها (المدة):** وتنقسم القروض البنكية وفقا لهذا المعيار إلى ما يلي:

أ. **قروض قصيرة الأجل:** عبارة عن قروض مدتها لا تتجاوز عادة سنة وتستخدم أساسا في تمويل النشاط التجاري للمؤسسة كما تستعمل هذه القروض في اقتناء المستحقات من التجهيزات أو تمويل الخدمات المختلفة وتمنح هذه القروض غالبا من مدخرات وودائع العملاء وكذاك الأموال الخاصة للبنوك، وتنقسم بدورها إلى:

- **قروض الإعارة:** عبارة عن عقد يعطي بموجبه أحد المتعاقدين للأخر كمية من الأشياء المستهلكة لمدة ما، مع إلزام هذا الأخير على إرجاع نفس الكمية من السلعة أو الأشياء المقترضة وبتعبير أخر قرض الإعارة هو عقد إرجاع القرض أو الشيء المستعار، ويتمثل في إعارة المبلغ المقترض وإعادته بنفس القيمة أي بدون فوائد.
- **الحساب الجاري:** هو عبارة عن اتفاق بموجبه يتفق شخصان على الأخذ في الحسبان كل العمليات المتداخلة فيما بينهما كبرهان كتابي وذلك بفتح قرض للعمليات ذات قيمة محددة.[1]

ب. **القروض المتوسطة الأجل:** يمنح هذا النوع من القروض لتمويل الاستثمارات، تتراوح مدتها ما بين سنة إلى خمس سنوات، تقوم البنوك بتقديم هذه القروض وفقا لشروط معينة يحدد فيها برنامج للسداد، يرتبط بالقدرات المالية المتوقعة التي تنبؤ عنها الدراسة الاقتصادية للمشروع محل التمويل، عادة تمنح البنوك هذا النوع من

[1] عبد الحميد عبد المطلب، "**البنوك الشاملة وعمليات إدارتها**"، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 113

الائتمان المصرفي (القرض) بعد قيام بدراسة القدرة المالية للعميل وللموارد المالية لديه.

خصصت معظم الدول مؤسسات خاصة لتمويل الاستثمارات، أما عن الضمانات التي تشترط فيها نجد الرهن الرسمي بالدرجة الأولى ثم الكفالة والرهن لحيازي، أما عن معدل الفائدة فغالبا ما يتم تحديده من السلطة النقدية.[1]

ت. **القروض طويلة الأجل:** هي القروض التي تمنح لتمويل الزيادة الدائمة في رأس المال العامل والموجودات الثابتة أو لتمويل الاستثمارات الضخمة التي تحتاج لمبالغ ضخمة ولمدة زمنية قد تتجاوز 7 سنوات وتمتد ربما إلى 20 سنة، لذلك لا تقوى معظم البنوك التجارية على تزويد تلك المشروعات بمثل هذه القروض وتعمل على منحها لبنوك متخصصة تعتمد على مصادر تمويل طويلة الأجل، وتمتاز هذه القروض بارتفاع مخاطرها نظرا لطول مدة القرض ما يدفع البنوك المتخصصة والشاملة في بعض الأحيان للبحث عن وسائل كفيلة لتجنب مخاطرها قدر المستطاع وتشترك مع مثيلاتها من المؤسسات المالية لمنح هذه القروض أو قد تقوم بطلب ضمانات حقيقية ذات قيمة عالية.

وغالبا ما تقوم البنوك التجارية العامة والزراعية بمنح القروض قصيرة الأجل والمتوسطة، بينما تعمل بنوك لاستثمار بتقديم القروض طويلة الأجل.

أما من حيث توقيت دفع الفوائد نميز بين القروض التي تسدد فوائدها مع قيمة القرض في تاريخ الاستحقاق والقروض التي يتم حسم الفائدة منها ويلتزم المقترض بدفع قيمة القرض عند حلول اجل الاستحقاق.[2]

2. **القروض حسب معيار النشاط الذي يمارسه المقترض:** وتنقسم بدورها إلى ما يلي:

---

[1] محمد سعيد سلطان، "**إدارة البنوك**"، دار الجامعية للنشر، مصر، 2005، ص 406

[2] سعاد حاوي، " **دور القروض في تفعيل الاستثمارات دراسة تطبيقية بمصرف القرض الشعبي الجزائري**"، رسالة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلسمان، 2014، ص 14,ص15

أ. **قروض منشـــآت الأعمال:** تشـــكل غالبية القروض التي تمنحها البنوك التجارية بالحد الأدنى من معدلات الفائدة وذلك بســـبب وجود علاقة تاريخية تربط البنوك بمنشآت الأعمال الصناعية والتجارية وغالبا ما يشترط في عقد الإقراض ضرورة احتفاظ المنشأ' برصيد معوض يمثل نسبة 20% من قيمة القرض وقد لا يتشرط تقديم رهن وعادة ما يكون المعدل الأســـاســـي هو الحد الأدنى لمعدلات الفائدة، ونميز بين عدة أنواع في هذا الصدد:

- **القروض العادية:** وتصل لفترة استحقاق أكثر من سنة، ويمكن تسديدها على دفعات أو دفعة واحدة.
- **القروض الدائرة أو المتجددة:** ما يميز هذه القروض أنها تشمل بنودا توضح الحد الأقصـــى للقرض الذي يمكن عقده دفعة واحدة وفترة الاســتحقاق النهائي للعقد وبنودا أخرى لحماية المقرض، كالقيود التي تفرض على المقترض فيمـــا يتعلق بالاقتراض من المقترضـــين، والحد الأدنى من الأصـــول الجارية وتأخذ شكل كمبيالة تستحق بعد عدة شهور وللعميل حق التجديد مرة أو أكثر خلال مدة محددة قد تصل إلى ثلاث سنوات وعادة ما يتم منحها لأغراض التشغيل.
- **القروض تحت الطلب:** عبارة عن اتفاق يتم بمقتضـــــاه إعطاء البنك الحق للعميل في الحصـول على قرض بسـقف محدد في أي وقت شـاء لكن خلال فترة معينة.
- **القروض التي تتحدد في ظل اتفاق يضـع الحد الأقصـى** بما يمكن للعميل أن يقترضـه خلال فترة معينة، وله أن يسـدد القرض أو جزء منه ثم يعيد اقتراض ما يحتاجه طالما لا يتجاوز بذلك الحد الأقصى المتفق عليه.

ب.**قروض تمويل التجارة الخارجية:** عندما يقوم تاجر باســـتيراد بضـــاعة من أحد المصـــدرين في العالم الخارجي تمنح البنوك القروض لتمويل هذه التجارة ويقوم المســـتورد هنا بتحرير كمبيالات مقبولة حيث يعتمد البنك هذه الكمبيالات ويبدي

التزامه بدفع قيمتها عند اســـتحقاقها فتبدو عملية الاســـتيراد كما لو كانت ممولة مباشرة من البنك لحساب العميل.[1]

ت. **قروض السماسرة للاستثمار في الأوراق المالية:** يمنحها البنك الوسطاء الماليين وتكون مرهونة بالأوراق المالية التي ســيتم شــراؤها وغير محددة باجل اســتحقاق معين، وبإمكان المصــرف أن يطلب القرض متى شــاء كما يمكن إلغاؤها في أي وقت.

ث. **قروض المؤســـســـات المالية:** تقدم المصـــارف الكبيرة القروض الضـــخمة إلى المؤسسات المالية مثل شركات الاستثمار والادخار والبنوك المتخصصة.

ج. **قروض البنوك التجارية:** حيث يتم إقراض الفائض منن الاحتياطي القانوني لدى بعض البنوك والمودع في البنك المركزي إلى بنوك أخرى تعاني من عجز في هذا الاحتياطي، تكون الفائدة على مثل القروض متدنية لانخفاض المخاطر والتكاليف الإدارية.

ح. **قروض الأفراد المســـتهلكين:** وتمنح البنوك قروض قصـــيرة الأجل ومنخفضـــة المبالغ للأفراد لتمويل شراء السلع المعمرة مثل السيارات والثلاجات.... إلخ، على أن يتم ردها على دفعات شهرية.

خ. **قروض زراعية:** تقدم البنوك التجارية للمزارعين قروضا قصيرة الأجل لتمويل شراء البذور والأسمدة وما يلزم المزارع من مستلزمات الإنتاج.

د. قروض عقارية: تمنح البنوك التجارية هذه القروض لتمويل المشـــاريع العقارية الضـخمة التي تحتاج إلى أموال كبيرة ولمدة طويلة قد تصـل إلى أكثر من ثلاثين ســـنة وبضـــمان العقار نفســـه، إلا انه أحجمت عن تقديم هذه القروض البنوك الصغيرة وأصبحت الكبيرة منها تتصدى لمثل هذه القروض إلى أن حال الأمر إلى

[1] آفين فائق، " **أثر تنويع محفظة القروض في عائد ومخاطر المحفظة (دراسة تطبيقية)**"، رسالة ماجيستر في العلوم المالية والمصرفية، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، 2015، ص 20

ظهور بنوك متخصصة لتمويل المشاريع التي تحتاج مبالغ ضخمة لمعظم القطاعات الاقتصادية.[1]

3. **القروض حسب معيار الضمان:** وتنقسم بدورها إلى:

أ. **ثانيا قروض مكفولة بضمان:** رأينا كيف إن البنوك يمكن إن تقدم قروضا بدون ضمان تتم بمجرد التوقيع للسند من قبل المقترض، ولكن إلى جانب ذلك البنوك التجارية تقدم قروضا بضمانات مختلفة، ولعل سبب ذلك يرجع إلى ما يلي –

- ضعف المركز المالي للعميل مما يضطر البنك إلى طلب ضمانات معينة لقاء تقديمه للقروض.
- طلب قروض بمبالغ كبيرة تلزم البنك على فرض شروطه المتعلقة بالضمانات خاصة عادة ما تطلب البنوك من المشروعات الصغيرة تقديم الضمان لان هذه الأخيرة غالبا ما تتعرض الإخطار تفوق تلك التي تتعرض لها المشروعات الكبيرة، ويمكن تقسيم القروض المكفولة بضمان إلى نوعين:

- قروض مكفولة بضمان شخصي: وتمنح دون ضمان عيني، بل يعتمد البنك على مكانة المركز المالي.
- **قروض مكفولة بضمان أصل معين:** وقد تكون قروض بضمان بضائع أو قروض بضمان أوراق مالية أو أسهم وسندات يشترط فيها إن جيدة وسهلة التداول أو قروض بضمان كمبيالات وهناك قروض بضمان مستخلصات المقاولين وقروض بضمان وثائق التأمين ... تودع لدى البنك لضمان القرض.[2]

ب.**قروض غير مكفولة بضمان:** الأصل أن البنك لا يقدم القروض بدون ضمان، إلا انه قد يقوم بذلك في حالة ما إذا كان عميله من النوع الذي يقترض منه باستمرار، هنا البنك على علم بكل ما يتعلق بالوضع المالي وقدرته المالية على التسديد

[1] آفين فائق، نفس المرجع السابق، ص 21

[2] الطاهر لطرش، "**تقنيات البنوك**"، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2003، ص 75

والثقة الممنوحة للزبون، وعليه فإن البنك يقوم بفتح اعتماد لعمليه لتمكينه من السحب في أي وقت، ضمن مبلغ معين ومدة معينة.

تشترط البنوك عند منحها لهذه القروض شرطين:

- **الرصيد المعوض:** بمقتضاه ينبغي على الزبون أن يترك في حسابه الجاري لدى البنك (10% إلى 20%) من قيمة القرض الممنوح فعليا.
- **وجوب تسديد الزبون لأقساط القرض:** يجب على الزبون أن يلتزم بتسديد أقساط القرض وفق ما تم الاتفاق عليه، إذ يجب التسديد مرة واحدة على الأقل.

ما تجدر الإشارة إليه إلى أن البنك كثيرا ما يشترط على مدينه بضرورة اتباع سياسات مالية معينة طوال فترة القرض (القرض غير المضمون) المحافظة على درجة معينة من السيولة والتوسع في الاقتراض...إلخ وتعد سياسات وقائية للبنك لتجنبه خطر عدم قدرة العميل على الوفاء بديونه.[1]

المطلب الثالث: إجراءات منح القروض البنكية

تمر عملية منح القروض بمراحل عديدة وكل مرحلة لها إجراءاتها الخاصة وتختلف هذه الإجراءات حسب البنوك غير أننا حاولنا في هذا المطلب الإلمام بأهم الإجراءات المتبعة في بعض البنوك.

1. **استلام طلبات القرض ودراستها:** يتقدم الزبون بطلب القرض من المصرف وفقا لنموذج معد من قبل لمصرف، يحدد فيه جميع البنود الأساسية التي تدل على دقة عملية التحليل واتخاذ القرار، كالغرض من القرض وفترات وجدول السداد، وقد يستدعي الأمر إجراء مقابلة شخصية مع الزبون للوقوف على الجوانب التي لا

[1] جميل احمد توفيق، " **الإدارة المالية**"، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1980، ص 425

يغطيها طلب القرض، أو حتى القيام بزيارة ميدانية إلى مكان الزبون من اجل تكوين صورة نهائية عنه.

2. **تحليل البيانات المالية للزبون:** عادة ما يطلب من الزبون سواء كان شخصا أو مؤسسة، أن يرفق طلب قرضه أو التسهيلات بسلسلة متصلة من القوائم المالية التاريخية على مدار عدة فترات محاسبية سابقة، يتم إخضاع تلك القوائم للدراسة والتحليل من قبل محلل القرض على مرحلتين مرحلة أولى يطلق عليها التحليل السريع يكون الهدف منها اخذ فكرة سريعة وعاجلة عما إذا كان يتوفر عند الزبون الحد الأدنى من شروط الاقتراض والتي بناء عليها يحدد ما إذا كان يمكن قبول القرض مبدئيا أم لا. فإذا اجتاز الزبون هذا الاختبار يتم الانتقال إلى مرحلة التحليل المالي المفصل ويحدد في النهاية ما إذا كان الزبون في وضع يسمح له بالحصول على القرض أم لا.[1]

3. **كشف الشروط:** تبدأ معظم مفاوضات القروض بقيام المقرض بتحضير مستند له عدة مسميات منها، كشف الشروط أو خطاب تكليف أو خطاب ارتباط. وتحدد هذه الوثيقة البنود الهامة للقرض، شاملة البنود المالية الأساسية مثل سعر الفائدة وفترة السداد. ويمكن تصور كشف الشروط بانه الدليل الذي يحدد محتوى اتفاقية القرض النهائية.

ولابد أن ينص هذا الكشف بصورة محددة على انه لا يقصد به أن يكون ملزما لأي طرف، وبالتالي لا يستطيع أي طرف أن يجزم انه قابل للتنفيذ، ا وان هناك طرفا ملتزما تجاه الأخر بشأن التكاليف التي يتم تكبدها أو الإجراءات التي يتم اتخاذها بناءا على هذا الكشف.

وعادة ما يطلب من للمقترضين إظهار الموافقة على البنود الواردة في كشف الشروط بالتوقيع عليه.

[1] إيمان انجرو، " **التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض (المصرف الصناعي السوري)**"، رسالة ماجيستر، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا، 2006-2007، ص 29

وبالتالي فإن أفضل وقت بالنسبة للمقترضين للتفاوض أو لاستيضاح البنود المالية يكون في مرحلة كشف الشروط، لأن المقرضين سيدفعون بأن شروط الإقراض الخاصة بهم قائمة على كشف الشروط، ويتعين على المقترضين عدم افتراض أن هذه الشروط الأساسية ستظل مفتوحة للمناقشة بعد إعداد مشروع (مسودة) اتفاقية القرض، لأن المقرضين غالبا ما يحصلون على موافقة من لجان الائتمان لديهم أو من الجهات الداخلية بناء على كشف الشروط.

وقد لا يستخدم المقرضون المحليون بصورة دائمة كشوف الشروط في إطار إجراءات الإقراض غير الرسمية (خاصة بالنسبة للاقتراض قصير الأجل، وخدمات الإقراض المتاحة). وحتى وإن لم يطلب من المقرض كشف شروط أو لم يقم بإعداده فإن المقترض قد يرغب في صياغة كشف للاحتفاظ به ضمن سجلاته، أو لاستخدامه كأداة تخطيط وتفاوض عند مناقشة بنود محددة لقرض مزمع الحصول عليه على الصعيد الداخلي.[1]

4. **مرحلة تكوين الملف:** بعد وضع الشروط من قبل البنك والمقترض تأتي مرحلة جمع المعلومات الخاصة بالمقترض والقرض ذاته، قصد تكوين ملف الائتمان، حيث تبدأ حياة القرض بالطلب الذي يقدمه الزبون للبنك، وفيه يطلب الموافقة على منحه قرضا، وعادة ما يقدم الطلب إلى الفرع الذي تعامل معه أو العميل أو ترتكز معاملاته معه.

أ- **مكونات ملف القرض المقدم من العميل:** تنص سياسات الاقراض على تخصيص ملف لكل قرض يتضمن طلب الاقتراض, و القوائم المالية عن السنة الحالية و عن سنوات سابقة, و أي تقرير حصل عليه البنك من الغير بشأن العميل, و ينبغي أن يتضمن الملف كذلك سجل تاريخي عن مدى التزام العميل بالاتفاق مع البنك, بالإضافة إلى ملخص دوري عن موقف العميل و علاقته مع البنك.[2]

---

[1] المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، "**اتفاقيات القروض التجارية دليل فني لمؤسسات التمويل الأصغر**"، البنك الدولي، 2006، ص 3,ص4

[2] منير ابراهيم هنيدي, إدارة البنوك التجارية "**مدخل اتخاذ القرارات**, "**,المكتب العربي الحديث**, مصر, ط 3, 2000,ص 217.

ب- **الدراســـة القانونية والإدارية للملف:** من اجل التأكد والتدقيق حول صـــحة الوثائق المقدمة، ومدى قانونية الأطراف المخولة لهم التعامل مع البنك وقانونية النشـــاط المراد تمويله.

ج- **استعلامات عن العميل:** هناك الكثير من المصادر يمكن أن يحصل فيها البنك على معلومات خاصة بعميله، ومن اهم هذه لمصادر:

- **مصـادر داخل البنك:** تخص هذه المصـادر العملاء السـابق التعامل معهم، إذ يفترض أن يتوافر لدى كل بنك سجلات وإحصائيات عن المودعين والمقترضين، وإذا لم تتوافر هذه البيانات بسـجلات لفرع للبنك، يطلب من المركز الرئيسـي تزويد الفرع بالمعلومات عن طالب القرض إذا كان قد سبق له التعامل مع البنك.
- **مصـــادر يتقدم بها العميل:** تعد مناقشـــة العميل عند مقابلته بمناســـبة تقديمه طلب الحصـــول على قرض ذات أهمية كبيرة، إذ تمكن إدارة الائتمان من الوقوف والتعرف على معلومات تساعدها على اتخاذ القرار المناسب.
- **زيارة مركز العميل:** من بين اهم مصـــادر التي تســـاعد البنك التجاري على التأكد من المعلومات التي حصل عليها.
- **المصادر الخارجية:** تشمل الاستفسار من البنك المركزي والبنوك التجارية والمؤسسات المالية الأخرى لمعرفة مدى التزام المقترض بالتزاماته.[1]

5.التفاوض مع صـــاحب القرض: في هذا الإجراء تتفاوض إدارة الائتمان مع الزبون نيابة عن المصـــرف عن شـــروط العقد التي تتضـــمن تحديد مبلغ الائتمان وكيفية الصـــرف منه وطريقة سداده والضمانات التي يحتاجها المصرف وسعر الفائدة.

6.اتخاذ القرار: يقوم مسؤول الائتمان بناء على المراحل السابقة بتحديد النتيجة التي يقترحها للمصـرف، فإما القبول بشـروط أو عدم القبول، ففي الحالة الأولى يبدأ جهاز الائتمان بإعداد مذكرة عرض تتضـــمن البيانـات والمعلومـات اللازمـة للمقترض، ومن بين هذه المعلومـات

[1] محمد كمال خليل الحمزاوي، "**اقتصاديات الائتمان دراسة تطبيقية للنشاط الائتماني وأهم محدداته**"، **منشأة المعارف، الإسكندرية**، مصر، 1994، ص 190

مديونية المقترض لدى المصرف ووضعه الضريبي، وقيمة القرض والغرض منه، والضمانات المقدمة ومصادر السداد وطريقته، وملخص الميزانية عن السنوات الثلاثة السابقة، والتعليق عليها، ومؤشرات السيولة والربحية، النشاط، الرأي الائتماني، التوصيات بشأن القرض، وبناء على هذه المذكرة يتم الموافقة على منح القروض من السلطة الائتمانية المختصة.

7.صـــرف القرض: في هذه المرحلة ولاســـيما بعد توقيع العقد بين المصـــرف والزبون يقوم المصرف بوضع قيمة القرض تحت حساب الزبون الخاص به.

8.متـابعـة القرض: من اهم مراحـل قرار القرض هي متـابعـة عمليـة القرض فليس مهمـة الباحث هو مجرد تقرير عن القرض الممنوح، ولكن تمتد وتصـــل إلى مراقبة ومتابعة هذه التسهيلات، وهذا لاتخاذ الاحتياطات اللازمة إذا ما طرأ أي خطر على هذا القرض.

9.ســداد القرض: إن عملية ســداد القرض هذا لا يعني قطع العلاقات بين المقترض والبنك المانح للقرض بل انه بذلك يقوم بتجديد هذه التسهيلات لتوسيع نشاطه ومعاملاته.

10.التقييم اللاحق: وهذه المرحلة مهمة بالنسبة للبنك فيما ما إذا كانت الأهداف المسطرة أو الموضوعة قد تحققت.

11.مصـــرف المعلومـات: من الضـــروري المرور بهذا الإجراء المتمثل في إدخال كل المعلومات السابقة الذكر في مصرف المعلومات أي وضعها في الحاسب الآلي لاستخدامها في رسم السياسات المستقبلية.[1]

[1]تشيكو عبد القادر، " **إشكالية القروض المتعثرة في الجزائر وطرق إدارتها**"، رسلة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2015-2016، ص ص 16-17

الخلاصة:

في نهاية الفصل يمكن القول أن القروض البنكية ما هي إلا وسيلة للتمويل الخارجي تلجأ إليها المؤسسات والأفراد من اجل تمويل المشاريع، كما أنها تختلف وتنقسم حسب معايير منها الزمن وكذا طبيعة النشاط وتتميز بالعديد من الخصائص كالفائدة والمدة وتمر بمراحل وكل مرحلة تتطلب إجراءات معينة وتختلف هذه الإجراءات والمراحل من بنك لأخر ومن باحث إلى أخر.

وبعدما يتم الحصول على القروض لابد أن تخضع هذه القروض لرقابة البنك بحيث أن هذه لرقابة تتم من خلال تقديم ما يعرف بالقوائم المالية التي تعتبر كشف للمركز المالي للمؤسسة ونجد خمس وثائق للقوائم المالية وهي الميزانية، حسابات النتائج، تدفقات الخزينة، والملاحق بالإضافة إلى جدول تغيرات الأموال الخاصة وتخضع القوائم المالية لجملة من الشروط وفقا لقانون النظام المحاسبي المالي من بينها انه تقدم نهاية كل سنة إلا استثناءا لبعض الحالات.

الفصل الثاني : استخدام التحليل المالي للقوائم المالية في اتخاذ قرار منح القروض

تمهيد:

يعتبر التحليل المالي الأساسي من أهم المواضيع الإدارية والمالية المختلفة للمؤسسة التي تهدف للوصول إلى تشخيص صحيح لوضعيتها المالية، مع إجراء فحص للسياسات المتبعة من طرفها في دورات متعددة من نشاطاتها، من أجل العمل على تحسينها وجعلها أكثر قوة والكشف عن نقاط الضعف والعمل على تصحيحها والتخلص منها، ويمكن اعتبارها نقطة بداية لأي سياسة مستقبلية وهذا من خلال دراسة وتقييم نشاط المؤسسة.

وتستخدم لقوائم المالية في عملية اتخاذ القرارات من خلال اللجوء إلى استعمال مختلف النسب والمؤشرات المرتبطة بالتحليل المالي بصفة عامة.

المبحث الأول: التحليل المالي للقوائم المالية

يعتبر التحليل المالي موضـــوع هام من مواضـــيع الإدارة المالية وضـــرورة قصـــوى للتخطيط المالي السليم فيعتبر تشخيص الحالة للمؤسسة لفترة معينة (فصل أو سنة أو أكثر) باســـتعمال وســـائل وطرق تهدف مجملها إلى فحص الســـياســـات المالية المتبعة من طرف المؤســـســـة وهذا الفحص يكون عن طريق الدراســـة التفصـــيلية للبيانات المالية المتبعة لفهم مداولاتها ومحاولة تفسيرها وهذا ما سنتطرق إليه من خلال تعريف التحليل المالي وخصائصه وأهدافه ومجالاته والأطراف المســـتفيدة منه على تلك البيانات المســـتعملة في مراحل التحليل المالي للمؤسسة.

المطلب الأول: تعريف وأهمية وأغراض التحليل المالي للقوائم المالية

في هذا المطلب سنتناول مفهوم التحليل المالي وكذا أهميته وأغراضه.

1. **تعريف التحليل المالي:** يعتبر التحليل المالي من أهم الوســـائل التي يتم بموجبها عرض نتائج الأعمال على الإدارة المشـــرفة، إذ يبين مدى كفاءتها في أداء وظيفتها، وهو أداة للتخطيط الســـليم، يعتمد على تحليل القوائم المالية بإظهار أســـباب النجاح والفشـــل، كما يعتبر أداة لكشف مواطن الضعف في المركز المالي للمؤسسات وفي السياسات المختلفة التي تؤثر على الربح، كما يمكن من رســـم خطة عمل واقعية للمســـتقبل ويســـاعد الإدارة على تقييم الأداء.

كما ينبغي على التحليل المالي أن يســـاهم في الاســـتخدام الفعال للأموال المتحصـــل عليها، ومن هنا يتبين لنا أن التخطيط يعتبر من أهم وســـائل التحليل المالي، بحيث يقوم بتحديد الأهداف والسياسات والإجراءات المالية للمؤسسة كما يعتمد على عدة خطوات تتمثل فيما يلي:

- تحديد الأهداف المالية للمشـــروع والمتمثلة في اســـتخدام رأس المال لزيادة الطاقة الإنتاجية للمؤسسة، وتحسينه في الفترة الطويلة والقصيرة لمقابلة التغيرات المستقبلية.
- رســـم الســـياســـات المالية وذلك من خلال الحصـــول على الأموال وكيفية إدارتها وتوزيعها.

وباختلاف المفكرين تتعدد تعاريف التحليل المالي وفيما يلي سنكتفي ببعضها:

أ. **التحليل المالي هو دراســـة محاســـبية:** التحليل المالي هو فحص القوائم المالية والبيانات المنشورة لمؤسسة معينة لفترة أو فترات ماضية قصد تقديم المعلومات التي تفيد المؤسسة.[1]

ب. **التحليل المالي هو دراســـة تنبؤية:** إن التحليل المالي هو عبارة عن مجموعة من الدراسات التي تجري على البيانات المالية بهدف بلورة المعلومات وتوضيح مداولتها، وتركيز الاهتمام على الحقائق التي تكون كبيرة وراء زحمة الأرقام، وهو يســـاعد في تقييم الماضي كما يساهم في الاستطلاع على المستقبل وتشخيص المشكلات وكذا الخطوط الواجب أتباعها.[2]

ت. **التحليل المالي وسيلة للقيام بدراسة تخطيطية:** يعتبر التحليل المالي خطوة تمهيدية ضرورية للتخطيط المالي، إذ من الضروري التعرف على المركز المالي والسياسات المختلفة التي تأثر على الربح.[3]

2. أهمية التحليل المالي: ارتبط ظهور التحليل المالي كأحد مكونات الفكر المالي بمرحلة الكساد العالمي في ثلاثينيات القرن الماضي، حيث انتشرت خلال هذه الفترة

[1] خلدون إبراهيم شريفات، " **إدارة وتحليل مالي** "، دار وائل للنشر، 2001، ص93

[2] حسن محمد كامل، " **التحليل المالي** "، دار النشر، سنة 1986، ص 35

[3] حمزة محمود الزبيري، "**التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل**"، مؤسسة الوارق للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 1976، ص 78

ظاهرة التعثر أو الفشـل المالي. وخلال هذه الفترة تركز الغرض من التحليل المالي على كيفية حماية المشروع من التعثر أو الفشل وضمان بقائه في دنيا الأعمال.

ولقد ازدادت أهمية التحليل المالي بعد التقدم الصناعي الهائل الذي اقترن بإنشاء المشروعات الضـخمة والإنتاج الكبير وما تحقق عن ذلك من وفرات مختلفة عقدت من عمليات الإشراف والرقابة وجعلت من الضروري وجود جهاز مالي مختص يمكنه تحمل تلك الأعباء.

كذلك فقد سـاهم تقدم التكنولوجيا ووسـائل الاتصـال وتوسـيع الأسـواق إلى تزايد حركة رؤوس الأموال وتعقد قرارات الاسـتثمار والاندماج وشـراء المشـروعات، مما زاد أيضـا من أهمية التحليل المالي.

وبصـفة عامة، فإن التحليل المالي يستمد أهميته من قدرته على تحديد مدى سـلامة العلاقة بين القرارات المالية والنتائج المالية المترتبة عليها، الأمر الذي يعني التأكد من أن المنشـأة موضـع التحليل قد حققت أهدافها المالية المخططة من خلال مجموعة من القرارات المالية السليمة.

ويمكن تلخيص أهمية التحليل المالي في النقاط التالية:

- التحليل المالي أداة من أدوات الرقابة الفعالة وهي أشـــبه بجهاز الإنذار المبكر والحارس الأمين للمنشأة. سيما إذا استخدم بفعالية في المنشآت.
- يمكن اسـتخدام التحليل المالي في تقييم الجدوى الاقتصـادية لإقامة المشـاريع وتقييم الأداء.
- التحليل المالي أداة من أدوات التخطيط حيث أنه يساعد على توقع المستقبل للوحدات المستقبلية.

- التحليل المالي أداة من أدوات اتخاذ القرارات المصـــيرية ســـيما ما يخص قرارات الاندماج والتوسع والتحديث والتجديد.[1]
- يساعد إدارة المؤسسة في رسم أهدافها وبالتالي إعداد الخطط السنوية اللازمة لمزاولة النشاط الاقتصادي.
- تمكين الإدارة من تصـــحيح الانحرافات حال حدوثها وذلك باتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.
- اكتشاف الفرص الاستثمارية الجديد.
- يعتبر أداة فعالة لزيادة فعالية عملية التدقيق.
- تشخيص الحالة المالية للمؤسسة.[2]

3. **أغراض التحليل المالي:** يســتعمل التحليل المالي للتعرف على أداء المؤســســات موضوع التحليل واتخاذ القرارات ذات الصلة بها وهذا ويمكن استعمال التحليل المالي لخدمة أغراض متعددة أهمها:

أ. **التحليل الائتماني:** يقوم بهذا التحليل المقرض وذلك بهدف التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها في علاقته مع المقترض، وتقييمها وبناء قراره بخصـــوص هذه العلاقة اســـتنادا إلى نتيجة هذا التقييم، وتقدم أدوات التحليل المالي المختلفة للمحلل، بالإضـــافة إلى الأدوات الأخرى، الإطار الملائم والفعال الذي يمكنه من اتخاذ القرار المناســـب وذلك لما لهذه الأدوات من قدرة على تعرف المخاطر المالية إذا ما جرى

[1] عبد الله علي خلف، وليد ناجي الحيالي، "**التحليل المالي (للرقابة عن الأداء والكشف عن الانحرافات)**"، مركز الكتاب الأكاديمي للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 54

[2] نعيمة شباح، "**دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الجزائرية**"، مذكرة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2007، ص 47

التحليل المناسب للقوائم المالية للمقترض وتمت القراءة المناسبة للنتائج المستخرجة من التحليل.

ب. **التحليل الاستثماري:** إن من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي هي تلك المستعملة في مجال تقييم الاستثمار في أسهم المؤسسات، وسندات القرض، ولهذا الأمر أهمية بالغة لجمهور المستثمرين من أفراد ومؤسسات بنصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم وكفاية عوائدها، ولا تقتصر قدرة التحليل المالي على تقييم الأسهم والسندات وحسب، بل تمتد هذه القدرة لتشمل تقييم المؤسسات نفسها والكفاءة الإدارية التي تتحلى بها والاستثمارات في مختلف المجالات.

ت. **تحليل الاندماج والشراء:** ينتج عن الاندماج والشراء تكوين وحدة اقتصادية واحدة نتيجة لانضمام وحدتين اقتصاديتين أو أكثر معا وزوال الشخصية القانونية لكل منهما أو لأحدهما، وفي حالة رغبة مؤسسة شراء مؤسسة أخرى، تتولى الإدارة المالية للمشتري عملية التقييم، فتقدر القيمة الحالية للمؤسسة المنوي شراؤها، كما تقدر الأداء المستقبلي لها، وفي نفس الوقت تتولى الإدارة المالية للبائع القيام بنفس عملية التحليل لأجل تقييم العرض المقدم والحكم على مدى مناسبته.

ث. **تحليل تقييم الأداء:** تعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لتحقيق هذه الغاية، لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة، وكفاءتها في إدارة موجوداتها، وتوازنها المالي، وسيولتها، والاتجاهات التي تتخذها في النمو، وكذلك مقارنة أدائها بمؤسسات أخرى تعمل في نفس المجال أو في مجالات أخرى، ومن الجدير بالذكر أن هذا النوع من التحليل تهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة مثل الإدارة، المستثمرين، والمقرضين.

ج. **التخطيط:** تعتبر عملية التخطيط للمستقبل أمرا ضروريا لكل مؤسسة وذلك بسبب لتعقيدات الشديدة التي تشهدها أسواق المنتجات المختلفة من سلع وخدمات، وتتمثل

عملية التخطيط بوضع تصور لأداء المؤسسة المتوقع بالاسترشاد بالأداء السابق لها، وهنا تلعب أدوات التحليل المالي دورا مهما في هذه العملية بشـــقيها من حيث تقييم الأداء السابق وتقدير الأداء المتوقع.[1]

المطلب الثاني: أنواع التحليل المالي للقوائم المالية

يمكن النظر إلى التحليل المالي باعتباره أنواعا متعددة، يكمل بعضـــها الأخر، وهذه الأنواع ناتجة عن التبويب، الذي تم استنادا إلى أسس مختلفة، ومن أهم هذه الأسس ما يلي:

1. **الجهة القائمة بالتحليل:** وتنقسم إلى:[2]

أ. **التحليل الداخلي:** يقصد به التحليل المالي الذي يتم بواسطة موظف أو قسم أو إدارة أو أية وحدة تنظيمية أخرى تقع ضمن الهيكل التنظيمي للمنشأة، مثل الإدارة المالية، قسم المحاسبة، التدقيق الداخلي، ... الخ.

يحظى المحلل الداخلي بإمكانيات أكبر من غيره لمعرفته بالســياســات الإدارية والطرق المحاسبية المتبعة في المنشأة، إضافة إلى مقد رته على الحصول على البيانات اللازمة للتحليل المالي بدقة أكبر وبتفاصيل أدق، ولديه الفرصــة للاطلاع على مصــادر البيانات بشكل مباشر أو غير مباشر، والأهم من ذلك لديه فرصة حقيقية للوصول على مساعدة كافة المعنيين في المنشأة، وبشكل خاص مركز الحاسوب والإحصائيون...الخ.

ب. **التحليل الخارجي:** يقصــد به التحليل الذي تقوم به جهات من خارج المؤســســة، ويهدف هذا التحليل إلى خدمة هذه الجهات الخارجية ولتحقيق أهدافها، ومن أمثلة

[1] ساجي فاطمة، "**مطبوعة في مقياس التحليل المالي**"، موجهة لطلبة السنة الثالثة، تخصص إدارة مالية ومالية التأمينات والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2016-2017، ص ص 7-8

[2] وليد ناجي الحيالي، " **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي**"، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 28

هذه الجهات القائمون بأعمال التسـهيلات المصـرفية في البنوك، والبنوك المركزية والغرف الصناعية والغرف التجارية، ومدقق حسابات الخارجي.

وبالنسـبة للبيانات المسـتخدمة فغالبا ما تعدها المنشـأة لهذه الجهات الخارجية دون معرفة بأهدافها التفصيلية، ويكون حظ المحلل المالي الخارجي قليلا في الحصول على بيانات دقيقة وشاملة، ويصعب الحصول على تعاون معديها في المنشأة.

ت. **الأسـلوب المتبع في التحليل:** تتعدد الأسـاليب المتبعة في التحليل المالي ومن أمثلتها:[1]

- أسلوب التحليل بالنسب المالية،
- أسلوب التحليل المقارن؛
- أسلوب التحليل بالأرقام القياسية؛
- أسلوب التحليل باستخدام الطرق الرياضية.

وهناك أساليب أخرى متعددة، وبشكل عام يعتمد اختيار أسلوب التحليل المالي على عوامل مختلفة منها، الغرض الذي يهدف إليه التحليل ونطاقه، وحجم البيانات المتاحة، بالإضـافة إلى الخبرة التي يتمتع بها المحلل المالي.

2. **الفترة التي يغطيها التحليل:** وتتمثل في:[2]

أ. **التحليل المالي القصيرة الأجل:** قد يكون التحليل المالي رأسيا أو أفقيا، لكنه يغطي فترة زمنية قصيرة الأجل، ويستفاد منه في قياس قدرات المنشأة وإنجازاتها في الأجل القصـير، ويعتبر أداة للتخطيط المالي قصـير الأجل كذلك، كما يركز على تحليل

[1] وليد ناجي الحيالي, نفس المرجع السابق، ص 29

[2] وليد ناجي الحيالي, نفس المرجع السابق، ص 30

التداول والسيولة النقدية، ورأس المال، المال العام ومكوناته والتدفقات النقدية والربحية في الأجل القصير.

وبناءا على ما ذكر يهتم به البنوك والموردون، المديرون الماليون كل في إطار عمله.

ب. **التحليل المالي طويل الأجل:** يرتكز هذا التحليل على تحليل رأس المال والأصول الثابتة، والربحية في الأجل الطويل إضافة إلى تغطية التزامات المنشأة طويلة الأجل، بما في ذلك القدرة على دفع فوائد وأقساط الديون عند استحقاقها ومدى انتظامها في توزيع الأرباح، وحجم هذه التوزيعات، وتأثيرها على أسعار أسهم المنشأة في السوق المالية.

3. **المدى الذي يغطيه التحليل:** يمكن تبويب التحليل استنادا إلى المدى أو النطاق الذي يغطيه التحليل المالي ومنها:[1]

أ. **التحليل الشامل:** يشمل هذا التحليل كافة نشاطات المنشأة لسنة مالية واحدة أو مجموعة من السنوات.

ب. **التحليل الجزئي:** يشمل هذا التحليل جزءا من نشاطات المنشأة فقط لفترة زمنية معينة أو أكثر.

المطلب الثالث: الأطراف المستخدمة للتحليل المالي للقوائم المالية

يشمل مستخدمي البيانات المالية المستثمرين الحاليين وغيرهم من الدائنين التجاريين والعملاء والجهات الحكومية، الجمهور بصفة عامة.

[1] وليد ناجي الحيالي, نفس المرجع السابق، ص 31

ويستخدم هؤلاء البيانات المالية للوفاء ببعض احتياجاتهم المتنوعة من المعلومات وتشمل تلك الاحتياجات على ما يلي: [1]

1. **المستثمرين:** يهتم المساهمون ومستشاريهم بالمخاطر والفوائد المتعلقة باستثماراتهم وتتطلب فئة من المستخدمين معلومات تساعد في اتخاذ القرارات تتعلق بالشراء أو الاحتفاظ أو البيع للاستثمارات، ويحتاج المساهمون إلى معلومات تمكنهم من تقييم قدرة المؤسسة على إجراء توزيعات الأرباح.
2. **العاملين:** يهتمون بالمعلومات المتعلقة ببرمجة واستقلال واستقرار المؤسسة التي يعلمون بها، كما يهتم هؤلاء أيضا بالمعلومات التي تساعدهم في تقييم قدرة مؤسساتهم على توفير المكافآت ومنافع التقاعد وفرص التوظيف.
3. **المقرضون:** يهتم المقرضون بالمعلومات التي يمكنهم من تحديد ما إذا كانت قروضهم وفوائدها سيتم سدادها في مواعيد استحقاقها.
4. **الموردون وغيرهم من الدائنين التجاريين:** يهتم هؤلاء بالمعلومات التي تمكنهم من معرفة ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم سوف تسدد في موعدها، أما الدائنون التجاريون يركزون اهتمامهم على المؤسسة في الأجل القصير.
5. **العملاء:** يهتم العملاء بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المؤسسة خاصة في حالة ارتباطهم أو اعتمادهم على المؤسسة في الأجل الطويل.
6. **الجهات الحكومية:** وتهتم بتوزيع المواد، وتحتاج إلى معلومات لاستخدام في توجيه وتنظيم تلك الأنشطة ووضع السياسات الضريبية وكذلك كأساس لإحصاء المتعلقة بالدخل القومي وما يماثله.

[1] مريدي عبد الوهاب، **القياس المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير تخصص محاسبة، جامعة المدية، 2009-2010، ص 53-54.

7. **الجمهور العام:** تؤثر مؤسسات الجمهور العام بطرق متعددة عن طريق توفير فرص عمل أو دعم الموردين المحليين وتساعد البيانات المالية الجمهور العام عن طريق تزويده بالمعلومات المتعلقة باتجاهات أنشطة المؤسسة وتتبع مسؤولية إعداد وعرض البيانات المالية المؤسسة بصفة أساسية على عاتق إدارتها.

المبحث الثاني: التحليل المالي واتخاذ قرار منح القروض

إن اتخاذ قرار منح القروض من طرف البنوك لا يتم بسهولة بل إنه يخضع إلى دراسة معمقة تتمثل في دراسة مختلف مؤشرات التوازن المالي وكذا النسب المالية التي لها دور في رؤية مستقبلية للمشاريع الاستثمارية أو مهما كان نوعها.

المطلب الأول: مفهوم وخصائص عملية اتخاذ القرار

تعتبر المؤسسة العصب الأساسي في أي دولة لهذا تختلف وظائفها وتتنوع ومن بين الوظائف المهمة والأساسية في المؤسسة هي عملية اتخاذ القرار، بحيث أن القرار يعتبر مهما لبقاء وتحقيق أهداف المؤسسة واي قرار خاطئ يكلف المؤسسة الكثير من الخسائر، لهذا تلعب دورا مهما فيها، ولاتخاذ القرارات جملة من العناصر وكذا لها أهمية بالغة وتتميز العديد من الخصائص.

1. **تعريف اتخاذ القرار:** عملية اتخاذ القرار تعرف بأنها " إصدار حكم معين عما يجب أن يفعله الفرد في موقف ما، وذلك عند الفحص الدقيق للبدائل المختلفة التي يمكن اتباعها. أو هي لحظة اختيار بديل معين بعد تقييم بدائل مختلف، وفقا لتوقعات مختلفة لمتخذ القرار".

ويركز هذا التعريف على عملية الاختيار التي تتم بناءا على البدائل المتوفرة بعد تقييمها وفق معايير محددة. وهناك من يحصر العملية في " الاختيار من بين مجموعة من البدائل.

وتتضمن عملية اتخاذ القرارات الإدارية، صنع قرارات داخل النسق التنظيمي، يقوم به هؤلاء المسؤولون عن الأنشطة المكونة لوظائف الأطراف المشاركة في العمل".

على الرغم من أن التعريف حصـــر اتخاذ القرار في الاختيار بين بدائل، إلا أنه أكد على ضرورة اتخاذها على مستوى جميع وظائف المؤسسة كنسق تنظيمي متكامل.

بالنســبة لهربرت ســايمون فقد عرف عملية اتخاذ القرارات بانها "قلب الإدارة، وأن مفاهيم نظرية الإدارة، يجب أن تستند على منطق وسيكولوجية الاختيار الإنساني"[1].

2. **خصائص اتخاذ القرارات:** من أهم خصائص اتخاذ القرار نجد:

- إن عملية اتخاذ القرار تتصف بالواقعية حيث أنها تقبل بالوصول إلى الحد المعقول وليس الحد الأقصى.
- إن عملية القرار تتأثر لا لعوامل الإنسانية المنبثقة عن سلوكيات الشخص الذي يقوم باتخاذ القرار أو الأشخاص الذين يقومون باتخاذه.
- إن أي قرار إداري هو لابد وأن يكون امتداد من الحاضـــر إلى المســتقبل لأن معظم القرارات الإدارية بالمنظمات هي امتداد واستمرار للماضي.
- تعد عملية اتخاذ القرار وظيفة إدارية وعملية تنظيمية، فهي وظيفة إدارية حيث تعد من المسؤوليات الرئيسية التي يتحملها المدير، كما أنها عملية تنظيمية حيث أن اتخاذ القرارات تعد عملية أكبر من أن ينفرد بها المدير وحده، فهي ناتج جهود كثيرة من الأفراد على شـــكل جماعات أو مجلس إدارة، بل في بعض الحالات تكون ناتج

[1] علي الشرفاوي، "**العملية الإدارية وظيفة المديرية**"، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2002، ص ص 129-130

الكومبيوتر... فالمدير في الوقت الحاضـــر لا يعمل في عزلة، بل يتأثر في قراراته بآراء المحيطين به وبأفكارهم، وبطبيعة البيئة يعمل فيها.

بهذا المفهوم تعد عملية صـنع القرار نشـاطا إداريا وتنظيميا، فقرارات المدير تعكس كثيرا من لوظائف الإدارية الرئيسية كتكوين الخطط ووضـع السياسـات وتحديد الأهداف كما تؤدي إلى كثير من الأهداف والنتائج المتعلقة بإدارة المنظمة، فقرارات المديرين لها تأثير كبير في شكل وأسلوب العمل في المنظمة نفسها.

- إن عملية اتخاذ القرار هي عملية عامة وهذا يعني تشـــمل معظم المنظمات على اختلاف تخصصاتها وشاملة حيث تشمل جميع المناصب الإدارية في المنظمات.
- إنها عملية تتكون من مجموعة خطوات متتابعة.
- إنها عملية تتأثر بالعوامل البيئية المحيطة بها.
- تتصـــف عملية اتخاذ القرار بالاســـتمرارية أي أنها تمر من مرحلة إلى مرحلة وباستمرار[1].

3. عناصر عملية اتخاذ القرار

أ. **الهدف من اتخاذ القرار:** لا يتخذ القرار إلا إذا كان هناك هدف معين، وتعتمد أهمية القرار على درجة أهمية الهدف المراد تحقيقه، وكلما كان الهدف واضـحا سـاعد ذلك على اتخاذ القرار السليم.

[1] علي حسين، "**نظرية القرارات الإدارية**"، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 21

ب. **الدافع:** لا يتخذ القرار إلا إذا كان وراءه دافع معين لتحقيق الهدف، مثلا هدف مضاعفة قيمة المنشأة، الدافع وراءه درجة الوضوح في المشروع الذي يتم اختياره هو الربح أي أن الدافع هنا تحقيق الربح المرغوب فيه.

ت. **التنبؤ:** وهو أمر يتعلق بتقدير ما سيحدث في المستقبل في حالة اتخاذ قرار معين ذلك أن معظم القرارات تتعامل مع المستقبل واتجاهاته، والمتغيرات المحتملة وتحديد انعكاساتها على الشركة.

ث. **البدائل:** تواجه المدير مواقف تتطلب منه اتخاذ القرارات ووجود عدد كبير من البدائل، ووجب عليه تخفيض عدد البدائل إلى أدنى حد ممكن.

ج. **قيود اتخاذ القرار:** يواجه متخذ القرار قيودا كدرجة المخاطرة والتأكد من المردود، الخبرة ومدة تنفيذ القرار، لذا وجب عليه أخذها بالاعتبار ودراستها حتى يتمكن من التأكد من صحة وسلامة قراره وانعكاساته على الشركة في المستقبل الذي يكتنفه الغموض.[1]

4. أهمية اتخاذ القرار: تستمد عملية اتخاذ القرار أهميتها بالنسبة للعملية الإدارية من كونها تمثل نقطة البدء بالنسبة لجميع النشاطات والفعاليات اليومية في حياة المؤسسات ولأن التوقف على اتخاذها يؤدي إلى شلل العمل والنشاط وتراجع المؤسسة.

ومن هنا اعتبرت عملية اتخاذ القرار جوهر العملية الإدارية، فنجاح المؤسسة يتوقف إلى حد كبير على قدرة وكفاءة متخذي القرارات على اتخاذ قرارات سليمة ومناسبة.

[1] بركات عباس علي، عبد الله عزت، " **مدخل إلى علم الإدارة**"، ط 2، وحدة الحدباء لطباعة والنشر، العراق، 1998، ص ص 104-105

وبالتالي فإن أهمية عملية اتخاذ القرارات في العملية الإدارية تتجلى من خلال تكاملها مع الوظائف الإدارية المختلفة، فنجد مثلا أن التخطيط لا يتم إلا باتخاذ القرار الأول وهو نخطط ثم نتخذ القرار الذي يهتم بتحديد ما يلي: الأهداف الواجب تحقيقها، الموارد اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، طريقة تنفيذ الأعمال وتحديد النشاطات اللازمة لتحقيق الأهداف، مكان وزمان تنفيذ الخطط.

أما بالنسبة للتنظيم فإنه يتطلب مجموعة أخرى من القرارات لمعالجة بعض المشاكل الأساسية تتمثل في: نوع السلطة التي تمنح لكل منصب إداري (تنفيذية، وظيفية، استثمارية)، درجة تفويض السلطة (مركزية، اللامركزية)، المسؤولية وأسس توزيع العمل على المناصب، العلاقات بين الأقسام والإدارات، خطوط الاتصال بين مختلف أجزاء المؤسسة وغيرها من الأمور الذي يفصل فيها عن طريق عملية اتخاذ القرار.

أما وظيفة التوجيه لها علاقة وثيقة بعملية اتخاذ القرار من خلال: الأسلوب الأفضل في التوجيه وإصدار الأوامر والتعليمات، الوسائل المستخدمة في التحفيز، طرق الإشراف المتبعة.

كما لا يمكن أن تتم وظيفة الرقابة دون اتخاذ مجموعة من القرارات التي تتمثل في: النشاطات التي تخضع للرقابة، أنواع ومعايير الرقابة، نوع المعلومات المطلوبة للرقابة، الوقت المناسب لتصحيح الانحرافات.

فكل هذه الوظائف لا يتحقق وجودها وتنفيذها إلا إذا تم اتخاذ قرارات بشأنها وجميع النشاطات الأخرى المتعلقة بها. [1]

[1] نادرة أيوب، "**نظرية القرارات الإدارية**"، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 1996، ص 10

5. دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية

أ. **دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية قصيرة الأجل:** اذا كانت القرارات المالية الطويلة الأجل دقيقة ومستقلة فإن القرارات المالية قصيرة الأجل مرتبطة بها تماما، حيث أن استعمال الأموال قصيرة الأجل تجد مصادرها في اجل عمل دورة استغلال وناتجة عن حجم النشاط، فالمخزونات ترتبط بطبيعة النشاط وأشكال السوق الأخرى إلى وظيفة الإنتاج والحقوق والديون ترتبط أيضا بالسوق ولكن هذه الاستعمالات هي نتيجة استعمال طاقة الإنتاج الناشئة عن قرار طويل الأجل وشروط تغطية هذه الاحتياجات تعتمد أيضا على قرار طويل الأجل، ومن اهم هذه القرارات التوظيف السيولة أي استخدامها، التنازل عن الحقوق بمعنى حجم التجاري، الاقتراض عن طريق ديون المورد واللجوء إلى القروض البنكية، فالقرارات قصيرة الأجل كثيرة وهي قرارات مكملة للقرارات طويلة الأجل وحتى تكون القرارات المتخذة ذات فعالية وناجحة لابد من تزويد متخذيها بمعلومات على قدر من الدقة والوضوح، وان تقوم بالخصائص المتعلقة بالمشكلة وتحليلها وتحديد المؤشرات الأخرى التي ترتبط بها، وبما أن المعلومات التي يحتاجها القرار يتم الحصول عليها من مصادر متنوعة فإنه من مهمة الإدارة تنويع هذه المعلومات واختبار مدى صحتها، حتى يمكن الاستفادة منها ثم تقوم بحفظها وتخزينها بطريقة تسمح باسترجاعها بسرعة وتوزيعها إلى مراكز صنع القرار، ومن الخصائص الواجب توفرها في المعلومات هي أن تكون منسقة ومرتبطة بالحالة التي يتخذ فيها القرار كما تكون ذات ثقة عالية وصياغة محكمة ومن اهم كل هذا أن تكون تكاليف إعدادها معقولة بحيث الفائدة من استعمالها تكون اكبر من تكاليف تحضيرها.

ب. **دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية طويلة الأجل:** وتتعلق هذه القرارات بنشاطات المؤسسة طويلة الأجل ومن اهم هذه القرارات قرار الاستثمار فالمؤسسة

تقوم بعملية الاستثمار، تتوقع بذلك أن المشروع سيعود عليها بأرباح خلال عدة سنوات متتالية، ولذلك تقوم بالمخاطرة بين المشاريع المتاحة وهذا على ضوء الربح المتوقع لكل مشروع، كون قرار الاستثمار يتعلق بنشاط المؤسسة مستقبلا ويلازمها لفترة طويلة من الزمن فتتطلب اتخاذه بأحسن أسلوب، حيث لا يتقرر الاستثمار إلا بأخذ إمكانية تمويله في الحسبان، وكذلك تكلفة التمويل بالمقارنة مع المردودية المنتظرة.

إن الفصل بين القرارات التمويلية لمشروع وقراره الاستثماري مؤكد كون القرار الاستثماري يمهد التمويل بالديون في بعض الأحيان إلا أن القرار التمويلي هو قرار استثماري مدعم بأسلوب تمويلي بالديون لأنه يعمل على تعديل مردودية الاستثمار، يفاضل بين مختلف موارد التمويل أي عدة قرارات تخص التمويل بالديون.[1]

المطلب الثاني: دور مؤشرات التوازن المالي في اتخاذ القرار

تعتبر مؤشرات التوازن المالي من التقنيات الأساسية في التحليل المالي، حيث تهدف إلى معرفة مدى تحقيق المؤسسة لتوازنها المالي وتبين الصورة الحقيقية للوضعية المالية للمؤسسة وتقييم أداء المنظمة وبالتالي تساعد المدير المالي في إيجاد معلومات دقيقة لاتخاذ القرارات المتعلقة بمصادر التمويل المثلى، وقرار التخطيط، حيث أنها تمد معلومات حول الهيكل المالي للمنظمة وسيولتها مما تساعد إلى اتخاذ القرار الاستثماري.

1. **مراحل تقييمها:** في المرحلة الخاصة بالتحليل المالي حيث يتم هذا التحليل إلى مدى العمر المتوقع للاستثمار، للتأكد من توفر التمويل الضروري للتنفيذ، وأن الاستثمار ينتج انه سيولة لتغطية التزاماته.

[1] منعم زمرير المونسي، "**اتخاذ القرارات الإدارية**"، دار اليازوري للنشر، عمان، ط 1، 1998، ص 13

أ. **تحليل السيولة:** يهدف هذا التحليل لمعرفة التدفق النقدي خلال فترة التنفيذ وتشغيل الاستثمار.

ب. **تحليل مالي لرأس المال:** يهدف هذا التحليل للتعرف إلى مدى الملائمة بين الاستثمار والتمويل أي التحقق أن التمويل يتلاءم مع الاستثمار من حيث النوع والمدة بالنسبة للاستثمارات في أرس المال العامل[1].

2. التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي: بعد أن يقوم المحلل المالي بصياغة الميزانية وذلك بإجراء تعديلات إلى مختلف عناصر الأصول والخصوم، حيث يبدأ بالدراسة وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة، بالاعتماد إلى مؤشرات التوازن المالي والمتمثلة في:

- **رأس المال العامل:** يعتبر رأسه المالي من أهم مؤشرات التوازن المالي، إذ أنه ينشا من التوازن المالي الأدنى، ويوفر للمنشأة هامش أمان يسمح لها بمواجهة مشاكل عديدة، من بينها صعوبة السيولة وإيجاد السير المالي الناتج أن تقارب الزمن الممكن حدوثه، ومن خلاله تستطيع المؤسسة التحكم فيه أو التنبؤ به، وهذا ناتج أن دوران قيم الاستغلال.

- **تعريف رأس المال العامل:** يعتبر من أهم مؤشرات التوازن المالي، وهو ذلك المؤشر للتوازن إلى المدى الطويل إلى المدى القصير ويتم تقسيمه من أعلى الميزانية ومن أسفل الميزانية كذلك:

- **من أعلى الميزانية: رأس المال العامل = أموال دائمة – أصول غير متداولة**
- **من أسفل الميزانية: رأس مال العامل = الأصول المتداولة – ديون قصيرة الأجل**

[1] حنفي عبد الغفار، "**أساسيات التحليل المالي ودراسة الجدوى**"، الدار الجامعية للطباعة والنشر الإسكندرية، 2004 ص 3

- **أصناف رأس المال العامل:** يمكن تقسيم رأس المال العامل إلى أربعة أنواع:[1]

➢ **رأس المال العامل الإجمالي:** هو مجموعة عناصر الأصول التي يتكلف بها نشاط استغلال المؤسسة، أو هي مجموعة الأصول التي تدور في مدة سنة أو اقل وتشمل مجموعة الأصـــول المتداولة، حيث أن رأس المال العامل الأجنبي يمثل مجموع الأصول المتداولة.

رأس المال العامل الإجمالي = مجوع الأصـــول المتداولة = قيم الاســـتغلال + قيم قابلة للتحقيق + قيم جاهزة

➢ **رأس المال العامل الصافي أو الدائم:** وهو جزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول المتداولة وهو الأكثر استعمالا في التحليل:

رأس المال العامل الصافي أو الدائم = الأموال الدائمة _ الأصول غير متداولة

رأس المال العامل الصافي أو الدائم = الأصول المتداولة _ ديون قصيرة الأجل.

➢ **رأس المال العامل الخاص:** هو المقدار الإضـــافي من الأموال الخاصـــة عن التمويل الأصول الثابتة، ويحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الخاص = رؤوس الأموال الجماعية _ الأصول غير متداولة

رأس المال العامل الخاص = رأس المال العامل الدائم _ الديون طويلة الأجل

➢ **رأس المال العامل الأجنبي:** هو من رأس المال العامل الإجمالي الذي تموله رؤوس الأموال الأجنبية والمتمثلة في إجمالي وهنا لا ينظر إلى الديون بالمفهوم السلبي لها، بل كموارد ضرورية لتنشيط عملية الاستغلال، وأصبح من الضروري على المؤسسات أن تؤمن لنفسها موارد مالية متاحة عند الضرورة، والتصق دور

[1] إسماعيل سبتي وأخرون، " **استخدام مؤشرات التسيير المالي والمحاسبي في ترشيد قرارات المؤسسة الإعلامية الرياضية مجموعة Bein القطرية أنموذجا**"، حوليات جامعة الجزائر 1، المجلد 35، العدد 4، 2021، ص ص 428-429

البنوك والمؤسسات المالية المانحة للقروض بنشاط المؤسسات واصبح ملجأ بالحصول على قروض طويلة وقصيرة ومتوسطة الأجل وملجأ لتدارك العجز في الخزينة، وتحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الأجنبي = الديون قصيرة الأجل + الديون طويلة الأجل

رأس المال العامل الأجنبي = رأس المال العامل الإجمالي _ رأس المال العامل الخاص

رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الخصوم _ رؤوس الأموال الجماعية.

- **احتياجات رأس المال العامل الدائن:** احتياجات رأس المال العامل الدائن هو الفرق بين احتياجات الدورية المهمة والموارد الدورية في المؤسسة أثناء دورة نشاطها عليها أن تغطي مخزوناتها ومدينوها بالديون قصيرة الأجل، فإذا كان هناك فرق موجب بين الطرفين.

فهو يعبر أن حاجة المؤسسة إلى موارد أخرى تزيد مدتها أن دورة واحدة، وتتغير احتياجات رأس المال العامل من سنة إلى أخرى تماشيا مع تغيير نشاط المؤسسة.

احتياجات رأس المال العامل الدائن= (قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق) – (ديون قصيرة الأجل–تسبيقات بنكية)

ت. الخزينة: يعتبر تسيير الخزينة المحور الأساسي في الإدارة المالية ويشغل كثيرا المدير المالي لأنه يريد أن يوفق بين السيولة والاستحقاق، وهذا ما يجعل المؤسسة قادرة على توليد الربحية، فالأرباح بعد التوزيع تغذي الخزينة.

- **طريقة حساب الخزينة:** تحسب الخزينة بطريقتين:

الخزينة = القيم الجاهزة _ السلفيات المصرفية.

الخزينة = رأس المال العامل _ احتياجات رأس المال العامل[1].

المطلب الثالث: دور النسب المالية في اتخاذ القرار

الهدف الرئيسي للتحليل المالي بالنسب هو فهم البيانات الواردة في القوائم المالية والتقارير المالية لتكوين قاعدة من المعلومات تساعد متخذ القرار في عمله.

1. **دور النسب المالية في اتخاذ القرارات المالية:** تعد النسب المالية من أهم أدوات التحليل المالي التي تفيد في تفسير وتحليل محتويات القوائم والتقارير المالية بهدف خدمة المستثمرين وغيرهم من الأطراف المستفيدة (الدائنين، البن وك، المحاسبين الماليين...) عند اتخاذ مختلف قراراتهم المالية، حيث تمثل نسب تساعد في تقييم الأداء والحكم على مجهودات إدارة المؤسسة في تحقيق الأهداف المخططة، والحكم على المركز المالي وقدرتها على سداد الالتزامات، سواء من حيث درجة السيولة وهيكل التركيب للمؤسسة الرأسمالي، بالإضافة إلى المساعدة في التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة ومقدرتها على تحقيق أرباح مستقبلية، والنسب المالية هي عبارة عن علاقة منطقية بين بنود قائمة المركز المالي وجدول حسابات النتائج والأرباح المحتجزة وقائمة التدفقات النقدية وبوجه عام يعد تحليل النسب المالية أداة هامة ونافعة لاتخاذ القرارات المالية التي تمكن المحلل المالي من الفهم الأفضل لحقيقة الوضع المالي للمؤسسة.[2]

[1] سعاد اليمين، " **استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها**"، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماجيستر في العلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009، ص 59

[2] امين السيد احمد لطفي، "**التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة**"، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص 311

للحصول على معلومات كافية لاتخاذ القرارات المالية والتعرف على أساليب المشكلة لابد من تحليل مجموعة من النسب لأن كل نسبة لها دور في اتخاذ القرار المالي فنسبة السيولة تقوم بتهيئة المناخ الملائم لاتخاذ التمويل والائتمان، أما نسب الربحية فهي تعبر عن مدى الكفاءة التي تتخذ فيها المؤسسة قراراتها الاستثمارية والمالية، إضافة إلى نسب النشاط التي تساعد على قرار التخطيط والرقابة المالية واتخاذ الإجراءات التصحيحية كما أنها تقيم إنجازات ونشاط المؤسسة في ضوء سلوك محدد، ومن ثم اتخاذ القرارات المالية المناسبة بعد تعدد أسباب التغير في جذورها والحكم على مدى مناسبة البيانات المتبعة من قبل الإدارة.

2. **استخدامات النسب المالية في اتخاذ القرارات المالية:** تستخدم النسب في عدة قرارات مالية نذكر منها:[1]

أ. **استخدام النسب المالية في قرار التخطيط المالي للعمليات:** بحيث يمكن للمؤسسة اتخاذ قرارات متعلقة بالأداء التشغيلي والمستقبلي وكذا قائمة المركز المالي التقديرية باستخدام النسب المستهدفة وتعد هذه الأخيرة من واقع الخبرة والتقدير الشخصي واسترشادا بالنسب المالية للمؤسسات المماثلة؛

ب. **استخدام النسب المالية في قرار الإنفاق العام:** تستخدم النسب المالية في تقديم التدفق النقدي الذي تم إدخاله في عملية تقييم مشروعات الإنفاق الاستثماري والمالي، باستخدام أساليب متعددة، وتقوم عملية استخدام التدفق النقدي الإضافي في مجال الموازنة الرأسمالية على تقدير التدفقات النقدية الخارجية لرأس المال العام ثم التدفق النقدي الداخل رأس المال نتيجة الاقتراح الاستثماري، وتربط التدفقات النقدية الداخلة والخارجة رأس المال بالتوسعات الإنتاجية والتي تتطلب زيادة بنود نقدية من الذمم والمخزون نتيجة تنفيذ هذا الاقتراح وقد يتضمن الاقتراح الاستثماري في كثير من

[1] يونس قريش، الياس بن ساسي، " **التسيير المالي**"، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص 47

الأحوال إدخال منتجات جديدة أو عملية إنتاجية مختلفة أو نظام توزيعي جديد، إلا أنه يصعب استخدام البيانات التاريخية لتحديد العلاقة بين المخزون والذمم النقدية وبين المبيعات نظرا لطبيعة المقترحات الاستثمارية التي تغير من هذه العلاقات فإن كان الاقتراح مشابها للاستثمارات الحالية، فإنه من المقبول استخدام النسب المالية للمؤسسة لتقدير حجم الأصول المالية وأوراق القبض، والمخزون الذي يساعدها على اتخاذ القرار المالي.

3. **أهم النسب المالية:** هي النسب التي تحدد لنا الهيكلة المالية والتي من خلالها تحدد طريقة ومصدر تمويل الاستخدامات وكذلك حجم الاستدانة المالية.

أنواع نسب الهيكلة المالية:

أ. **نسبة تمويل الاستخدامات الثابتة:** تهدف هذه النسبة إلى تحديد مدى تغطية الموارد الثابتة للاستخدامات الثابتة وكذلك حجم الاستدانة وتعطي وفق العلاقة التالية:

نسبة تمويل الاستخدامات الثابتة = الموارد الثابتة / الاستخدامات الثابتة

– إذا كانت من واحد فيعني أن الموارد الثابتة مولت كل الاستخدامات الثابتة وبقي فائض استعمل في تمويل الأصول المتداولة، وهو يشكل رأس المال العامل الصافي الإجمالي.

– إذا كانت أصغر من الواحد تدل على أن الموارد الثابتة غير كافية لتمويل الاستخدامات الثابتة، أي أن جزء منها مول بالخصوم المتداولة، مما يدل أن رأس المال العامل الصافي الإجمالي سالب.

– إذا كانت مساوية للواحد فهذا يدل على أن الموارد الثابتة مولت بالضبط الاستخدامات الثابتة.

ب. نسبة التحرر المالي: التحرر المالي للمؤسسة من وجهة نظر المقرضين يتحدد من خلال نسبة الاستدانة المالية التي تحسب بالعلاقة التالية:

حيث أن: الاستدانة المالية = الديون المالية + خزينة الخصوم

تهدف هذه النسبة إلى تحديد أثر الاستدانة المالية على الوضع المالي للمؤسسة، فكلما كانت الاستدانة المالية كبيرة فإنها تحد من حرية المؤسسة المالية.

ب. **العلاقة بين احتياجات رأس المال العامل للاستغلال ورقم الأعمال:**

تحسب بالعلاقة: **وزن B.F.R = احتياجات رأس المال العامل / رقم الأعمال**

نسب الدوران: يلعب دوران الأصول المتداولة في المؤسسة دورا هاما، بحيث تسعى لتحقيق أعلى ربح، ولهذا فعليها القيام بمراقبة جيدة لحركة أصولها، كما تقيس نسب الدوران مدى كفاءة الإدارة في توليد المبيعات من الأصول، وهي نسب تعبر عن الفترة الزمنية التي يبقى من خلالها تدفق معين مخزونات، حقوق على الزبائن، ديون الموردين).

تحسب نسب الدوران من أجل تحديد كيفية تخفيض احتياجات رأس المال العامل في حالة وضعية مالية غير متوازنة وذلك برفع دوران المخزونات والزبائن وتخفيض دوران الموردون.[1]

ومن أهم هذه النسب نجد:

- **نسب دوران المخزون:** هذه النسبة الهدف منها هو تحقيق الأرباح، وذلك من خلال دوران المخزون بأقصى سرعة ممكنة، لأنها كلما ارتفعت سرعة دوران كلما ازدادت أرباح المؤسسة وبالتالي زيادة احتياجات المال العامل للمؤسسة. وهي تمثل كذلك عدد المرات التي تتجدد فيها المخزونات خلال فترة زمنية واحدة (بضائع، مواد أولية، منتجات تامة).

نسب دوران المخزون = تكلفة شراء المخزون / متوسط المخزون

حيث متوسط المخزون = (مخزون أول مدة + مخزون آخر مدة) / 2

[1] نعيم نمر داوود، " **التحليل المالي دراسة نظرية تطبيقية**"، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، 2012

- **بالنسبة للبضائع تكلفة البضائع المباعة / متوسط المخزون.**

- **بالنسبة للمواد الأولية:** تكلفة شراء المواد المستهلكة / متوسط المخزون.

- **بالنسبة للمنتجات التامة:** تكلفة إنتاج المنتجات المباعة / متوسط المخزون.

حيث أن مدة تصريف المخزون = 360 / دوران المخزون.

*** نسبة دوران الزبائن:**

- **نسب دوران الموردين:** إن نسبة تسديد الموردين جد مهمة بالنسبة للمؤسسة، فعند قيام المؤسسة بعملية الشراء فإن الدفع إما يكون فوريا أو يكون لأجل محدد.

وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة دوران الموردين = مشتريات السنة / متوسط ديون الموردين

حيث أن متوسط ديون الموردين = (الموردون والحسابات الملحقة لأول المدة + الموردون والحسابات آخر المدة)/ 2

المدة المتوسطة لتسديد ديون الموردين = 360 / دوران الموردين

تبين هذه النسبة المدة المتوسطة للقرض الممنوح من طرف الموردين حتى تتفادى المؤسسة مشاكل عدم القدرة على الوفاء بديونها، فيجب عليها أن تحاول دائما الاستفادة أكثر من الموردين، أي بزيادة مدتهم وتخفيض مدة الزبائن، حتى تستفيد من الفرق، حيث يعتبر تمويل خارجي وبدون فوائد في الحالة العادية يجب أن تتجاوز 90 يوم.[1]

[1] عامر عبد الله، "**التحليل والتخطيط المالي المتقدم**"، دار البداية ناشرون وموزعون، الأردن، 2015، ص 86

الخلاصة:

مما ســـبق لنا تناوله في هذا الفصـــل يمكن القول إن التحليل المالي هو عبارة عن تحليل بواسطة القوائم المالية من اجل اتخاذ القرارات الصحيحة والتصحيحية في حالة ما كان هنـاك لبس في قرار معين، ويعتبر اتخـاذ قرار منح القرض من بين القرارات التي تلجـأ إلى التحليل المالي لمختلف العناصر في القوائم المالية خاصة ما تعلق بالنسب المالية.

الفصل الثالث : دراسة حالة في البنك الوطني الجزائري

تمهيد:

سنتطرق في هذا الفصل إلى التعرف على واقع منح قروض الاستغلال في البنك الوطني الجزائري وكذا إلقاء الضوء على تطبيق هذه العملية على الأرض الواقع ، كل هذا يتم انطلاقا من الدراسة التطبيقية في البنك الوطني الجزائري وذلك من خلال:

-تقديم البنك الوطني الجزائري

-دراسة التطبيقية حول التحليل المالي للقوائم المالية لاتخاذ قرار منح القرض.

المبحث الأول: الإطار النظري حول البنك الوطني الجزائري

سوف نتطرق في هذا المبحث الأول إلى تعريف البنك الوطني الجزائري وتاريخ تأسيسه وهيكله التنظيمي, بالإضافة إلى مهام ونشاطات البنك المتعددة في إطار منح القروض البنكية من خلال ثلاث مطالب رئيسية كما يلي:

المطلب الأول: تعريف البنك الوطني الجزائري [1](BNA)

يعتبر البنك الوطني الجزائري كأول بنك تجاري وطني، أنشئ البنك الوطني الجزائري بتاريخ 13 جوان 1966، حيث مارس كافة النشاطات المرخصة للبنوك التجارية ذات الشبكة، كما تخصص إلى جانب هذا في تمويل القطاع الزراعي.

في 1982 تمت إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، وهذا بإنشاء بنك جديد " بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مهمته الأولى والأساسية هي التكفل بالتمويل وتطوير المجال الفلاحي.

في 1988 وبعد صدور القانون رقم 01-88 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988، المتضمن توجيه المؤسسات الاقتصادية نحو التسيير الذاتي، كان له تأثيرات أكيدة على تنظيم ومهام البنك الوطني الجزائري منها:

- خروج الخزينة من التداولات المالية وعدم تمركز توزيع الموارد من قبلها؛
- حرية المؤسسات في التوطين لدى البنوك؛
- حرية البنك في أخذ قرارات تمويل المؤسسات.

في 1990 وبعد صدور القانون رقم 90-10 بتاريخ 14 افريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، سمح بصياغة جذرية للنظام البنكي، بالتوافق مع التوجهات الاقتصادية الجديدة للبلاد. هذا القانون وضع أحكاما أساسية من بينها، انتقال المؤسسات العمومية من التسيير الموجه إلى تسيير ذاتي.

[1] موقع البنك الوطني الجزائري **http//www.bna.dz** تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/06/02 على الساعة 22:00

على غرار البنوك الأخرى، يعتبر البنك الوطني الجزائري كشخص معنوي، يؤدي كمهنة اعتيادية كافة العمليات المتعلقة باستلام أموال الناس، عمليات القروض وأيضا وضع وسائل الدفع وتسييرها تحت تصرف الزبائن.

في 5 سبتمبر 1995 حاز البنك الوطني الجزائري على اعتماده، بعد مداولة مجلس النقد والقرض.

في شهر جوان 2009، تم رفع رأس المال للبنك الوطني الجزائري من 14600 مليار إلى 41400 مليار دينار جزائري.

جوان 2018، تم رفع رأس مال البنك من 41600 مليار دينار جزائري إلى 150000 مليار دينار جزائري.

تجدر الإشارة إلى أن البنك كان أول من أطلق في سنة 1994 بطاقات السحب في الساحة المالية الجزائرية.

و يضم البنك الوطني الجزائري إلى غاية 2023 الأرقام التالية:

- 227 وكالة تجارية موزعة على كافة التراب الوطني.
- 21 مديرية جهوية للاستغلال
- 100 موزع آلي
- 171 موزع للأوراق النقدية
- أكثر من 5000 موظف

المطلب الثاني: أهداف البنك الوطني الجزائري (BNA)

تسعى وكالة البنك الوطني الجزائري ببومرداس إلى تحقيق تنمية شاملة، كما تسعى لتحقيق جملة من الأهداف تتماشى والتعثرات الاقتصادية التي شهدتها البلاد عموما والولاية خصوصا، وذلك بعد دخول عالم اقتصاد السوق، وتتمثل هذه الأهداف في:

- منافسة البنوك الأخرى في مجال التسيير، وتقديم الخدمات وتحسين ظروف العمل، وتوفير أحسن الخدمات للعميل؛
- تجديد الممتلكات والوسائل؛
- إيجاد سياسة أكثر فاعلية في جميع الموارد؛
- تطوير نوعية الخدمات المقدمة؛
- التكوين الجيد للمستخدمين لضمان التسيير الحسن؛
- المساهمة في دعم الاقتصاد الوطني؛
- العمليات المتعلقة بالسحب على الأجهزة التابعة للبنوك الأخرى؛
- توسيع مجالات القرض في مختلف القطاعات.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي البنك الوطني الجزائري (BNA)

الشكل(1):

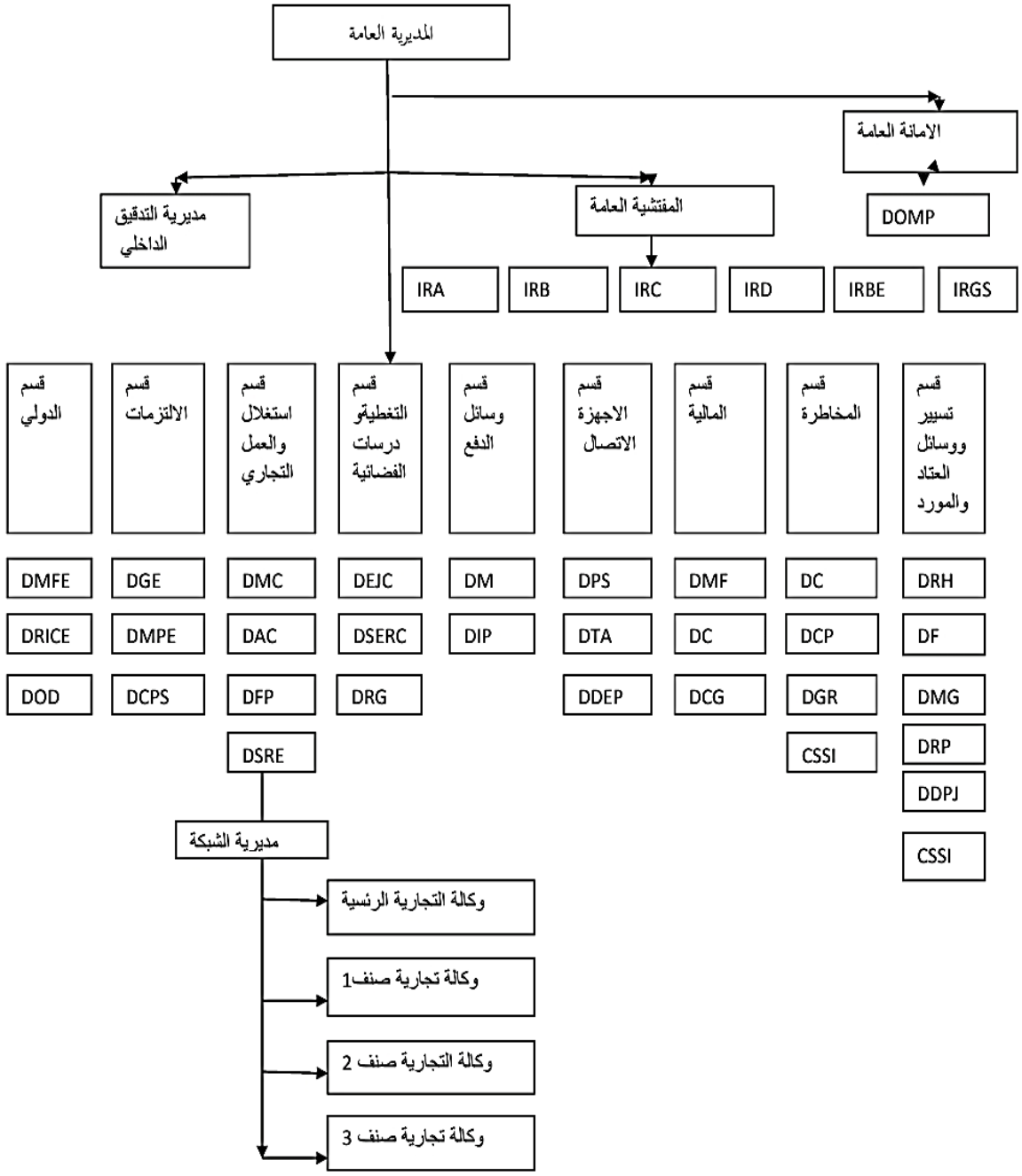

المصدر: موقع البنك الوطني الجزائري http/bna.dz تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/06/02على الساعة 22:00

الأمانة العامة:

DOMP: مديرية تنظيم المناهج و الإجراءات

المفتشية العامة:

IRA: المفتشية الجهوية_ الجزائر العاصمة

IRB:المفتشية الجهوية البليدة

IRC:المفتشية الجهوية قسنطينة

IRO: المفتشية الجهوية وهران

IRBE:المفتشية الجهوية بجاية

IRGS:المفتشية الجهوية الجنوب الكبير

DAI: مديرية التدقيق الداخلي

الهياكل التابعة للقسم الدولي:

DMFE: مديرية التحركات المالية من الخارج

DRICE: مديرية العلاقات الدولية و التجارة الخارجية

DOP:مدير العمليات المستندية.

الهياكل التابعة لقسم الالتزامات:

DGE: مديرية المؤسسات الكبرى .

DMPE:مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

DCPS : مديرية القروض للأفراد والقروض الخاصة.

الهياكل التابعة للقسم الاستغلال:

DMC : مديرية التسويق و الاتصال

DAC: مديرية التنشيط التجاري

DFP:مديرية دعم شبكة الاستغلال

DSR: مديرية التمويل التشاركي

الهياكل قسم التغطية ودراسة القضائية:

DEJC: مديرية الدراسات القانونية و المنازعات

DSERC : مديرية المتابعة و التغطية

DRG: مديرية التحصيل الضرائب

الهياكل التابعة للوسائل الدفع:

DM:مديرية النقد

DIP: مديرية وسائل الدفع

الهياكل التابعة للقسم لاجهزة الاتصال:

DPS: مديرية الانتاج و الخدمات

DTA: مديرية التكنولوجيا و الهندسة

DDEP: مديرية تطوير الدراسات

الهياكل التابعة للقسم المالية:

DMF: مديرية السوق العالمي

DC: مديرية المحاسبة

DCG: مديرية مراقبة التسيير

قسم المخاطرة:

DC: مديرية المطابقة

DCP: مديرية المراقبة الدائمة

DGR: مديرية تسيير المخاطر

CSSI: خلية امن الأنظمة المعلوماتية

DRH: قسم تسيير و وسائل العتاد

DF: مديرية التكوين

DMG: مديرية وسائل العامة

DRP: مديرية المحافظة على الأملاك

DDPJ:مديرية تطوير التراث العقاري

CGOS: مدير تسيير الخدمات الاجتماعية

المبحث الثاني: دراسة حالة منح قرض للاستغلال

بغية الوقوف على حقيقة التحليل المالي المعمول به في وكالة البنك الوطني الجزائري ببومرداس وقصد توضيح أساليب هذا التحليل بشكل أكثر، نقوم بإجراء دراسة إحدى طلبات القروض المقدمة لدى هذه الوكالة متبعين في ذلك الخطوات والإجراءات المعتمدة من طرف الوكالة والتي سبق الإشارة إليها نظريا.

المطلب الأول: الدراسة الأولية لطلب القرض

يقوم البنك الوطني في هذه المرحلة بفحص ملف طلب القرض المقدم من طرف المؤسسة وذلك للتأكد من احتوائه على جميع الوثائق المطلوبة بالإضافة إلى التأكد من مدى موافقة هذه الوثائق للشروط المعمول بها في البنك، وبناءات على هذا الملف وما يحتويه من معلومات كمية ونوعية يتم دراسة المؤسسة من مختلف الجوانب القانونية والاقتصادية والمالية واتخاذ القرار بقبول طلب القرض أو رفضه.

وتمثل المؤسسة محل الدراسة إحدى المؤسسات المتخصصة في مجال الكهرباء وقد تقدمة هذه الأخيرة بطلب لدى وكالة البنك الوطني الجزائري للحصول على قرض تسبيق على فاتورة قيمته000 500 65 دج وهذا بتاريخ 19/02/2023 .

ويحتوي ملف طلب القرض الذي قدمته المؤسسة على الوثائق التالية:

-طلب خطي وضحت فيه المؤسسة رغبتها في الحصول على القرض.

-الميزانيات المالية لثلاث سنوات سابقة (2021،2020،2019).

-جدول حسابات النتائج لثلاث سنوات سابقة (2021،2020،2019).

حالة الأعمال سنة 2020.

-وثائق تبرز وضعية المؤسسة اتجاه مصلحة الضرائب.

– نسخة من السجل التجاري مصادق عليها في الغرفة التجاريةِ.(CNRC)

وبعد استلام ملف طلب القرض والتأكد من شمولية وسلامة الوثائق التي تم إيداعها، يقوم البنك بإجراء دراسة أولية على هذا الملف وتشمل هذه الدراسة ما يلي:

أولا: الدراسة القانونية

بعد قيام البنك بدراسة المؤسسة الطالبة للقرض من الجانب القانوني تبين ما يلي:

- ✓ اسم المؤسسة.
- ✓ الرقم التسلسلي للمؤسسة.
- ✓ عنوان المؤسسة: ولاية بومرداس
- ✓ نوع المؤسسة: مؤسسة صغيرة ومتوسطة.
- ✓ النشاط الذي تعمل فيه المؤسسة: الكهرباء.
- ✓ الشكل القانوني للمؤسسة: مؤسسة ذات مسؤولية محدودة.
- ✓ تاريخ إنشاء المؤسسة:18/01/2017.
- ✓ رأس مال المؤسسة.
- ✓ مجلس إدارة المؤسسة.
- ✓ مسيري المؤسسة.

ثانيا: الدراسة الاقتصادية

وتتمثل في:

- ✓ نشاط المؤسسة: يتمثل نشاط المؤسسة في مجال الكهرباء.
- ✓ رقم أعمال المؤسسة.
- ✓ المركز التنافسي للمؤسسة: تتمتع بمركز تنافسي قوي.
- ✓ موردو المؤسسة.

- ✓ وسائل وأدوات الاستغلال.
- ✓ الموارد البشرية.

ثالثا: دراسة طبيعة القرض

إن القرض الذي تقدمت المؤسسة بطلبه هو عبارة عن قرض استغلال قيمته الإجمالية 65 500 000دج موزعة كما يلي:

- ✓ تسبيقات على فاتورة بقيمة 25 500 000دج.
- ✓ اعتماد مستندي بقيمة 30 000 000 دج
- ✓ كفالة بقيمة10.000.000 دج

رابعا: دراسة الضمانات المقدمة

تتمثل الضمانات التي اقترحت المؤسسة تقديمها للبنك من أجل حصولها على القرض فيما يلي:

1. **ضمانات حقيقية:** وتشمل ما يلي:
   - ✓ رهن تجاري للتجهيزات.
   - ✓ مخزن معدات.
2. **ضمانات شخصية:** وتشمل ما يلي:
   - ✓ كفالة شخصية من الشركاء تفوق قيمة القرض المطلوب.
   - ✓ تأمينات على جميع المخاطر.

هذا ويقوم البنك بدراسة الوضعية الشهرية للحساب البنكي للمؤسسة وتحركاته الدائنة والمدينة خلال السنة السابقة لتاريخ دراسة ملف القرض، وبما أن تاريخ دراسة ملف القرض المطلوب

من طرف المؤسسة كان في شهر فيفري من سنة 2025، فان البنك قام بدراسة الوضعية الشهرية للحساب البنكي لهذه المؤسسة من شهر فيفري 2022 إلى غاية شهر فيفري 2019.

المطلب الثاني: الدراسة المالية لملف القرض

بعد دراسة المؤسسة من الجانب القانوني والاقتصادي تأتي مرحلة الدراسة المالية التي تعتبر أهم خطوات التحليل المالي وأكثرها حساسية حيث تحدد هذه الدراسة مصير طلب القرض بالقبول أو الرفض وتشمل الدراسة المالية التي يقوم بها البنك الوطني الجزائري على ملفات طلب القروض العناصر التالية:

الجدول 07 : ميزانية الأصول(الوحدة: ألف دينار جزائري)

البيان	المبلغ 2019	المبلغ 2020	المبلغ 2021
الأصول الغير متداولة			
الأصول الثابتة	1539762	949046	949046
أصول مالية أخرى غير جارية	690450	–	–
∑ الأصول الغير متداولة	2230212	949046	949046
الأصول المتداولة			
المخزونات	1958704	2739099	1239854
العملاء	33738602	27250104	27392698
مدينون آخرون	641184	_	74786
خزينة الأصول	27669475	30127963	30951315
∑الأصول المتداولة	64007965	60117166	59658653
∑الأصول	66238177	61066212	60607699

الجدول 08 ميزانية الخصوم(الوحدة: ألف دينار جزائري)

البيان	المبلغ 2019	المبلغ 2020	المبلغ 2021
الخصوم الغير متداولة(الأموال الدائمة)			
الأموال الخاصة	13430889	14490321	17479557
نتيجة خارج الدورة	789766	3934948	3245557
ديون طويلة الأجل(مالية)	1337308	1266549	3256549
∑الخصوم الغير المتداولة	15557963	19691818	23981663
الخصوم المتداولة			
الموردون	41768574	29086057	21810650
الضرائب	7057793	7616930	8152381
ديون أخرى	1853847	671403	560000
خزينة الخصوم	_	4000004	6103005
∑الخصوم المتداولة	50680214	41374394	36626036
∑الخصوم	66238177	61066212	60607699

الجدول 09 : الميزانية المالية المختصرة(الوحدة: ألف دينار جزائري)

الأصول				الخصوم			
البيان	2019	2020	2021	البيان	2019	2020	2021
Σ الأصول الثابتة	2230212	949046	949046	**Σالأموال الدائمة**	15557963	19691818	23981663
				الأموال الخاصة	14220655	18425269	20725114
				ديون الطويلة الأجل	1337308	1266549	3256549
Σالأصول المتداولة	64007965	60117166	59658653	**Σالخصوم المتداولة**	50680214	41374394	36626036
الأصول المتداولة للاستغلال	38568702	30938249	29656384	الخصوم متداولة للاستغلال	50680214	57066208	54504694
خزينة الأصول	27669475	30127963	30951315	خزينة الخصوم	_	4000004	6103005
Σ الأصول	66238177	61066212	60607699	**Σ الخصوم**	66238177	61066212	606067699

أولا: حساب مؤشرات التوازن المالي

يقوم البنك بدراسة التوازن المالي للمؤسسة لطالب القرض، ويقوم هذا التزام ضرورة تمويل الأصول الثابتة عن طريق الأموال الدائمة وتمويل الأصول المتداولة عن طريق ديون قصيرة الأجل أي ضرورة تحقيق التناسق بين الوسائل الاقتصادية التي تستخدمها المؤسسة والموارد المالية التي تسمح لها بالاحتفاظ بهذه الوسائل وبتعبير أخر تحقيق التناسق بين مصادر الأموال واستخدامها، ويتم تحليل التوازن المالي للمؤسسة عن طريق حساب المؤشرات التالية:

1. **حساب مؤشرات رأس المال العامل:** يهتم البنك الوطني الجزائري بحساب رأس المال

العامل للمؤسسة الطالبة للقرض وذلك باعتباره مؤشرا مهم لمعرفة قدرة المؤسسة الطالبة للقرض وذلك باعتباره مؤشرا مهما لمعرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل ويتم حساب رأس المال العامل للمؤسسة وفقا للعلاقة التالية:

رأس مال العامل=الموارد الدائمة–الاستخدامات الثابتة

رأس مال العامل=الأموال الدائمة– الأصول الثابتة

والجدول التالي يوضح رأس المال العامل للمؤسسة في السنوات الثلاثة للدراسة:

الجدول 10 : حساب رأس المال العامل(FR) للمؤسسة(الوحدة: ألف دينار جزائري)

المؤشر	سنة2019	سنة 2020	سنة 2021
الأموال الدائمة	15557963	19691818	23981663
الأصول الثابتة	2230212	949046	949046
رأس المال العامل(FR)	13327751	18742772	23032617

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف البنك.

التحليل:

نلاحظ من خلال الجدول (10) أن المؤسسة قد حققت رأس مال عامل موجب وذلك خلال الثلاث سنوات 2021،2020،2019 وهذا يدل على تمويل كافة الأصول الثابتة بالأموال الدائمة، وهو بمثابة هامش أمان بالنسبة للمؤسسة.

أيضا نلاحظ أنه كل سنة يرتفع حيث أنه كان في سنة 2019 يقدر ب 751 327 13 دج وتزايد في سنة 2020 حيث يقدر ب 772 742 18 دج وفي سنة 2021 يقدر ب 617 032 23 دج.

2. حساب مؤشر احتياجات رأس المال العامل:

احتياجات رأس المال العامل= (الأصول المتداولة–خزينة الأصول) – (الخصوم المتداولة –

خزينة الخصوم).

الجدول 11 :حساب احتياجات رأس المال العامل للمؤسسة(الوحدة: ألف دينار جزائري)

المؤشر	سنة 2019	سنة 2020	سنة 2021
الأصول المتداولة	64007965	60117166	59658653
خزينة الأصول	27669475	30127963	30951319
	36338490	29989203	28707338
الخصوم المتداولة	50680214	41374394	36626036
خزينة الخصوم	_	4000004	6103005
	50680214	37374390	30523031
احتياجات رأس مال العامل	-14341724	-7385187	-1815693

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف البنك

التحليل:

من خلال الجدول (11) نلاحظ أن احتياجات رأس المال العامل للمؤسسة سالب خلال الثلاث سنوات 2019،2020،2021 وهذا يدل على أن المؤسسة خصومها المتداولة أي الديون قصيرة الأجل تغطي أصولها المتداولة وبالتالي هي ليست بحاجة إلى تمويل أخر لتغطية أصولها المتداولة.

3. حساب الخزينة الصافية

الخزينة الصافية = خزينة الأصول – خزينة الخصوم

الخزينة الصافية = رأس مال العامل – احتياجات رأس مال العامل

الجدول 12 :حساب الخزينة الصافية للمؤسسة(الوحدة: ألف دينار جزائري)

المؤشر	سنة 2019	سنة 2020	سنة 2021
خزينة الأصول	27669475	30127963	30951315
خزينة الخصوم	_	4000004	6103005
الخزينة الصافية	27669475	26127959	24848310
رأس المال العامل	13327751	18742772	23032617
احتياجات رأس المال العامل	-14341724	-7385187	-1815693
الخزينة الصافية	27669475	26127959	24848310

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف البنك

التحليل:

من خلال الجدول (12) نلاحظ أن مستوى الخزينة ينخفض من سنة الى أخرى على التوالي ولكن رغم ذلك فالمؤسسة قد حققت خزينة موجبة في السنوات الثلاثة للدراسة2019،2020،2021 مما يدل على قدرة رأس مال العامل لهذه المؤسسة على تغطية الاحتياجات, ولكن هذا يعني تكلفة الفرصة الضائعة أو البديلة الذي يتوقع أن تفقده المؤسسة خلال احتفاظها بالأموال الفائضة مؤقتا في شكل نقدية بدلا من توجيه تلك الأموال إلى استثمارات مؤقتة.

ثانيا: تحليل النسب المالية للمؤسسة

يهتم البنك الوطني الجزائري بتحليل مجموعة كبيرة من النسب المالية للمؤسسات الطالبة للقرض وذلك لتقييم أداء هذه المؤسسات والحكم على وضعها المالي، وتقوم بعملية التحليل والتفسير ومقارنة النسب المالية للمؤسسة محل الدراسة مع المعايير المالية المستهدفة، ويمثل تحليل النسب المالية ركيزة أساسية يبني عليها البنك قراره للاقتراض.

وفيما يلي نقوم بعرض مختلف النسب التي يقوم البنك الوطني الجزائري بتحليلها:

1. **نسبة التمويل الدائم:** تعبر هذه النسبة عن مدى مساهمة الأموال الدائمة في تمويل الأصول الثابتة للمؤسسة وتحسب كما يلي:

نسبة التمويل الدائم =الأصول الدائمة/ الأصول الثابتة

الجدول 13 : حساب نسبة التمويل الدائم للمؤسسة(الوحدة: ألف دينار جزائري)

النسب المالية	سنة 2019	سنة 2020	سنة 2021
الأموال الدائمة	15557963	19691818	23981663
الأصول الثابتة	2230212	949046	949046
نسبة التمويل الدائم	6,97	20,74	25,26

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف البنك

التحليل:

من خلال الجدول رقم (13) نلاحظ أن المؤسسة في أمان لأن نسبة التمويل الدائم أكبر من الواحد في السنوات الثلاثة، حيث في سنة 2019 كانت نسبة التمويل الدائم 6,97 وارتفعت سنة 2020 إلى 20,74 أما سنة 2021فكانت 25,260.

2. **نسبة التمويل الذاتي:** تبين قدرة المؤسسة على تمويل الأصول الثابتة دون اللجوء إلى القروض البنكية وتحسب كما يلي:

نسبة التمويل الذاتي =الأموال الخاصة / الأصول الثابتة

الجدول 14 : حساب نسبة التمويل الذاتي للمؤسسة(الوحدة: ألف دينار جزائري)

النسب المالية	سنة 2019	سنة 2020	سنة 2021
الأموال الخاصة	14220655	18425269	20725114
الأصول الثابتة	2230212	949046	949046
نسبة التمويل الذاتي	6,37	19,41	21,83

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف البنك

التحليل:

من خلال الجدول رقم (14) نلاحظ أن نسبة التمويل الذاتي خلال الثلاث سنوات محل الدراسة 2019،2020،2021 أكبر من الواحد وبالتالي المؤسسة معتمدة في تمويل الأصول الثابتة على أموالها الخاصة دون اللجوء إلى القروض البنكية.

3. **نسبة الاستقلالية المالية:** تبين هذه النسبة درجة الاستقلالية التي تسمح بها يشترط أن تكون أكبر من النصف، وتعكس هذه النسبة طاقة المؤسسة في التدين ومدى اعتمادها على الأموال الخارجية وتحسب كما يلي:

نسبة الاستقلالية المالية =الأموال الخاصة/ الأموال الدائمة

الجدول 15 :حساب نسبة الاستقلالية المالية للمؤسسة(الوحدة: ألف دينار جزائري)

النسب المالية	سنة 2019	سنة 2020	سنة 2021
الأموال الخاصة	14220655	18425269	20725114
الأموال الدائمة	15557963	19691818	23981663
نسبة التمويل الدائم	% 91,40	% 93,56	%86,42

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف البنك

التحليل:

نلاحظ من خلال الجدول رقم (15) أن النسب الاستقلالية المالية للسنوات الثلاث تفوق النصف أي (0,5) 50%وبالتالي هذا يعني أن المؤسسة تعتمد في تمويلها على أموالها الخاصة إلا أننا نلاحظ أن هذه النسبة انخفضت سنة 2021 ولكنها مازالت تفوق

50 %من التمويل، وهذا يعني أن المؤسسة تتمتع بالاستقلالية المالية.

4. **نسبة الأموال الخاصة** : تبين مدى مساهمة الأموال الخاصة في تمويل أصول المؤسسة وتحسب كما يلي:

نسبة مرد ودية الأموال الخاصة = النتيجة الصافية/رأس المال

الجدول 16 :حساب نسبة الأموال الخاصة للمؤسسة(الوحدة: ألف دينار جزائري)

النسب المالية	سنة 2019	سنة 2020	سنة 2021
النتيجة الصافية	14220655	18425269	20725114
رأس المال	15557963	19691818	23981663
نسبة مرد ودية الأموال الخاصة	%5,28	%27,15	%18,56

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف البنك

التحليل:

من خلال الجدول رقم(16) نلاحظ أن نسبة مرد ودية الأموال الخاصة قد عرفت ارتفاعا في السنوات الثلاثة حيث بلغت النسبة سنة 2019 ما يعادل 5.8% ثم ارتفعت سنة 2020 لتصل إلى 27.15% وهذا راجع إلى ارتفاع رأس المال و ارتفاع النتيجة الصافية وانخفضت سنة 2021 لتصل إلى 18.56% و هذا راجع لانخفاض النتيجة مقارنة بارتفاع رأس المال.

5. **نسبة سيولة الخصوم:**

نسبة سيولة الخصوم = الأموال الخاصة/∑ الميزانية

الجدول 17 :حساب نسبة سيولة الخصوم (الوحدة: ألف دينار جزائري)

النسب المالية	سنة 2019	سنة 2020	سنة 2021
الأموال الخاصة	14220655	18425269	20725114
∑ الميزانية	66238177	61066212	60607699
نسبة التمويل الدائم	% 21,46	%30,17	%34,41

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف البنك

التحليل:

من خلال الجدول رقم (17) قدرت نسبة سيولة الخصوم خلال السنوات 2021، 2020،2019 على التوالي 21,46 %،30,17 %،34,41% وهي أكبر من المعيار المستهدف (10%) وهذا يعني أن الأموال الخاصة للمؤسسة تغطي 21,46 %،30,17 % 34,41،%

على التوالي من مجموع الخصوم وهذا مؤشر جيد يدل على أن المؤسسة تمتلك رأس مال مرتفع.

6. نسبة سيولة الخزينة:

نسبة السيولة الحالية = قيم جاهزة/الديون قصيرة الأجل

الجدول 18 حساب نسبة سيولة الخزينة (الوحدة: ألف دينار جزائري)

النسب المالية	سنة 2019	سنة 2020	سنة 2021
قيم جاهزة	27669475	30127963	30951315
الديون قصيرة الأجل	50680214	41374394	36626036
نسبة التمويل الدائم	%54,59	%72,81	%84,50

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف البنك

التحليل:

في الجدول رقم (18) نجد أن نسبة السيولة الحالية خلال السنوات الثلاثة للدراسة يقدر ب 54,59%، 72,81 %، 84,50% على التوالي وهو أكبر من المستوى المطلوب (50%) وهذا يدل على قدرة المؤسسة على تسديد ديونها القصيرة الأجل عن طريق النقدية المتاحة.

المطلب الثالث: اتخاذ القرار

بعد دراسة ملف القرض دراسة شاملة ومفصلة، يتم صياغة قرار منح القرض بناءا على لنتائج التحليل المتوصل إليها،حيث تمت الموافقة على منح القرض للمؤسسة من طرف الوكالة ومن طرف لجنة القروض الخاصة بالمديرية العامة للبنك الوطني الجزائري.

أولا: نتائج التحليل المالي

إن التحليل المالي للميزانيات وجدول حسابات النتائج للسنوات 2019،2020،2021 قد سمح بالوقوف على العديد من المؤشرات التي ساعدت البنك على الحكم على نشاط هذه المؤسسة فمن ناحية التوازن المالي نجد أن الأموال الدائمة للمؤسسة تغطي أصولها الثابتة مع وجود فائض من هذه الأموال لتغطية الأصول المتداولة ويتمثل هذا الفائض في رأس المال العامل الموجب يعكس الوضعية المالية الجيدة للمؤسسة، كما أن الأموال الخاصة تغطي جزء كبير من الديون طويلة الأجل وهذا ما يؤكد ملاءة المؤسسة واستقلاليتها المالية.

وفيما يخص السيولة نجد أن المؤسسة لها سيولة عالية وهذا ما يدل على قدرة المؤسسة على تسديد ديونها القصيرة الأجل عن طريق النقدية المتاحة.

ثانيا: تقرير المحلل المالي

بناءا على نتائج التحليل المتوصل إليها يقوم المحلل المالي بإعداد تقرير يوضح فيه رأيه بشأن طلب القرض المقدم كما يقوم بإعطاء تبريرات موضوعية لهذا الرأي، فالنظر إلى المؤسسة محل الدراسة وحسب ما ورد في تقرير المحلل المالي المعد في أفريل 2023 نجد

أن هذه المؤسسة قد نجحت من خلال هذا العقد في تعزيز مكانتها وهذا بفضل كفاءتها وسمعتها الحسنة مع المؤسسات المحلية.

كما جاء في تقرير المحلل عرض لمختلف نتائج التحليل المالي للقوائم المالية المشار إليها سابقا.

وعلى ضوء هذه النتائج يقترح المحلل الموافقة على طلب القرض المقدم من طرف المؤسسة والمتمثل في قرض استغلال قيمته الإجمالية 000 500 65دج وذلك كما يلي:

- ✓ تسبيقات على الفاتورة بقيمة:000 500 25 دج.
- ✓ اعتماد مستندي بقيمة:000 000 30 دج.
- ✓ كفالة بقيمة:000 000 10 دج.

على أن تضع المؤسسة تحت تصرف البنك الضمانات التالية:

- ✓ رهن حيازة للتجهيزات.
- ✓ مخزن معدات.
- ✓ كفالة شخصية من الشركاء تفوق قيمة القرض المطلوب.
- ✓ تأمينات على جميع المخاطر.

حيث سيسمح لها هذا القرض لمواجهة مختلف تكاليف الدورة الاستغلالية وسد الاحتياجات التمويلية للمشاريع المقترح انجازها.

كما يقوم نائب مدير الوكالة بدوره بإعداد تقرير يوضح فيه رأيه بشأن طلب القرض وذلك بالاستناد على نتائج التحليل المالي للقوائم المالية المعد سابقا من طرف المحلل المالي في البنك.

وقد تضمن تقرير نائب المدير معلومات عن المؤسسة الطالبة للقرض ونوع النشاط الذي تمارسه والإنجازات التي حققتها في السنوات الأخيرة.

ثالثا: اتخاذ القرار النهائي

بعد اتخاذ القرار بشأن طلب القرض الخاص بالمؤسسة محل الدراسة من طرف لجنة القروض الخاصة بالوكالة، يتم إرسال ملف القرض مرفقا بالدراسة المالية ومختلف التقارير الخاصة بهذه الدراسة إلى لجنة القروض الخاصة بالمديرية العامة للبنك الوطني الجزائري بالجزائر العاصمة وهي الوحيدة التي يكون لها صلاحية اتخاذ القرار النهائي بشأن طلب القرض وهناك تمت الموافقة النهائية على منح القرض إلى المؤسسة محل الدراسة.

وبعد حصول المؤسسة على الموافقة النهائية بمنح القرض يقوم البنك بإعداد تسريح بالالتزام وهو عبارة عن وثيقة يحدد فيها طبيعة وقيمة ومدة القرض، كما يحدد فيها معدل الفائدة المطبقة على القرض حيث تحتسب وكالة البنك الوطني الجزائري ببومرداس معدل

(8,25 %)على قروض الاستغلال معدل (5,25 %)على قروض الاستثمار.

الخلاصة:

تكتسي الدراسة الميدانية أهمية كبيرة فمن خلالها يتم تحصيل المعلومات فضلا عن إسقاط الجانب النظري على أرض الواقع, حيث تم اختيار البنك الوطني الجزائري BNA كمحل للدراسة و من أجل إبراز الدور الذي يلعبه التحليل المالي للقوائم المالية لمؤسسة اقتصادية طالبة القرض لاتخاذ قرارات منح القرض من عدمه.

و مما سبق فإن البنك من خلال دراسته لملف طلب القرض المقدم من طرف المؤسسة المعنية يعتمد أساسا على عنصرين هما : الضمانات المقدمة من طرف العميل بالإضافة إلى تحليل القوائم المالية و منه اتخاذ قرار منح القرض يعتمد على النتائج المحصل عليها من خلال هذه الدراسة, فكلما كانت هذه النتائج إيجابية كلما تضاعف احتمال قبول القرض.

الخاتمة

خاتمة:

إن التحليل المالي للقوائم المالية ذو أهمية بالغة حيث عن طريقه يمكن معرفة المركز المالي لأي مؤسسة اقتصادية و يبرز الوضع المالي للعميل أو المؤسسة طالبة القرض و قدرتها على الوفاء بالتزاماتها اتجاه البنك المقرض ،و البنوك التجارية باعتبارها من المؤسسات لاقتصادية هي الأخرى تستعمل التحليل المالي للقوائم المالية بدرجة كبيرة معتمدة على أدواته المختلفة للتحليل خصوصا النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي لكونه يساعدها في اتخاذ قرارات سليمة تجعلها تتوخى الأخطار الناجمة عن منح القروض في عملياتها المالية، إذن فهو الذي يطمئن البنك عندما يقبل على منح قرض معين ،فيقوم المحلل المالي بعملية التحليل المالي للقوائم المالية حيث لا يباشر عمله مع بداية المشروع بل قبل بدايته فيعمل جاهدا على دراسة المشروع آو بالأخص الوضعية المالية للمؤسسة الطالبة للقرض و الإحاطة بجميع الجوانب ما إذا كان المشـــروع يدر أرباحا تعود على البنك و هل هو مشروع ناجح أم فاشل؟ ليقرر البنك في الأخير قبول أو عدم قبول منحه القرض.

1-اختبار صحة فرضيات الدراسة:

من خلال دراستنا للموضوع توصلنا إلى اختبار فرضيات الدراسة كالأتي:

الفرضـــية الأولى: القوائم المالية مصـــدر للمعلومات المالية التي يحتاجها المســـتثمرون وأطراف أخرى من داخل وخارج المؤسسة، وهذا ما تم إثباته حيث أن البنك طرف خارجي لكن تمثيل القوائم المالية مصدر للمعلومات المالية التي يحتاجها من هذه المؤسسة الطالبة للقرض ليدرس وضعيتها المالية وهذا ما يثبت صحة الفرضية.

الفرضـــية الثانية: القرض البنكي هو الثقة التي يوليها البنك لعميله في إتاحة مبلغ من المال لاستخدامه في غرض محدد ويتم سداده بشروط معينة، وهذا ما تم إثبات صحته فعلا من خلال الجانب النظري.

الفرضية الثالثة: فيما يتعلق بهذه الفرضية والتي تبين اعتماد البنك الوطني الجزائري على القوائم المالية بدرجة كبيرة لدراسة طلبات القرض فقد تم إثباتها وذلك أن المؤسسة الطالبة للقرض عليها تقديم قوائمها المالية للسنوات الثلاث.

الفرضـــية الرابعة: التحليل المالي للقوائم المالية له تأثير كبير على قرارات منح القروض في البنك الوطني الجزائري وذلك باعتماده على النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي.

وقد تم إثبات صـحة الفرضـية من خلال الدراسـة من الجانب النظري والجانب التطبيقي أيضـا، حيث أن كل أداة من أدوات التحليل المالي من النسـب المالية ومؤشـرات التوازن المالي تمس كل الجوانب المالية للمؤسسة ومعرفة وضعها المالي وبالتالي توضح وتساعد على اتخاذ القرار الصحيح الذي لا يضر البنك عند إقراض هذه المؤسسة.

2-نتائج الدراسة:

بعد التطرق إلى هذه الدراسـة توصـلنا من خلال فصـولها النظرية والتطبيقية إلى النتائج التالية:

- التحليل المالي للقوائم المالية من أهم الوسـائل التي يتم بها عرض نتائج الأعمال والمساهمة في تحليل الوضعية المالية للعميل إذ يسمح بالمراقبة المالية للمؤسسة ومعرفة وتحديد احتياجات التمويل أي قدرة العميل أو المؤسـسـة المالية ومن خلالها يمنح القرض أو لا يمنح.

- القروض البنكية هي أهم الأعمال التي يقوم بها البنك والفوائد على القرض هي الإيرادات لذا يقوم البنك بدراسة ملفات القرض حتى يضمن سداد مبلغ القرض مع الفائدة من طرف المؤسسة الطالبة للقرض.

- القوائم المالية هي مصـدر للمعلومات المالية التي يحتاجها البنك لأجل دراسـة ملف طلب القرض.

– إن التحليل المالي السليم عملية هامة لنجاح إستراتيجية المؤسسة المالية، وهو ما يؤكد الدور الفعال الناجع لتحقيق التوازن بين الأصول والخصوم.

– يعتمد البنك الوطني الجزائري على التحليل المالي للقوائم المالية (الميزانية، جدول حسابات النتائج، تدفق الخزينة، الملحق).

لمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة الطالبة للقرض وعلى ضوء النتائج يتخذ القرار لمنح القرض من عدم منح القرض للمؤسسة الطالبة للقرض.

3–التوصيات: انطلاقا من النتائج يمكن تقديم جملة من التوصيات:

– ضرورة المراقبة الدائمة لمسئولي المؤسسات المالية لموظفيها خاصة إذا علمنا أن أجال دراسة الطلبات طويلة نوعا ما.

– تطبيق التقنيات الجديدة في تقديم القروض أي الاعتماد على نماذج حديثة في تقديرها للمخاطر بدلا من الطرق الكلاسيكية من اجل استغلال أحسن للمعلومات من جهة وربح الوقت من جهة أخرى.

– ضرورة الاهتمام بالتحليل المالي من خلال تعيين الموظفين ذوي خبرة وكفاءة عالية.

– توفير برامج للإعلام الآلي متطورة للمساعدة في دراسة القوائم المالية وذلك لوجود عدد كبير من الملفات يسهل معالجتها بطريقة سريعة وبالتالي ربح الوقت، الجهد والتكلفة.

4–أفاق الدراسة:

من خلال دراستنا لدور التحليل المالي للقوائم المالية في اتخاذ قرارات منح القروض في البنك وبعد استخلاصنا للنتائج المذكورة، نرى أنه مازالت بعض النقائص ونظرا لاتساع موضوع الدراسة، يمكن التطرق لتلك النقاط التي لم نتطرق إليها في دراستنا وتكون أساسا لبحوث لاحقة، نضع عناوين يمكن آن تكون محل دراسة في المستقبل:

– أهمية التحليل المالي للقوائم المالية في رفع مرد ودية المؤسسة الاقتصادية.

- دور التحليل المالي للقوائم المالية في الرقابة على أداء المؤسسة الاقتصادية.

- تأثير التحليل المالي للقوائم المالية على اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1. امين السيد احمد لطفي، "**التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة**"، الدار الجامعية، مصر، 2006

2. بركات عباس علي، عبد الله عزت، " **مدخل إلى علم الإدارة**"، ط 2، وحدة الحدباء لطباعة والنشر، العراق، 1998

3. جميل احمد توفيق، " **الإدارة المالية**"، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1980

4. حسن محمد كامل، " **التحليل المالي** "، دار النشر، سنة 1986

5. حمزة محمود الزبيري، "**التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل**"، مؤسسة الوارق للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 1976

6. حنفي عبد الغفار، "**أساسيات التحليل المالي ودراسة الجدوى**"، الدار الجامعية للطباعة والنشر الإسكندرية، 2004

7. خلدون إبراهيم شريفات، " **إدارة وتحليل مالي** "، دار وائل للنشر، 2001

8. الطاهر لطرش، "**تقنيات البنوك**"، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2003

9. عامر عبد الله، "**التحليل والتخطيط المالي المتقدم**"، دار البداية ناشرون وموزعون، الأردن، 2015

10. عبد الحميد عبد المطلب، "**البنوك الشاملة وعمليات إدارتها**"، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000

11. عبد الله علي خلف، وليد ناجي الحيالي، "**التحليل المالي (للرقابة عن الأداء والكشف عن الانحرافات)**"، مركز الكتاب الأكاديمي للنشر والتوزيع، الأردن، 2015

12. علي الشرفاوي، "**العملية الإدارية وظيفة المديرية**"، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2002

13. علي حسين، "**نظرية القرارات الإدارية**"، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2008

14. محمد سعيد سلطان، "**إدارة البنوك**"، دار الجامعية للنشر، مصر، 2005

15. محمد كمال خليل الحمزاوي، "**اقتصاديات الائتمان دراسة تطبيقية للنشاط الائتماني وأهم محدداته**"، **منشأة المعارف، الإسكندرية**، مصر، 1994

16. محمد محمود عبد ربه، "**محاسبة التكاليف**"، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2000

17. منعم زمرير المونسي، "**اتخاذ القرارات الإدارية**"، دار اليازوري للنشر، عمان، ط 1، 1998

18. منير ابراهيم هنيدي, إدارة البنوك التجارية **"مدخل اتخاذ القرارات"**,المكتب العربي الحديث, مصر, الطبعة 3, 2000,ص 217

19. مهند حنا نقولا عيسى، "**إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية**"، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010

20. نادرة أيوب، "**نظرية القرارات الإدارية**"، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 1996

21. نعيم نمر داوود، " **التحليل المالي دراسة نظرية تطبيقية**"، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، 2012

22. وليد ناجي الحيالي، " **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي**"، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009

23. يونس قريش، الياس بن ساسي، " **التسيير المالي**"، دار وائل للنشر، الأردن، 2006

ثانيا: الرسائل العلمية

24. آفين فائق، " **أثر تنويع محفظة القروض في عائد ومخاطر المحفظة (دراسة تطبيقية)**"، رسالة ماجيستر في العلوم المالية والمصرفية، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، 2015

25. ايت وازو زاينة، " **مسؤولية البنك المركزي في مواجهة الأخطار المصرفية**"، رسالة دكتوراه في العلوم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2012

26. إيمان انجرو، " **التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض (المصرف الصناعي السوري)**"، رسالة ماجيستر، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا، 2006-2007

27. بودية خالد، "**أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري على مكونات القوائم المالية المحاسبية والمالية للمؤسسات الاقتصادية**"، مذكرة ماجيستر تخصص محاسبة، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2006-2007

28. تشيكو عبد القادر، " **إشكالية القروض المتعثرة في الجزائر وطرق إدارتها**"، رسلة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2015-2016

29. سعاد اليمين، " **استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها**"، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماجيستر في العلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009

30. سعاد حاوي، " **دور القروض في تفعيل الاستثمارات دراسة تطبيقية بمصرف القرض الشعبي الجزائري**"، رسالة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلسمان، 2014

31. شيخ عبد الحق، "**الرقابة على البنوك التجارية**"، رسالة ماجيستر في القانون، تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2009

32. فاتح سردوك، "**جدول سيولة الخزينة في ظل النظام المحاسبي المالي**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في عوم التسيير تخصص محاسبة، الجزائر، 2012

33. مريدي عبد الوهاب، " **القياس المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية**"، مذكرة ماجيستر في المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، 2009-2010

34. مريدي عبد الوهاب، **القياس المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير تخصص محاسبة، جامعة المدية، 2009-2010

35. نعيمة شباح، "**دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الجزائرية**"، مذكرة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2007

36. الياس بدوي، "**دور تطبيق النظام المحاسبي المالي وفق المعايير الدولية في معالجة أثر التضخم من القوائم المالية**"، رسالة ماجيستر، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2009-2010

ثالثا: المجلات العلمية

37. إسماعيل سبتي وأخرون، " **استخدام مؤشرات التسيير المالي والمحاسبي في ترشيد قرارات المؤسسة الإعلامية الرياضية مجموعة Bein القطرية أنموذجا**"، حوليات جامعة الجزائر 1، المجلد 35، العدد 4، 2021

38. بن قطيب علي، حطاب دلال، " **أهمية إعداد وعرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية دراسة مقارنة بين المعيار المحاسبي رقم 01 والنظام المحاسبي المالي**"، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، جمعة المسيلة، المجلد 4، العدد 01، 2019

39. زوينة مخلخل، يحاوي مفيدة، " **دور القوائم المالية في اتخاذ القرار التمويلي بشركات المساهمة الجزائرية دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة**"،

مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة، المجلد 14، العدد 03، 2020

40. عقاري مصطفى، "**المعيار المحاسبي الدولي رقم 01: عرض القوائم المالية**"، مجلة ابحاث الاقتصادية والإدارية، كلية العلوم الاقتصادية، وعلوم التسيير، بسكرة، العدد الأول، 2007

41. علي سايح جبور، "**التدقيق الخارجي كآلية لحوكمة الشركات وتحسين جودة القوائم المالية دراسة استطلاعية لآراء عينة من محافظي الحسابات**"، مجلة المنهل الاقتصادي، جامعة الشهيد لخضر حمه، الوادي، المجلد 5، العدد 01، ماي 2022

42. عيساوي نصر الدين، قاسي ياسمينة، " **آلية تسيير مخاطر القروض البنكية وطرق الوقاية منها دراسة حالة بنك الوطني الجزائري لولاية تيبازة**"، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، د.ب، مجلد 6، العدد 01، افريل 2022

43. فوزي الحاج احمد، رحيمة العيفة، سارة بوضياف، " **المنظور الأخلاقي للمحاسبة الإبداعية وأثره على القوائم المالية**"، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، المجلد 6، العدد 1، 2021

44. كومني نور الدين، بلقاضي بلقاسم، "**مدى توافق القوائم المالية حسب معايير المحاسبة الإسلامية مع معايير المحاسبة الدولية**"، مجلة المنهل الاقتصادي، جامعة الشهيد لخضر حمة، الوادي، المجلد 5، أكتوبر 2022

45. لزهر خالدي وشيخ عبد القادر، " **تأثير أساليب المحاسبة الإبداعية على مصداقية القوائم المالية – دراسة مجموعة من المؤسسات**–"، مجلة المحاسبة التدقيق والمالية، جامعة خميس مليانة، عين الدفلى، الجزائر، المجلد 3، العدد 01، 2021

46. لوراتي إبراهيم، " **القروض البنكيـة وإجراءات منحهـا**"، مجلـة الحقوق والعلوم الإنسـانية، دراسـات اقتصـادية، مجلة دراسـات اقتصـادية، جامعة زيان عاشـور، الجلفة، المجلد 10، العدد 01، 2016

رابعا: المطبوعات العلمية

47. بن دريس حليمة، " **محاضـرات في مقياس الأعمال البنكية**"، موجهة لطلبة السـنة الأولى ماسـتر تخصـص قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السـياسـية، جامعة جيلالي ليابس، جامعة 19 مارس 1962، سيدي بلعباس، 2021-2022

48. سـاجي فاطمة، "**مطبوعة في مقياس التحليل المالي**"، موجهة لطلبة السـنة الثالثة، تخصـص إدارة مالية ومالية التأمينات والبنوك، كلية العلوم الاقتصـادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2016-2017

خامسا: التقارير الدولية

49. المجموعة الاسـتشـارية لمسـاعدة الفقراء، "**اتفاقيات القروض التجارية دليل فني لمؤسسات التمويل الأصغر**"، البنك الدولي، 2006

سادسا: القوانين

50. الجريدة الرسـمية، القانون 07- 11، المتضـمن النظام المحاسـبي المالي، المؤرخ في 15 ذي القعدة 1428 هـ الموافق ل 25 نوفمبر 2007، المادة 25، العدد 74

سابعا: المواقع الالكترونية

51. رقيق بن عيسـى، " **محاضرات في مقياس النظام المحاسـبي المالي**"، على الموقع الإلكتروني https://elearning.univ-djelfa.dz

52. قصـــابي الياس، "**تحليل القوائم المالية كأداة لتقييم الأداء المالي للمؤســـســـة، المؤتمر الوطني حول التشـــخيص المالي في المؤســـســـات الاقتصـــادية**"، على الموقع الإلكتروني https://revue.umc.edu.dz

الملاحق

BELHOUDJA KHEIRA
CITE KOUADRIA SECTION 04 GR PR N°442 LOC N°01
OULED MOUSSA Wilaya de BOUMERDES

OULED MOUSSA LE 19/02/2023

A
Monsieur le Directeur de la Banque
Nationale d'Algérie Agence de BOUMERDES

Objet : demande Renouvellement
de crédit d'exploitation

J'ai l'honneur de venir par la présente solliciter votre haute bienveillance de bien vouloir me renouveler les lignes de crédit d'exploitation pour le bon Déroulement de mes chantiers signés avec la SONELGAZ Soit :

-Avance sur facture de 25.500.000,00 DA
-Traite Avalisé de de 30.000.000,00 DA
-Caution de Bonne Exécution margées à 100 % de 10.000.000,00 DA

Veuillez agréer, Monsieur le directeur, mes salutations les plus distinguées.

Cachet et Signature

Série G n°11 (2015)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

وزارة المالية
MINISTERE DES FINANCES

المديرية العامة للضرائب
DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

service

Numéro d'Identification Fiscale : 12BG1140A00406928 | | | | | |

Article d'imposition 13120027M04021

مفتشية الضرائب بأولاد موسى
وصول يوم ... رقم ...
07 DEC

DECLARATION DES BENEFICES PROFESSIONNELS

IMPOT SUR LE REVENU GLOBAL
(Régime du Bénéfice Réel)

TAXE SUR L'ACTIVITE PROFESSIONNELLE

Déclaration à faire parvenir au service du lieu de votre activité avant le 1er Mai

ANNEE D'IMPOSITION.....2022.....
RESULTAT DE L'EXERCICE.....2021.....
PERIODE DU 01-01-2021 ...AU...31-12-2021

Timbre à date du service

A IDENTIFICATION DE L'ENTREPRISE :

1) Désignation de l'Entreprise (Non et Prénoms ou raison sociale): ...BELHOUDJA KHEIRA.....

2) Date et lieu de Naissance : 09-03-1967 à TIARET

3) Nature des activités exercées (Souligner l'activité principale) : ENT TRVX electricite

Code Activité : | | | | | | Numéro du Registre de Commerce : | | | | | | | | |

Numéro (s) de compte (s), Bancaire (s) ou CCP : .....

4) Adresse du siège de l'entreprise ou du principal établissement :

-au 1er janvier 20.....20 Rigne Commercial Lot MM N-01 ouled Moussa

Téléphone.....Fax.....Email.....

-au 1er janvier 20..... (en cas de changement d'adresse en cours d'année)(*).....

Téléphone.....Fax.....Email.....

5) Adresse des établissements secondaires : (Si le cadre est insuffisant, joindre un état suivant le même modèle)

Désignation de l'établissement	Adresse de l'établissement	N° Article	commune	wilaya

6) Adresse du domicile du déclarant ou des associés pour les sociétés de personnes et numéro d'identification fiscal de chacun d'eux :

Nom et Prénom	Part de bénéfice	Adresse	NIF
.....	.....	.....	.....
.....	.....	.....	.....
.....	.....	.....	.....
.....	.....	.....	.....

TENUE DE COMPTABILITE

☐ PESONNEL SALARIE DE L'ENTREPRISE

☒ CABINET DE COMPTABILITE: .....ANARA Ouassila.....

Adresse .....

Comptable Agréé
Expert-Comptable
Commissaire aux comptes

Numéro d'Identification Fiscale | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | |

(*)En cas de changement d'adresse en cours d'année, mentionner également l'ancienne adresse.

B RECAPITULATION DES ELEMENTS D'IMPOSITION :

(2015)

A- IMPOT SUR LE REVENU GLOBAL :
(RESULTAT FISCAL) :

DA

a) Résultat comptable : Bénéfice : [X] ou Perte : [ ] 3 218 157

b) Résultat Fiscal : Bénéfice : [X] ou Perte : [ ] 3 195 259

Dont :

- Bénéfices exonérés : (Taux d'exonération) % .....
- Bénéfices réinvestis au cours de l'exercice : .....

B- TAXE SUR L'ACTIVITE PROFESSIONNELLE :

NATURE DES OPERATIONS	NATURE DES OPERATIONS REALISEES	MONTANT BRUT DU CHIFFRE D'AFFAIRES (avant application de la réfaction)
OPERATIONS IMPOSABLES		DA.
Montant des opérations de ventes en gros portant sur les produits dont le prix de vente comporte plus de 50% de droits indirects	.....	
Montant des ventes au détail, portant sur les produits dont le prix de vente comporte plus de 50% de droits indirects	.....	
Opérations de ventes en gros	.....	
Autres opérations ouvrant droit à la réfaction ..... SNV/ENC	.....	3 8 8 1 9 0 1 2
Ventes et opérations ne bénéficiant pas de réfaction	.....	
MONTANT TOTAL DU CHIFFRE D'AFFAIRES IMPOSABLE (1) :		3 8 8 1 9 0 1 2
OPERATIONS EXONEREES :		
.....	.....	
.....	.....	
.....	.....	
.....	.....	
MONTANT TOTAL DU CHIFFRE D'AFFAIRES EXONERE (2)	.....	
MONTANT DU CHIFFRE D'AFFAIRES GLOBAL REALISE (1) + (2)		3 8 8 1 9 0 1 2

A B. Mena.. le ...30/11/2022.

Cachet et signature

N.B : Si vous faites la déclaration au nom de la succession d'un contribuable décédé, indiquez au dessous de votre signature vos noms, prénoms et adresse.

وزارة المالية
MINISTERE DES FINANCES

المديرية العامة للضرائب
DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

Série G n° 01 (2016)

Numéro d'Identification Fiscale 19671402400193

Article d'imposition .....

IMPOT SUR LE REVENU GLOBAL
ANNEE 20...22

DECLARATION DES REVENUS DE L'ANNEE 20 21

Déclaration à faire parvenir au service du lieu de votre activité avant le 1er Mai

Timbre à date du service

IDENTIFICATION DU CONTRIBUABLE :

I- Nom (1) : BOUHAMZA Prénoms : KHEIRA
(Souligner le prénom usuel)

Date et lieu de naissance : 09/03/1967 à TIARET

Profession : ..... N° de carte de séjour (pour les étrangers) .....

Adresse du domicile habituel

Au 1er Janvier 20 20 Hai 1500 Logts BT N: 12 N: 13 ..... Code postal : .....
aoued Fodda

Au 1er Janvier 20 .....
..... Code postal : ..... (En cas de changement d'adresse en cours d'année).

Numéro de compte : Trésor ....., Bancaire : ..... Postal : .....

Téléphone ..... Fax ..... Email .....

(1) pour les femmes mariées, indiquer le nom de jeune fille.

II- SITUATION DE CHARGES DE FAMILLE (Au 1er Janvier de l'année d'imposition)

Célibataire ☐ Marié (e) ☒ Veuf (ve) ☐ Divorcé (e) ☐ (Cocher la case correspondante)

Nom de famille et prénom usuel du conjoint : ..... Date et lieu de mariage : .....
(pour l'épouse, indiquer le nom de jeune fille) Date et lieu de divorce : .....

Date et lieu de naissance du conjoint : .....

Numéro d'Identification Fiscale du conjoint

Nombre d'enfants vivants : ..... Nombre d'enfants à charge : .....

III- DEMANDE D'IMPOSITION COMMUNE AVEC LE CONJOINT

Je soussigné (e), ...

Ainsi que mon conjoint Né (e), ...

Demandons une imposition commune pour le calcul de l'impôt sur le revenu global de l'année 20.....

A ..... Le .....

(Signature des deux époux)

NB : L'imposition commune donne droit à un abattement de 10% sur le revenu global imposable (Art. 6.3 CIDTA)

4) REVENUS DES CAPITAUX MOBILIERS

	Montant brut (*) DA	Colonnes réservées au service
1° Valeurs mobilières :		
a) Produits des valeurs mobilières, actions, parts de fondateur, obligations, titres rente...	.....	
b) Tantièmes et jetons de présence (sauf lorsqu'ils présentent le caractère de salaires au point de vue fiscal	.....	
c) Parts des sociétés à responsabilité limitée.....	.....	
d) Parts d'intérêts dans les sociétés de personnes ayant opté pour le régime fiscal des sociétés de capitaux.....	.....	
2° Revenus de créances, dépôts, cautionnements et autres placements		
a) Montant brut :	.....	
b) Fraction des intérêts supérieure à 50 000 DA ouvre droit au crédit d'impôt..... (Art. 104 du CIDTA)	.....	
TOTAL NET à inscrire à la récapitulation	.....	

(*) En cas d'imposition commune, mentionner les revenus perçus par le conjoint et les enfants à charge

5) TRAITEMENTS ET SALAIRES, INDEMNITES, EMOLUMENTS ET REMUNERATIONS DIVERSES

Professions exercées

Vous : .....

Conjoint (*) : .....

Enfants à charge : .....

Noms et adresses des employeurs :

.....

.....

.....

	Enfants à charge DA	Conjoint (*) DA	Vous DA
Sommes perçues en espèces	.....	.....	.....
Avantages en nature (avant déductions des retenues IRG à la source).....	.....	.....	.....
Total à inscrire à la récapitulation			.....

(*) En cas d'imposition commune.

B- REVENUS ENCAISSES HORS D'ALGERIE directement ou indirectement (*)
(Joindre un état indiquant le montant des revenus par catégorie en suivant l'ordre des paragraphes précédents).

	DA
Total à inscrire à la récapitulation	.....

(*) En cas d'imposition commune, mentionner les revenus perçus par le conjoint et les enfants à charge

V- CHARGES A DEDUIRE SUR LE REVENU GLOBAL (Article 85 du code des Impôts directs)

1 – INTERETS DES EMPRUNTS DES DETTES CONTRACTEES A TITRE PROFESSIONNEL (*) AINSI QUE CEUX CONTRACTES AU TITRE DE L'ACQUISITION OU LA CONSTRUCTION DE LOGEMENTS

Organisme ou personne en bénéficiant	Date et nature des contrats	Intérêt payés à l'exclusion des annuités de remboursement DA
	TOTAL à déduire.....	.....

(*) A l'exception de ceux qui on donné lieu à déduction au niveau de l'une des catégories de revenus prévus dans les cadres (1 à 5).

2 – AUTRES DEDUCTIONS AUTORISEES PAR LA LOI :
(A l'exception des charges déduites des revenus catégoriels)

	DA	Colonnes réservées au service
- Pensions alimentaires	.....	
- Police d'assurance contractée par le propriétaire bailleur	.....	
- Cotisations d'assurances vieillesse et d'assurances versées à titre personnel ...	.....	
TOTAL	.....	

VI- RECAPITULATION DES REVENUS

1 – Revenus non cumulable

	DA
• – Revenus fonciers :	.....

2 – Revenus cumulable

	DA
• – Revenus agricoles :	.....
• – Bénéfices professionnels :	3425259
• – Revenus des capitaux mobiliers :	.....
• – Traitements et salaires :	.....
• – Revenus encaissés hors d'Algérie directement ou indirectement : ...	.....
TOTAL revenus cumulables	3425259

CHARGES A DEDUIRE

	DA
1) – Intérêts des emprunts et des dettes :	.....
2) – Déductions autorisées :	.....
TOTAL des charges	.....

DIFFERENCE OU REVENU NET GLOBAL : (Total des revenus cumulatifs – TOTAL des charges)	3425259

Retenues à la source justifiées ouvrant droit à un crédit d'impôt déductible de l'IRG annuel	Montant DA
• Traitements des salaires	.....
• Revenus des capitaux mobiliers	.....
• Honoraires versés par l'état, des collectivités locales, les organismes publics et les entreprises à des personnes - exerçant une activité relevant des professions libérales	.....
TOTAL des retenues autorisées	.....

A B. Mokaitis 30/11/2022
Signature

الملاحق

ADMINISTRATION DES IMPOTS
WILAYA
de : BOUMERDES
Commune
de : OULED MOUSSA

Cadre à remplir par l'inspection des Impôts
de .....
Accusé de réception envoyé
le .....

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

Déclaration des Traitements et émoluments divers payés pendant l'année 2021

Retenues à la source au titre de l'Impôt sur le Revenu Global (I.R.G.)

VERSEMENT FORFAITAIRE

Par Mr : BELHOUDJA KHEIRA
(Nom et prénom ou raison sociale)

Profession ENT,TRVX,ELECTRICITE

Adresse de la Direction de l'entreprise { actuellement : LIGNE COMM,LOT N 01 OULED MOUSSA
au 1er janvier : Idem

Numéro d'Identification statistique → 296714010046928

MONTANT des salaires bruts versés 1213360DA

LA PRESENTE DECLARATION DOIT PARVENIR A L'INSPECTION DES IMPOTS AVANT LE 1er AVRIL QUI SUIT L'ANNEE POUR LAQUELLE LE SOMMES ONT ETE RETENUES

I. - RACAPITULATION GENERALE

A - Montant des sommes versées à la caisse du Receveur et se rapportant aux traitements, salaires,payés pendant l'année 2021

MOIS auquel se rapportent les sommes versées	DATE de la quittance	SOMME VERSEES des traitements servant de base au calcul des retenues IRG	SOMME VERSEES des pensions servant de base au calcul des retenues IRG	MONTANT TOTAL NET Versement forfaitaire 6%	MONTANT TOTAL NET Versement forfaitaire 3%	RETENUES A LA SOURCES VERSEES IRG Traitements et Salaires	RETENUES A LA SOURCES VERSEES I.R.G Pensions
Mois de Janvier		25 480,00					
Mois de Février		25 480,00					
Mois de Mars		114 078,51				0,00	
Mois de Avril		252 980,00					
Mois de Mai		NEANT					
Mois de Juin		314 860,00				56 514,00	
Mois de Juillet		80 080,00					
Mois de Aout		80 080,00					
Mois de Septembre		80 080,00				0,00	
Mois de Octobre		43 680,00					
Mois de Novembre		43 680,00					
Mois de Decembre		43 680,00				0,00	
Complément 15%							
TOTAL IMPOSABLE		1 104 158,51				56 514,00	
Montant des salaires exonérés							

B - Montant des droits dus à raison des rémunérations versées pendant l'année ...2021

NATURE des Impôts et taxes (1)	Somme payées en espèces (2)	Rémunérations allouées en nature (3)	Salaires imposables (4)	Pourboire Indémnités diverses (5)	Montant net des sommes imposable (2+3+4+5)	Montant total des sommes Dues (7)	Montant total des sommes versées (8)	RESTE DUE ou TROP-VERSES (7-8)
Versement forfaitaire 6%	0,00	0,00		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Versement forfaitaire 3%	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
I.R.G. Salaires			1 104 158,00	0,00	1 104 158,00	56 514,00	56 514,00	0,00
I.R.G. Pensions	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00

(b) La somme inscrite dans cette colonne sera,si elle correspond à une insuffisance de versement remise immediatement au receveur avec un bordereau avis Série G N° Mod 50,Dans le cas contraire,l'excédent sera imputé sur le prochain versement ou réclamé au Directeur des impôts de Wilaya,en restitution,avant le 1er avril .....

TOTAL (6) { 0,00

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION | NIF 296714010046928

Désignation de l'entreprise: BELHOUDJA KHEIRA

Activité: TRAVAUX D'ELECTRICITE

Adresse: LIGNE COMMERCIALE LOT 111 N°01 OULED MOUSSA-BOUMERDES

Exercice clos le 31/12/21

BILAN (ACTIF)

ACTIF	2021			2020
	Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisations corporelles				
Terrains				
Bâtiments				
Autres immobilisations corporelles	11 864 656	10 915 610	949 045	949 045
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours				
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants				
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	**11 864 656**	**10 915 610**	**949 045**	**949 045**
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	1 239 854		1 239 854	2 739 099
Créances et emplois assimilés				
Clients	27 392 698		27 392 698	27 250 104
Autres débiteurs	74 786		74 786	
Impôts et assimilés				
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	30 951 314		30 951 314	30 127 963
TOTAL ACTIF COURANT	**59 658 653**		**59 658 653**	**60 117 166**
TOTAL GENERAL ACTIF	**71 523 309**	**10 915 610**	**60 607 699**	**61 066 212**

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION | NIF 296714010046920

Désignation de l'entreprise: BELHOUDJA KHEIRA

Activité: TRAVAUX D'ELECTRICITE

Adresse: LIGNE COMMERCIALE LOT 111 N°01 OULED MOUSSA-BOUMERDES

Exercice clos le 31/12/21

07 DEC. 2022

BILAN (PASSIF)

	2021	2020
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	17 479 557	14 490 321
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)		
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	3 248 557	3 934 947
Autres capitaux propores - Report à nouveau		
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	**20 728 114**	**18 425 268**
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières	3 256 549	1 266 549
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II	**3 256 549**	**1 266 549**
PASSIFS COURANTS:		
Fournisseurs et comptes rattachés	21 810 650	29 086 057
Impôts	8 152 381	7 616 930
Autres dettes	560 000	671 403
Trésorerie passif	6 100 002	4 000 002
TOTAL III	**36 623 035**	**41 374 394**
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	**60 607 699**	**61 066 212**

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d"états financiers consolidés

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION | NIF 296714010046928

Désignation de l'entreprise: BELHOUDJA KHEIRA

Activité: TRAVAUX D'ELECTRICITE

Adresse: LIGNE COMMERCIALE LOT 111 N°01 OULED MOUSSA-BOUMERDES

Exercice du 01/01/21 au 31/12/21

COMPTE DE RESULTAT

07 DEC 2022

RUBRIQUES		2021		2020	
		DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises					
Production vendue	Produits fabriqués				
	Prestations de services				
	Vente de travaux		46 452 466		75 986 973
Produits annexes					
Rabais, remises, ristournes accordés					
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes			**46 452 466**		**75 986 973**
Production stockée ou déstockée					
Production immobilisée					
Subventions d'exploitation					
I-Production de l'exercice			**46 452 466**		**75 986 973**
Achats de marchandises vendues					
Matières premières		31 245 000		24 880 521	
Autres approvisionnements					
Variations des stocks					
Achats d'études et de prestations de services					
Autres consommations				11 000	
Rabais; remises, ristournes obtenus sur achats					
Services extérieurs	Sous-traitance générale	9 454 850		40 935 173	
	Locations			3 752 485	
	Entretien, réparations et maintenance	76 698		54 695	
	Primes d'assurances	220 640			
	Personnel extérieur à l'entreprise				
	Rémunération d'intermédiaires et honoraires				
	Publicité				
	Déplacements, missions et réceptions				
Autres services		78 493		60 545	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs					
II-Consommations de l'exercice		**41 075 682**		**69 694 422**	
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)			**5 376 784**		**6 292 551**
Charges de personnel		1 687 663		542 451	
Impôts et taxes et versements assimilés		121 387		436 780	
IV-Excédent brut d'exploitation			**3 567 732**		**5 313 319**
Autres produits opérationnels					
Autres charges opérationnelles		55 314		787 655	
Dotations aux amorbssements				590 716	
Provision					
Pertes de valeur					
Reprise sur pertes de valeur et provisions					
V-Résultat opérationnel			**3 512 417**		**3 934 947**
Produits financiers					
Charges financières		263 860			
VI-Résultat financier		**263 860**			
VII-Résultat ordinaire (V+VI)			**3 248 557**		**3 934 947**
Eléments extraordinaires (produits) (*)					
Eléments extraordinaires (charges) (*)					
VIII-Résultat extraordinaire					
Impôts exigibles sur résultats					
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaire					
IX-RESULTAT NET DE L'EXERCICE			**3 248 557**		**3 934 947**

(*) A détailler sur état annexe à joindre

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION | NIF 296714010046928

Désignation de l'entrepriso: BELHOUDJA KHEIRA

Activité: TRAVAUX D'ELECTRICITE

Adresse: LIGNE COMMERCIALE LOT 111 N°01 OULED MOUSSA-BOUMERDES

Exercice clos le 31/12/20

BILAN (ACTIF)

ACTIF	2020			2019
	Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisations corporelles				
Terrains				
Bâtiments				
Autres immobilisations corporelles	11 864 656	10 915 610	949 045	1 539 762
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours				
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants				690 450
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	11 864 656	10 915 610	949 045	2 230 212
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	2 739 099		2 739 099	1 958 704
Créances et emplois assimilés				
Clients	27 250 104		27 250 104	33 738 602
Autres débiteurs				641 184
Impôts et assimilés				
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	30 127 963		30 127 963	27 669 473
TOTAL ACTIF COURANT	60 117 166		60 117 166	64 007 965
TOTAL GENERAL ACTIF	71 981 823	10 915 610	61 066 212	66 238 177

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION NIF 296714010046928

Désignation de l'entreprise: BELHOUDJA KHEIRA

Activité: TRAVAUX D'ELECTRICITE

Adresse: LIGNE COMMERCIALE LOT 111 N°01 OULED MOUSSA-BOUMERDES

Exercice clos le 31/12/20

BILAN (PASSIF)

	2020	2019
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	14 490 321	13 430 889
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)		
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	3 934 947	789 765
Autres capitaux propores - Report à nouveau		
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	**18 425 268**	**14 220 654**
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières	1 266 549	1 337 308
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II	**1 266 549**	**1 337 308**
PASSIFS COURANTS:		
Fournisseurs et comptes rattachés	29 086 057	41 768 574
Impôts	7 616 930	7 057 792
Autres dettes	671 403	1 853 847
Trésorerie passif	4 000 002	
TOTAL III	**41 374 394**	**50 680 214**
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	**61 066 212**	**66 238 177**

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d''états financiers consolidés

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION | N.I.F 2 9 6 7 1 4 0 1 0 0 4 6 9 2 8

Désignation de l'entreprise: BELHOUDJA KHEIRA

Activité: TRAVAUX D'ELECTRICITE

Adresse: LIGNE COMMERCIALE LOT 111 N°01 OULED MOUSSA-BOUMERDES

Exercice du 01/01/20 au 31/12/20

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES		2020		2019	
		DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises					
Production vendue	Produits fabriqués				
	Prestations de services				
	Vente de travaux		75 986 973		25 211 551
Produits annexes					
Rabais, remises, ristournes accordés					
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes			75 986 973		25 211 551
Production stockée ou déstockée					
Production immobilisée					
Subventions d'exploitation					
I-Production de l'exercice			75 986 973		25 211 551
Achats de marchandises vendues					
Matières premières		24 880 521		20 931 000	
Autres approvisionnements					
Variations des stocks					
Achats d'études et de prestations de services					
Autres consommations		11 000			
Rabais; remises, ristournes obtenus sur achats					
Services extérieurs	Sous-traitance générale	40 935 173			
	Locations	3 752 485			
	Entretien, réparations et maintenance	54 695			
	Primes d'assurances				
	Personnel extérieur à l'entreprise				
	Rémunération d'intermédiaires et honoraires				
	Publicité				
	Déplacements, missions et réceptions				
Autres services		60 545		15 642	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs					
II-Consommations de l'exercice		69 694 422		20 946 642	
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)			6 292 551		4 264 908
Charges de personnel		542 451		1 162 096	
Impôts et taxes et versements assimilés		436 780		967	
IV-Excédent brut d'exploitation			5 313 319		3 101 844
Autres produits opérationnels					
Autres charges opérationnelles		787 655		390 836	
Dotations aux amortissements		590 716		1 921 243	
Provision					
Pertes de valeur					
Reprise sur pertes de valeur et provisions					
V-Résultat opérationnel			3 934 947		789 765
Produits financiers					
Charges financières					
VI-Résultat financier					
VII-Résultat ordinaire (V+VI)			3 934 947		789 765
Eléments extraordinaires (produits) (*)					
Eléments extraordinaires (charges) (*)					
VIII-Résultat extraordinaire					
Impôts exigibles sur résultats					
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaire					
IX-RESULTAT NET DE L'EXERCICE			3 934 947		789 765

(*) A détailler sur état annexe à joindre